



BOK_00000658

٩٦٢,٠٣٥

ك.ك

JrSy-CPS-BK-0000000072-JrS

480510

كتاب صر الحديث

ألفه بالانكليزية
الارل اوف كرومر
ونقله الى العربية
اسكندر شاهين

الجزء الاول
طبع على نفقة جريدة الوطن
سنة ١٩٠٨

حقوق الطبع محفوظة

طبع بمطبعة الوطن الجديدة

عبد العزيز فهمي
A. A. FAHMY



اللورد آکروہ

مقدمة المؤلف

ان كل ما في هذا الكتاب مسطر على عهدتي ومسئوليتي وليس له
صفة رسمية
كرومر



مقدمة المترجم.

أما بعد فاني لم أرين مؤلفات الاجانب كتاباً مثل هذا جمع حوادث مصر الحديثة ورفع الستار عن كثير من الاسرار التي تشوقت النفوس الى معرفتها من زمان بعيد . والاجزاء الاولى من هذا الكتاب رواية تاريخية شبيهة صحيحة الوقائع وأما الاجزاء الاخيرة فمعظمها اراء المؤلف في المسائل المصرية لا دخل بها لصاحب التفریب

اسکندر شاهین



فصول الجزء الاول

- ٩ مقدمة
- ١٧ اسماعيل باشا ١٨٦٣ — ١٨١٩
- ١٨ مامورية غوشن ١٨٧٦
- ٣٤ لجنة التحقيق ٨٧٦ — ١٨٧٨
- ٥١ وزارة نوبار وولسون ١٨٧٨
- ٦٠ سقوط نوبار باشا ١٨٠٨ — ١٨٧٩
- ٨٢ الانقلاب ١٨٧٩
- ١٠٦ تقرير اللجنة ١٨٧٠
- ١١٩ سقوط اسماعيل باشا ١٨٧٩
- ١٣٦ ثورة عرابي — عصر توفيق باشا ١٨٧٩ — ١٨٨٣
- ١٤٩ المراقبة الثنائية ١٨٧٩ — ١٨٨٠
- ١٥٨ تمرد الجيش المصري ١٨٨١

مصر الحديثة

الفصل الاول

مقدمة

الغاية من هذا الكتاب - القسم التاريخي - تأثير الاحتلال البريطاني في مصر - مواضع الاهمية في الاصلاح المصري - صعوبة العلم برأي الشرقيين

لي في تأليف هذا الكتاب غايتان . فاما الغاية الاولى فهي تسطير الرواية الصحيحة لبعض الحوادث الكبرى جرت في مصر والسودان بعد سنة ١٨٧٦'

وأما الغاية الثانية فإيضاح النتائج التي نتجت عن الاحتلال البريطاني لمصر في سنة ١٨٨٢

ولقد كانت حوادث حياتي العمومية مساعدة لي على جمع بعض فصول التاريخ المصري مساعدة خصوصية فاني كنت وراء ستار الحوادث المصرية من مارس سنة ١٨٧٧ الى يونيو سنة ١٨٨٠ ومن سبتمبر سنة ١٨٨٣ الى

(١) اني كتبت عن كل الحوادث التاريخية المهمة التي جرت في مصر من سنة ١٨٧٦ بالاسهاب والصراحة الى يوم وفاة توفيق باشا (في ٧ يناير سنة ٨٩٢) وكذلك عن تاريخ السودان الى آخر سنة ٩٠٧ وفي ظني ان الكتابة بما ل هذا الافصاح عن حوادث مصر بعد ارتقاء الخديوي الحالي لم يحزن زمانها بعد

الآن (سنة ١٩٠٧) وقد توصلت الى الاطلاع على جميع المحررات الرسمية المحفوظة في وزارة الخارجية في لندن ومصر وكنت كثير المخاطرة مع كل ذي شأن وقول في الشؤون المصرية مدة السنين التي حاولت كتابة تاريخها. هذا غير مصادر الاخبار السائغة لجميع العالمين وبهذا اظنني نلت مزية اتمكن بها من الضبط والاصابة في الايراد

وليس يخفى ان الاصابة والضبط في ايراد الرواية مزية كبرى فقد قال السير ارثر هابس مرة ان نصف شرور الارض ناشيء عن عدم الضبط أو التحقق واختباري الشخصي يدعوني الى موافقته فان الذي رأيته والذي علمته من الحوادث التي جرت على ايامي وكنت عالماً بها حق العلم ليس مما يحملني على الثقة بالروايات التاريخية أو الاركان الى صحتها. صحيح ان الجمهور ينتهي في اكثر الاحوال بادراك مجرى الحوادث على حقيقته ولو بعد زمان طويل وبمعرفة سبب الحوادث السياسية ونتيجتها ولكن بلوغ هذ الغاية غير مضمون ولا سيما عند جمهور الامة الانكليزية الا في بعض مسائل السياسة الداخلية . ذلك لأن هذه المسائل يتناول البحث فيها جماعة من العارفين في مجلس الامة وفي الجرائد فيصالح الخطأ في الحال وتتضح الاوهام . وقد يظل الصحيح في بعض الاحيان محجوباً بسبب تناظر الاحزاب ولكن الجمهور ينتهي الى العلم بحقائق المسألة في اكثر الاحوال على ان هذه الضوا من قليلة فيما يتعلق بمسائل البلاد الخارجية ولا سيما اذا كانت تلك البلاد ناقصة التمدن لأن الرأي الانكليزي في هذه الحالة يبحث عن حالة اجتماعية لم يألفها فيميل الى الاستدلال بأدلة التاريخ الانكليزي أو الأوروبي عامة وتطبيقها على حالة لا تقبل مثل هذا الدليل الا على شروط

كثيرة . والذين يكفي علمهم بالحقائق لارشاد الجمهور فئة قليلة يكثر بين افرادها من له غرض يريد خدمته أو رأي سياسي يبني الدفاع عنه . وأما الذين يحق لهم الكلام في هذه الشؤون ولهم معرفة بحقائقها فيغلب ان يكونوا من الموظفين وهم تقضي الوظائف عليهم بالصمت والكتمان الى حين . وعلى هذا فان الاغلاط في هذه الحالة بلا ضامن يضمن تصحيحها والاهام لا تظهر للعالمين حتى انه اذا كانت النتيجة العمومية في الازهان صحيحة فليس يخلو الامر من غلط يعلق بالافكار عن بعض التفاصيل ويتصل ذلك الغلط الى الخلف فيصبح من مواد التاريخ . والعامه على الغالب ميالة الى التمسك بحادث يهيج الخيال أو انها تنسب الكمال الى فرد كان في فعله بعض ما يحمل على الميل اليه والاعجاب به فكأنما نظام الامم الجمهورية يساعد على عبادة الرجل الممتاز بدل ان يؤدي الى ابطالها

ويبدأ الخطأ أو عدم التحقيق في الرواية التاريخية بانتشار خبر غير تام الصحة فيصدقه بعضهم ولو أعلن تقيضه . وقد يصحح الخبر ولكنه يحدث في بعض الأحيان ان الخرافة تمتد بمرور الزمان وتزداد على حين ان الصحيح يخفى ويتوارى عن الازهان ثم تتعلق بالحقيقة الاصلية سلسلة خرافات وأوهام حتى ان الرجل الممتاز أو البطل يتحول في الهند على مهل الى نصف اله . وأما في اقطار أوروبا فالامر يختلف عما تقدم وكل ما يجري فيها ان عبارة تنتشر فيها وهي غير صحيحة أو ان اعتقاداً يرسخ في الازهان ويصبح مرجع المؤرخين في قادم الايام

وأما الغاية الثانية وقد سبقت الإشارة إليها فهي اني اريد ايضاح النتائج

التي عادت على مصر من الاحتلال الانكليزي في سنة ١٨٨٢
كتب المستر ستيفن كايف في ٢٣ مارس من سنة ١٨٧٦ وقد كان
موفداً لوضع تقرير عن حالة مصر المالية ما يجي : —

« يمكن ان تعد مصر الآن في حالة الانتقال من دور الى دور وهي تتحمل الاذى
من عيوب الدور الذي جعلت تجتازه والدور الذي أخذت تحاول الدخول فيه مما
فان البلاء اصابها من جولة الشرق وعدم امانته وتبذيره واسرافه وهي الامور التي
اوجعت صاحب السيادة عليها الى شفا الخراب ومن اتفاق الاموال الوفيرة على الشروع
في ادخال التمدن الغربي اليها على عجل لا تتوفر معه شروط التروي والامعان »
ولسوف أبذل الجهد فيما يلي من الصحائف في شرح الطرق التي تم
العدل بها به ان كتب المستر كايف تقريره حتى يوقف سير الداء الذي
أجاد وصف اعراضه في الفقرة السابقة وتستأصل شأفته . ولي امل ألا
يكون سرد هذه الحكاية بلا لذة امامة القراء وان يكون ذا اهمية وتنفع
للذين يديرون مهام الاقطار الشرقية من مواطني الآن والذين ستلقى اليهم
مثل هذه المهام في مستقبل الايام . واني موجه كلامي على نوع أخص الى
هذه الفئة الاخيرة من القراء لأن أفرادها يقدرون على ادراك المسائل
الطارئة ويعلمون صعوبة حلها اكثر من الذين خلوا من الخبرة الادارية في
مسائل الاقطار الشرقية

وهنا ابدأ في الحال بذكر موضع الاعتبار حسبما يلوح لي فأقول ان
مصر ليست وحيدة بين الاقطار التي بلغت شفا الخراب من اهمال قواعد
التدبير اهمالاً مستمراً أو من اتفاق مال الدولة بلا روية ولا حساب . وما
هي بوحيدة ايضاً بين الاقطار فيما نال كبراًؤها من الامتيازات الجائرة التي
أضرت بمجموع الأمة . ولا هي حادت ادارتها عن أبسط مبادئ العدل

والقانون من دون بقية الاصقاع فان جميع الحكومات الشرقية اينما نشأت تعد مقاربة متشابهة في ما نأ تحت ظلها من المظالم عامة ولو انها يختلف بعضها عن بعض في البيان والجزئيات . ومثل هذا يقال في الطرق التي تتخذ لمعالجة هذه المحن فان هذه الطرق تختلف حسب أحوال المكان وحسب طباع الامة الاوروبية المقيمة على الاصلاح وحسب نظمات تلك الامة وأخلاقها . ولكن طرقت هذا الاصلاح الرئيسية تتبع وجهة التمدن الاوروبي العام فهي بحكم الطبع متشابهة مقاربة في شكلها سواء كان العمل بها في الهند أو في الجزائر أو مصر أو تونس أو البشناق

ولذلك كان تاريخ الاصلاح في مصر خالياً من الظواهر المميزة له أو

من الامور التي يعسر ايجاد نظير لها في الاقطار الشرقية الاخرى التي نقل التمدن الاوروبي اليها وكانت حكومتها وأمتها متأخرتين . ولكنني لست أعلم بشبه تام لما احاط بعمل الاصلاح المصري من الاحوال الخصوصية فان تلك الاحوال والحق يقال كانت غير مألوفة لاسباب كثيرة اولها ان امة غريبة وهي امة الانكليز قامت بمراقبة امة اخرى اجنبية وارشادها وهي امة الاتراك التي تضرب البغض للانكليز حتى تحكم بها امة ثالثة هي امة المصريين . والمصريون يكرهون الامتين السائدتين وانكسرهم قلت كراهتهم للاتراك نوذاً بحكم العادة واشترك العقيدة الدينية واللسان . وأما كراهتهم للانكليز فقد قلله احترامهم للمواهب السامية والمنافع التي عادت على الاهالي من التداخل البريطاني

ومن المميزات لتاريخ الاصلاح المصري ان الحكومة المصرية تحتم

(١) كل عمال الحكومة المصرية من الذين اصلهم تركي يتكلمون العربية الان

اصلاحها بدون ان يتم فيها تغيير اساسي أو انقلاب جوهري عن الحالة التي وجدت فيها قبل الاحتلال الانكليزي وذلك لأسباب سياسية وغيرها لا محل لايرادها الآن . وقد كانت تلك الحالة السابقة للاحتلال كثيرة العقد والمصاعب فانها تضمنت عدة حوائل وموانع وضعت لرد حكومة جائرة عن السير في جهة مؤذية فكانت هذه الحوائل واسطة في بعض الاحوال لاذهار التحاسد بين الدول المختلفة ولعرقلة مساعي الحكومة الساعية في الاصلاح حتى انطبق على هذه الحكومة قول فولتير في رواية (انجنو) وهو « اني بلا قوة على عمل الخير انما قوتي تقوم بعمل الشر في بعض الاحيان » فان هذه العبارة تصدق في وصف حكومة مصر الدولية من بعد سنة ١٨٨٢ ولا ريب في ان كل ماتم من فوز للمصلحين كان رغماً عن نظام الحكومة وما تم اصلاح من فضل هذا النظام حتى ان الذين يرون رأي الشاعر الانكليزي القائل ان « أحسن الامور ما احسنت ادارته » ايجدون تأييداً لمذهبهم في تاريخ مصر الحديث . وقد كانت حكومة مصر هذه تجربة واختباراً في باب الادارة الشرقية تحت احوال جديدة غير مألوقة فانتهدت التجربة ببعض الفوز مع ما في هذه الحالة من المساويء والعيوب وفي هذا أهمية الاصلاح المصري عند طلاب الحقائق السياسية عشت في الشرق زماناً طويلاً حتى اني عرفت مقدار الصعوبة التي يلقاها الأوروبي في معرفة الصحيح عن رغائب الشرقيين وآمالهم وآرائهم . قال الاستاذ سايس : —

« ان الذين قدموا الشرق وحاولوا الاختلاط باهله يعرفون تمام المعرفة انه يعسر

على الاوروبي أن ينظر الى الدنيا بالعين الشرقية . وقد يتوهم الاوروبي احياناً انه يفهم الشرقي والشرقي يفهمه وربما دام هذا الوهم مدة . ولكنه لا بد عاجلاً أو آجلاً من ساعة يستيقظ الغربي فيها من حلمه فيجد نفسه امام عقل يغرب عنه كما يغرب عنه عقل أحد الساكنين في زحل »

واني أقمت مدة في مصر قبل أن تحققت قلة علمي بموضوع اشتغالي ووجدت الى آخر أيامي في تلك البلاد اني كنت أتعلم في كل يوم أمراً جديداً فمن المستحيل أن يلم السائح بحقيقة الافكار الوطنية أو يعرفها زائر يمر بالبلاد عرضاً لان اختلاف الاديان والاخلاق . والجهل بلغة البلاد وسكوت الشرقيين عند ما يخاطبون حاكماً أو ذا سلطة . وميلهم الى اظهار الموافقة لكل من يحدثونه . وبعدهم عن الثبات على رأي واحد أو ميل واحد — وهو أعظم آيات الفرق بين الشرق المطبوع على الزخرف والخلط وبين الغرب المعروف بالمنطق والميل مع البرهان وهو أيضاً علة هذه اللذة في درس حياة الشعوب الشرقية وسياساتها — ودخول الديانة في الاحوال الاجتماعية والشرائع والاحكام وعوائد الناس الى حد لا مثيل له في أوروبا . والحقيقة المعروفة التي يظهر منها أنه اذا بدأ الشرقي والغربي يفكران في الامر بعقلهما من وجه واحد وصل احدهما الى نتيجة تضاد نتيجة الاخر مضادة تامة — كل هذه الاشياء تجعل عمل الاوروبي شاقاً وعسيراً اذا هو حاول الوصول الى حقيقة الرأي الشرقي في احد الامور . على ان هذه الصعوبة في مصر أقل منها في الهند فيما أرجح لاسباب أهمها عدم وجود التفاوت في مصريين طبقات الناس وأصنافهم ولان جوهر الاسلام في الدين والنظام الاجتماعي أقرب الى فهم الاوروبي

من عقد الدين الهندي وطلاسمه التي تزيد مسافة الخلف بين الهنود
والأوروبيين وتقيم العثرات في سبيل الاختلاط بين صنوف الناس فنصبح
سبباً دائماً لسوء التفاهم بين الفريقين . وعلى الجملة فاني أرى انه يمكن العلم
بحقيقة الضمائر والعقول في مصر للذي يقضي زماناً في معايشة أصناف الناس
ومقابلة الاخبار التي ترد عليه من المصادر المختلفة بعضها ببعض

وأضيف الى ما تقدم انه يستحيل على المرء أن يقضي في مصر زماناً
مثل الذي قضيته فيها ولا يشعر بميل الى الشعب المصري . فاهتمامي بمسألة
الإصلاح المصري أبداً شديد الى الدرجة القصوى . وقد قضيت نصف عمري
في الاقطار الشرقية حتى تحققت صدق رأي المستر رديرد كبلنج في شعره
اذ قال مامعناه

اذا ما سمعت ندا الشرق يوماً فلست بمصغر الى ما سواه



الجزء الأول

مصحف إسماعيل باشا

من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٩

قال باكون في رسالة له عن التغيير والتجديد

« لو ان الناس اتبعوا طريقة الزمان في ما يجددون من أمورهم لكان ذلك خيراً لهم فان الزمان يجدد كثيراً ولكنه ينجز ذلك على سكون ومهل فلا يشعر بفعله الناظرون . . . وانه نخير للناس ألا يقلبوا في شؤون دولهم على سبيل التجربة الا اذا مست الحاجة العاجلة أو ظهرت الفائدة الجليلة من هذا التقلب . ويخلق بالناس ان يذكروا ان الاصلاح يجب ان يكون علة التغيير لا ان يكون حب التغيير دعوى في طلب الاصلاح »

وقال كارليل في كتابه عن الثورة الفرنسية

« غريب في أمر الاشياء البالية كيف يطول زمانها وتبقى على حالها اذا لم تقلبها يد شديدة اللبس فان الناس ينفرون نفورا شديداً من تغيير أمورهم القديمة ومن الاقدام على الجديد بعد التغلب على ما بهم من الخمول والاستمرار . . . فاحذر يا أيها المتحمس في طلب التغيير . هلا ذكرت قوة العادة في هذه الحياة واستمرت »



الفصل الثاني

« مأمورية غوشن »

نوفمبر سنة ١٨٧٦

الحالة المالية سنة ١٨٦٣ - سنة ١٨٧٦ - إيقاف الدفع - انشاء صندوق الدين
ذكر يتو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ - مأمورية غوشن - ذكر يتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ -
تعيين المراقبين العموميين - السر لويس مالت - تعييني عضواً في قوميون الدين
سلفاء اسماعيل - الازمة في تاريخ اسماعيل - قسم الحسابات

كان أصل المسألة المصرية في دورها الحالي مالياً فانه لما مات سعيد باشا
سنة ١٨٦٣ لم يزد الدين المصري عن ٣٢٩٣٠٠٠ جنيه . وقد خلفه اسماعيل
باشا ابن ابراهيم باشا المشهور وحفيد محمد علي الاشهر فلما جاءت سنة ١٨٧٦
بلغ دين مصر ٦٨١١٠٠٠٠٠ جنيه في جملة قرض الدائرة . وكان على مصر
فوق ذلك دين سائر يقدر بنحو ٢٦ مليون جنيه

ويقال على الجملة ان اسماعيل باشا أضاف الى ديون مصر حوالي ٧
ملايين جنيه كل سنة من سني حكمه وهي ١٣ سنة وان كل هذه الاموال
المقترضة بذرت تبذيراً^١ ما خلا ١٦ مليوناً انفقت على ترعة السويس

() وضع المستر كايف ميزانية مالية مصر عن المدة الواقعة بين سنتي ١٨٦٤
١٧٥٠ قال بعدها : - « يظهر من هذه الميزانية أمران كبيران أولهما ان المبالغ المتحصلة
من إيرادات الحكومة وقدرها ٤٠١ ر ٢٨١ ر ٩٤ جنيه أقل بعض الشيء من المنصرف على
دوائر الحكومة وعلى الويركو للدولة العلية وعلى أعمال لاريب في فقها أولزومها وجملة
هذه المصروفات ٩٦٦ ر ٢٤٠ ر ٩١٧ جنيه . فالديون الكبرى المتكومة الآن كانت بلا داع
أوجب اقتراضها غير ترعة السويس لان كل هذه المبالغ المقترضة والديون السائرة راحت في
وفاء النواظ وفي ببل الاستهلاك ما خلا المبلغ الذي أنفق على العمل العظيم السابق ذكره »

وقد كان من الواضح ان تصرف اسماعيل بمالية البلاد على غير حساب لا بد أن يؤدي عاجلاً أو آجلاً الى خراب مالي فانهم كانوا يقترضون المال عند أواخر عام ١٨٧٥ وأوائل عام ١٨٧٦ بفوائظ باهظة مجلبة للخراب وجعلوا يصدرون به أوراقاً من المالية حتى اذا جاء يوم ٨ أبريل سنة ١٨٧٦ وقع المقدور وأصدر الخديوي أمره بإيقاف دفع السندات المذكورة

وكانت المخابرة جارية من قبل هذا التوقف عن الدفع لإنشاء بنك مصري أهلي يعمل تحت مراقبة ثلاثة من الأوروبيين ورضيت فرنسا وإيطاليا يومئذ أن تنتخب كل منهما مراقباً ولكن اللورد دربي وهو وزير خارجية انكلترا في ذلك الحين أبى أن تتداخل دولته في شؤون مصر الداخلية فلم يعين مندوباً للمراقبة انكليزياً ولهذا بطل المشروع ولكنهم عادوا اليه بعد قليل على صورة أخرى فصدر دكريتو خديوي في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء قوميون للدين العمومي عينت فيه خصائص الاعضاء وبعض واجباتهم فكانوا على الجملة نواباً عن أصحاب الدين . ثم صدر دكريتو آخر في ٧ مايو المذكور اعتبرت به جملة الديون المصرية من نوع الموحد وهي يومئذ ٩١٠٠٠٠٠٠ جنيه . وعين الموسيو بلنير عضواً في قوميون الدين نائباً عن حكومة فرنسا والموسيو كريم عن النمسا وهو من نواب المستشرقين والموسيو برافلي عن إيطاليا وأما حكومة انكلترا فامتنعت عن انتقاء عضو لهذا القوميون

على ان التدابير المالية التي تضمنها دكريتو ٧ مايو ١٨٧٦ أوجبت الاندثار الكثير في انكلترا على نوع أخص حتى أفضى الأمر الى قيام المستر غوشن (وهو الذي صار اللورد غوشن بعد ذلك) الى مصر بمهمة غايتها اجراء

التعديلات التي رأى أصحاب الدين انها لازمة لمصلحتهم فوصل القطر في شهر اكتوبر من سنة ١٨٧٦ وكان الموسيو جوير مندوباً من قبل حكومة فرانسوا للاشتراك معه في هذا العمل. وقد انتهت مهمة غوشن وجوير بصدر أمر عال في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ هذا أهم ما فيه : —

ان الديون التي عقدت في ١٨٦٥ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ أي قبل ان تضطرب مالية الخديوي اضطراباً كبيراً وجملة مقدارها نحو ٤٢٩٣٠٠٠ جنيه أخرجت من عداد الدين الموحد بعد ان كانت موددة في جملة حسب دكريتو ٧ مايو وجعلت لها قوانين وشروط خاصة بها

أنشي دين جديد ممتاز بفائدة ٥ في المئة رأس ماله ١٧ مليون جنيه ان ديون الدائرة وقدرها ٨٨١٥٠٠٠ جنيه حذفت أيضاً من عداد الدين الموحد بعد ان كانت في جملة حسب دكريتو ٧ مايو وصارت ديناً قائماً بنفسه له شروط خاصة به .

ان جملة الدين الموحد قلت بهذا التدبير حتى صارت ٥٩ مليوناً فقط بفائدة ٦ في المئة وأضيف الى هذه الفائدة ١ في المئة أيضاً لاستهلاك الدين

ولكن هذه التغييرات التي أشار بها اللورد جوشن كانت أشد تأثيراً في مستقبل مصر من التغييرات الأخرى التي ادخلها الخديوي بناء على نصحه في حكومة البلاد فانه ظهر للعيان انه مهما كان نوع التدابير المالية المذكورة فالفائدة منها قليلة الا اذا احسنت ادارة الاموال في البلاد ولذلك قر الرأي على تعيين مراقبين عامين يختص احدهما بمراقبة الايرادات والانفاق بالمصروفات وان تكون مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية وهي التي رهنّت ايراداتها لوفاء فوائد الدين الممتاز تحت ادارة قومسيون أعضاؤه اثنان من الانكليز وفرنسوي واثنان من المصريين . وبناء على ذلك عين المستر رومان مراقباً عاماً للإيرادات والبارون دي مالاربه مراقباً عاماً للمصروفات والجنرال ماريون رئيساً لقومسيون سكة الحديد . وصدر أمر اللورد دربي الى اللورد قتيان وهو يومئذ وكيل انكسار في مصر ان يبلغ الخديوي ان حكومة جلالة

الملكة لا تقبل على نفسها مسؤولية فيما يتعلق بهذه التعديلات ولكنها لا تبدي عليها اعتراضاً »

وفي هذه الفترة أيضاً طالب الخديوي الى اللورد غوشن أن ينتقي عضواً انكليزياً لصندوق الدين لان حكومة انكلترا لم تشأ أن تتحمل تبعه انتقائه عملاً بنخطتها السابقة . وكنت في شهر مايو من سنة ١٨٧٦ قد رجعت من الهند حيث أقيمت أربع سنين كاتباً خصوصياً لواليتها اللورد نورفولك وكنت مدة خدمتي في الهند قد اختلطت كثيراً بالسر لويس مالت وهو حينئذ وكيل وزارة الهند

وليس في طوتي أن أمر على ذكر المرحوم السر لويس مالت بدون الإعجاب به وتسطير احترامي له فقد كان موته خسارة لي لا تعوض لاني كنت كلما زرت انكلترا في السنين الاخيرة من حياته أحدثه بمتابع المركز الذي وجدت به في مصر وهي كبيرة جداً في بعض الاحيان . ولم يكن السر لويس مالت عارفاً بدقائق الامور المصرية مرفة شخصية ولكنه كان فوق علمه التام بفن التدبير المالي الذي تفرد به محافظاً على المبادئ السامية بعيد النظر في القوى المحركة لعالم السياسة فكانت نصائحه من أغلى الأشياء قيمة . وكان خير مثال اعمال الحكومة الانكليزية عظيم الشغف بالسياسة ولكنه غير منتم الى أحد أحزابها : متمركزاً على الاعمال الرسمية ولا مسحاً عليه من أخلاق المتعودين على الحكم والرسميات . حراً صادق الحرية في أمياله وآرائه ولكنه لا يغتر بالالفاظ والمبارات التي يندعها الاحرار في انكلترا من لوازم حزبهم وأساليب سياستهم

وأعود الى الحديث السابق فأقول ان اللورد غوشن شاوور السر لويس

مالت فيمن يعينه عضواً لصندوق الدين المصري فأشار السير لويس بتعييني
وعرض اللورد غوشن عليّ ذلك المنصب قبلته وقصدت مصرًا فبلغتها في

٢ مارس سنة ١٨٧٧

وهنا أقف قليلاً لأبدي آراء خطرت لي في أمر هذه التعيينات فأقول
كانت هذه المدة زمان الانقلاب والانتقال من حالة الى حالة في تاريخ
اسماعيل. وكان نظام الحكومة المصرية قبل أيام الاصلاح كثير العيوب
ولكنه عرف ببعض المزايا البدوية ولعله كان أصلح لحالة مصر مما يرى
الاوروبيون في أكثر الاحيان وهم يحكمون بالقياس على ما عندهم من
هذا القبيل

ولقد اشتغل ملففو الروايات على عاداتهم في نسبة كثير من الآراء
والاميال الى محمد علي وهو بريء منها ولكن المصريين يحق لهم أن يكرموا
ذكر هذا النابغة الذي لم يهذب العلم. اذا لم يكن لهم باعث على هذا الاكرام
غير انه بتر بلادهم من جسم الدولة العثمانية الذي دب فيه الفساد وجعل مصر
وجوداً ادارياً مستقلاً فكفى بذلك باعثاً على الاكرام. على ان صفات محمد
علي كان فيها كثير يوجب الاجلال والاعجاب فانه كان جندياً باسلاً ذا دراية
وكان معروفاً ببعض صفات السياسيين. ومع ان معارفه كانت قليلة فانه استعملها
كلها في ترقية مصالح بلاده الجديدة وبذل غاية الجهد في ذلك. وقد سار
في سبيل الاصلاح على مهل وحذر شأن الذي يختبر أمراً جديداً واستقدم
الى مصر بضعة من الاوروبيين معظمهم فرنسيون من أصحاب العلم بالفنون

(١) كان محمد علي شديد الميل الى استخدام النفوذ الفرنسي لمضادة النفوذ
الانكليزي في مصر ولم يفعل ذلك بسبب حب خاص للفرنسيين أو كره للانكليز

وأسس مدرسة الصنائع والفنون ومدرسة الطب وما جرى مجراها، وأدخل
زراعة القطن الى مصر تحت ادارة الموسيو جومل

وقد ذكر السر جون بورنيج في تقرير رفعه الى اللورد بامرستون سنة
١٨٤٠ مايجي : -

« ان مصر والحق يقال استفادت كثيراً من وجود الاوروبيين فيها فان نفهم
لم يقتصر على الخدمة التي قاموا بها في نشر معارفهم ولكن اشتراكهم في الاعمال التي تمت
بها الإصلاحات على أيديهم جعل الناس يحترمون مواهبهم وعلومهم السامية ويتساعجون
معهم في مذاهبهم واراتهم حتى انتشر تأثير هذه الاراء انتشاراً واسعاً بين الناس »
ومع ان محمد علي اشتغل بالتمدن الأوروبي على طريقة لا تخلو من الفطنة

ولكنه أتاه من شعور الرجل السياسي اذ رأى انه ربما نشأت أحوال توجب على انكثرا
أن تعامل مصر يوماً بسياسة العنف والاعتداء . وقد ذكر المستر كايرون : في كتابه عن
مصر في القرن التاسع عشر ص ٥٠١) انه لما قدم الساحل المشهور بركارد مصر في سنة
١٨١٤ » سأله محمد علي عن انكثرا وما تنوي في بلاد الشرق . وكان يخشى أن يأتي
ولتتون لمهاجمة مصر بالجيش الانكليزي الذي اشتغل بالحرب في اسبانيا قائلاً : « ان
السك الكبير يا كال السك الصغير واني خائف من الانكليز أرجو ألا يهاجموا مصر
في غيابي ولا بد لانكثرا أن تأخذ مصر يوماً فهي حصنها من السلطنة التركية
حين الاقسام »

(١) ان هذا التقرير غير معروف الا لافراد قلائل ولكنه حري بامعان الذين
تهمهم المسائل المصرية . وأما تاريخ محمد علي في أوائله فكتبه أحد معاصريه وهو الشيخ
عبد الرحمن الجبرتي من وجه مصري أي انه كاره للاتراك . وقد أنصف هذا الشيخ محمد
علي في نسبة المقدرة الحربية اليه ولكنه وصف حالة البلاد على عهده وطريقة أحكامه
وصفاً لا يوجب الاستحسان - راجع أيضاً كتاب « مصر تحت حكم محمد علي » لمؤلفه
سانت جون المطبوع سنة ١٨٣٤ . وكتاب « مصر في القرن التاسع عشر » لمؤلفه كايرون
طبع سنة ١٨٩٨

والذكاء وأسلوب كان أقل ضرراً ببلاده من أساليب سعيد وإسماعيل فان
حكومته كانت شرعية بحتة في نوعها وطرائقها . يدل على ذلك قصة أورها
هنا نقلاً عن نوبار باشا

كان في أوائل الحرب التي اثارها محمد علي على الباب العالي قائد
للاسطول التركي في مياه مصر وكان هذا القائد مقداماً معروفاً بالبسالة
والمقدرة . فلما نشبت الحرب المذكورة طلب هذا القائد للاستانة ولكنه
اختار البقاء معواناً لمحمد علي مع ان فائدته من الامتثال وترك مصر وشأنها
كانت اكبر من خسارة مركزه فيها . وكان فعل الرجل من اكبر الاسباب
التي أدت الى انتصار مصر في ذلك الحين . فلما انتهت الحرب طلب الرجل
مرة ثانية للاستانة فامتنع أيضاً لانه كان يعلم ان الامتثال يؤدي الى الموت
حتماً في تلك الحالة وبقي في مصر أربع سنوات تحت حماية محمد علي التي
استحقها بصنيعه . على انه لما انقضت تلك المدة أراد محمد علي أن يستميل
السلطان الى نفسه وكان السلطان مثابراً على طلب الرجل او انه عرض عليه
سبب آخر ابعد قلبه عن الاميرال فمولى على نبذ والعدول عن حمايته ثم
أرسل اليه أحد المقرين فذهب هذا العامل وجرى بينه وبين الاميرال
الحديث الآتي وهو قليل النظير في غرابته وتأثيره . ذلك ان العامل بدأ
كلامه بالاجاملات الشرقية ثم قال « ان الحياة يا أيها القائد فانية فعلى كل منا
أن يستعد للموت في كل ساعة » فأدرك الاميرال معنى هذا القول في الحال
وعمل بقواعد دينه المانعة له من معارضة القدر . ولعله رأى مثل كثير من
فلاسفة رومية وزهادها القدماء ان موت المرء بيد نفسه ينقذه أحياناً من
ظلم الدنيا وجورها ولو كان الموت قريباً فما وجل ولا تردد بل انه سأل

الامهال ريثما يتلو الصلاة ثم شرب القهوة المسمومة المعدة له بلا تأوه ولا اضطراب . وفي اليوم التالي أشاعوا بين الناس ان الاميرال مات بداء السكتة وأما ابراهيم باشا وهو ابن محمد علي وخليفته فكان جندياً عظيماً وبأسلاً مقداماً ولكنه كان ذاجنة وله أطوار همجية . وهو الذي قاد الحملة على الوهابية في نجد وكان معه جماعة من علماء المسلمين فلما انتهت الحرب بانتصاره أشار باجتماع هؤلاء العمال من أعوانه مع رؤساء الدين الوهابي للفصل في مسائل الخلاف الديني بين الطائفتين . ولما انقضت ثلاثة أيام على اجتماع القوم سأل ابراهيم باشا في آخرها عما تم فقيل له انه لم يمكن لاحد الفريقين أن يقنع الآخر بصحة مذهبه فقال انه مادام الحال كذلك فهو سيفصل الامر بنفسه ولو انه ليس من علماء الاسلام وأمر في الحال بأن يقتل جميع رؤساء المذهب الوهابي

واذ كر رواية قصها علي نوبار باشا مرة وهي تشهد بمقدرته في الكلام وتعلق بتاريخه مع ابراهيم . ذلك انه كان مع غيره في باخرة راجعة بابراهيم وبطانته من الاستانة الى مصر . فلما قربت الباخرة من الاسكندرية اتصل بنوبار ان ابراهيم عزم بغتة على القاء كل أتباعه في لجة البحر ونوبار في جملتهم . فما عزم نوبار أن سمع هذا حتى سار بمفرده الى غرفة ابراهيم متجاهلاً خبر العزم على قتله وقتل رفاقه وبدأ من فوره يحدث ابراهيم بشأن غزواته وحروبه مملقاً مادحاً ما أمكن المدح والتعليق . فلذا هذا الحديث لابراهيم واشتغل به وبكل ما سرد نوبار حتى انه نسي العزم الذي عقد النية عليه . وطال هذا الحديث حتى بلغت السفينة ثغر الاسكندرية وبهذا

نجما نوبار ورفاقه من الاعداد
ومات ابراهيم بعد ارتقائه السدة الخديوية بقليل من التهاب الرئة لانه
فيما قيل تجرع زجاجتين من النبيذ المثلج وجسمه في حر شديد
وأما عباس الذي خلفه في الخديوية فكان عاتياً شرقياً من أرداء الانواع
تروى حكايات لا تعد عن قسوته التي تنفر منها النفوس . ولم يكن له مع هذه
السيئات حسنة مثل أسلافه بل ان صفاته كانت قبيحة من جميع الوجوه
وأما سعيد باشا الذي خلف عباس قائم عيوبه الاعجاب الزائد بنفسه
والعجز التام بطرق الحكم والادارة . وقد سجل المستر سينيور الذي زار
مصر على نهمه بعض جهالاته . ويقال على الجملة انه كان أقل غلظة
وتوحشاً من سلفه ولكنه أتى أعمالاً في منتهى القسوة والشناعة لا يزيد
عنها في الاثم والفظاعة غير أعمال عباس

وليس في عزمي أن أسرد هنا الروايات الكثيرة عن قسوة عباس
وسعيد فانه يعسر العلم بدرجةها من الصحة بعد مرور هذا الزمان على حدوثها
فانا أتركها انصافاً لهذين الاميرين لانها تتمثلها على حالة لا تروق للاسماع فما

(١) كتب المستر بكتول عن حكم ابراهيم باشا في سورية : ان أميال ابراهيم
الى طرق الحكم الجمهوري جعلت سراً سوية الميالين الى المحافظة على القديم من أعدائه .
ولكنه كان مستبداً عاتياً من النوع الذي يعجب به الشرقيون شديد الوطأة غير انه ذو
مجون وميل الى المزاح يعرف كيف يقي لاحكامه أثراً باقياً في الاذهان مثل الذي يولد
القصاص والحكايات . وكان الفلاحون يعدونه سليمان الثاني في الحكمة والذكاء . ص ١٦
كان أول عهدي بالمسائل المصرية يوم كنت صغيراً وجريت مع جمع من الناس
الى حديقة سانت جيمس في لندن لارى ابراهيم باشا وهو مار منها سنة ١٨٤٦ أو
٤٧ . وكان أهل لندن يسمون الرجل وقتئذ ابراهيم باركر

أذكر منها غير التي يؤيدها البرهان انقطاع مثل الحكاية الآتية وهي تمثل
الحكام الشرقيين وطريقتهم في الانتقال من متبجى السف والجور الى غاية
الجود والكرم : كان سعيد باشا راجعاً مرة في باخرة من انقناطر الخيرية
الى مصر والماء يومئذ قليل في النيل فغرزت السفينة في الرمل وأمر سعيد
بأن يجلد الرئيس مئة جلدة بالكرباج ثم خرجت السفينة من الرمل وعادت
مسيرها بعد أن نال الرئيس ما ناله ولكنها جنحت مرة أخرى فقال سعيد
« اعطوه مايتين » . وما سمع الرئيس المسكين هذا الامر حتى القى بنفسه في
الماء فنبه الجنود في قارب وقبضوا عليه وعادوا به الى السفينة حيث سأل
سعيد ان لم هربت . قال اني آثرت الموت غرقاً على ألم الموت تحت السياط .
قال خسأت يامغفل اني لم أرد مئتي جلدة انما أردت أن أعطيك مئتي جنيه »
وبناء على هذا الامر أخذ الرجل مرة فيها هذا المال . وفي تاريخ
الشرق كثير من أمثال هذه النادرة ولكن نقول الشرقيين غريبة التركيب
حتى ان اكثرهم يهتمون ويحجبون في مثل هذه القصة لكرم الحاكم اكثر
مما ينظرون الى ضلله وقساوة الجلد بالشيء الكثير

وكان سعيد يأتي المستغربات أحياناً لا يعد اليها غير المجانين فانه قيل
له يوماً ان جرائد أوروبا تعيره بالجن فآراد أن يظهر شجاعته وأمر فيما يقال
بأن يملأ أحد الشوارع بالبارود ويجعل سمكه قدماً في كل الطريق حتى اذا
تم ذلك جعل يمشى على مهل فوق البارود وهو يدخل بغليونه ومن ورائه
بطانة كبيرة أمر كل أفرادها أن يدخلوا أيضاً بالغلايين متوعداً كل من لم
يبق غليونه مضمماً الى آخر الطريق بالعقاب الشديد

وسعيد أول من دعا الافاتين من الجانب اطالب النعم من مصر . قال لي

نوبار باشا وهو ثقة بهذا الصدد : « ان النازلة بدأت من أيام سعيد » فان
النبهاء من الذين شهدوا هاتيك الايام أنبأوا بمجيء العاصفة التي ثارت بعدئذ
في مصر وكتب المستر ولن قنصل انبثا في القاهرة سنة ١٨٥٥ الى المستر
سينيور مايجي : -

« ان سعيد باشا طائش متهور مغرور فقد صوابه من مداهنة الاجانب المحيطين
به فهم يقولون له انه من نوابغ اهل العقول وهو يصدقهم والرجل يخرب كل ماعمل الذين
قبله ولا يعمل من نفسه الا قليلاً وأظنه يستعد لطامة كبرى »^١

هذا وغيره من النوادر توضح طرق الحكومة المصرية قبل أن تولي
أمرها اسماعيل باشا فان شدة تلك الطرق ولا سيما العقوبات التي كان يحكم
مصر يوقعونها في النصف الاول من القرن الماضي وما بعد ذلك بقليل لم
تختلف كثيراً عن أعمال الذين تقدموهم من الفراعنة. قال هيرودوتوس
« سن الملك امايس نظاماً يقضي على كل مصري بأن يأتي مرة في السنة امام
حاكم جهته ويوضح حرفته وطرق معيشته فاذا لم يأت أو لم يقم الادلة على انه محترف
حرفة جائزة وجب اعدامه »^٢

ولو ان المبادئ العمومية التي سار محمد علي عليها ظلت نافذة من بعده .
ولو انهم على الاخص امتنعوا عن اقتراض الاموال الاوروبية لكان من

(١) احاديث وسياحات في مصر لسينيور ج ١ ص ١٨١ . وقد ورد وصف مصر
على عهد سعيد في كتاب للدكتور ستاكي نشر سنة ١٨٦٥ اسمه (مصر ونوبيا
السفلى وسينا)

(٢) في الكتاب الثاني ص ١٧٧ ذكر هيرودوتوس ذلك بعد أن قال ان الشارع
صولون حاكم أثينا نقل هذا القانون عن المصريين واستحسنه . وفي رأي المؤرخ
رولنسون ان هذه الرواية غير صحيحة

الممكن أن تصالح الإدارة المصرية على مهل إصلاحاً يوافق حالة البلاد ولوازمها. ولكنه من المعلوم في علم السياسة أن أشد الاوقات خطراً من وجود حكومة فاسدة هو وقت مجيء مصلح قليل الخبرة بفنون الحكم والإدارة ويضع يده بلا ترو على بناء الحكومة القديم فيهزه حتى يتدأى إلى السقوط قبل أن يمر زمان يكفي لتأصل جذور الحكومة المنظمة. فإن إسماعيل سعى سعيّاً ربما كانت الغاية منه حميدة ولكن طريقة السير به كانت سيئة بلا مرأى لانه أراد أن يدخل التمدن الغربي إلى مصر على عجل فاضطر إلى طلب المساعدة من أوروبا. وقد كانت الطريقة الوحيدة لادخال خمر التمدن الاوروبي الجديد في أزقة التمدن الشرقي القديم ولا يحدث اختار ذي خطر ان يسار بالتأني والحذر وأن يعتنى على نوع أخص بانتقاء الافراد الاوروبيين الذين يتم التغيير على يدهم. ولكنهم لم يحذروا هذا الحذر من سوء الحظ وكان الاوروبيون الذين ألقى إسماعيل نفسه بين أيديهم في معظم الحالات من الطبقة التي وجب عليه أن يجتنبها ما أمكن الاجتناب بينهم كثير من الافاقين الذين وصفهم الفونس دوديه في رواية ناباب^١ وهم بلا غاية غير جمع المال من البلاد التي حلوها. وكان بين الذين علت كلمتهم في حكومة مصر قليل من أصحاب الخبرة والعالمين بالشرق علماً يكفي لتطبيق الذي تلقوه في مواطنهم على البلاد التي تولوا عملهم الجديد فيها. فكانت النتيجة من هذا ان الاوروبيين

(١) قال أحد الثقات المتحل اسم ادسيوس في كتاب (تركيا في أوروبا ص ٦٢) ان الاتراك من أول عهدهم امتازوا بالتفاف جماعة حولهم من طعام الاوروبيين الذين عرفوا بالدهاء ولم يتحلوا بالصفات الادبية.

(٢) من المعروف ان ناباب منقول وصفه عن رجل عاش في مصر من عهد غير بعيد

صار لهم سمعة سيئة في مصر لم يخلصوا منها الا بعد صبر طويل وجهد كثير
أظهرهما أفراد الطبقة الراقية من أمم أوروبا المختلفة على ممر السنين .
ولم يكن بد في هذه الحالة من تأثير الاختلاط الدائم بالفئة المنحطة التي مر
الكلام عنها في أفكار رجل مثل اسماعيل فقد روي مراراً ان قاعدة عمله
في كل حالة كانت الاعتقاد بانه ليس في الاحياء كلهم رجل ذو أمانة ولا
عجب في اعتقاده هذا اذا تأمل المرء اختباره الشخصي

وكانت نتيجة المأمورية التي قام بها اللورد غوشن ان اسماعيل باشا وجد
نفسه مرة مع جماعة قليلة من العمال الاوروبيين كان لهم سلطة اكبر من
التي نالها العمال الاوروبيون السابقون وهم من طبقة غير طبقة اولئك الذين
تعود اسماعيل مخالطتهم . ولست أقول ان الذين عينوا في خدمة مصر
حينئذ امتازوا بشيء لا وجود له في كثير من عمال الحكومة الانكليزية
والحكومة الفرنسية فاننا فيما يظهر لي أبدينا مختلف الصفات والجدارة
المعتادة كل حسب ما تعلم أو تعود في سابق حياته ولكننا اشتركنا جميعنا
يومئذ في صفة واحدة هي صفة الأمانة وكنا ذوي استقلال في الرأي مستعدين
للقيام بعملنا على أحسن ما في الطاقة . وكان مركز الموظف الانكليزي يختلف
عن مركز الفرنسي من جهة واحدة لان الفرنسيين انتقمهم حكومتهم

(١) قال مكولي المؤرخ عن الملك تشارلس الثاني من ملوك انكلترا : كان
يزعم ان كل رجل يمكن استمالته بالمال ولكن بعض الرجال ساوموا في مقدار المال الذي
يطلبونه اكثر من بعض . والناس يطلقون اسماً جميلاً على صفة المساومة اذا كان المساوم
عنيداً أو محتالاً فيعدونها « استقامة » (ص ١٣٢) وهو قول اظنه يطبق على رأي
اسماعيل

لذلك المراكز في مصر وكانت معضدة لهم رسمياً وأما العمال الانكليز فلم يكن لهم مثل هذا البعده. ولكن الفرق لم يتجسم الى حد ما يتصور المرء لأول وهلة لان اولئك العمال الانكليز أدركوا في الحال انه اذا استمرأولياء الامر على الاعراض عن شورهم ولم يتسن لهم تنفيذ المقاصد مع حفظ الكرامة الشخصية استقالوا جميعهم من الوظائف وتسبب عن الاستقالة اضطراب كبير ونماء في قوة الرأي العام وهو يومئذ مجاهر بالعداء للحكومة الراهنة تزيد صراحته ويزيد الخطر منه يوماً بعد يوم

على ان اسماعيل باشا لم يدرك خطورة التغير الذي وافق عليه فلوانه فاز في استمالة هؤلاء الموظفين الجدد اياه وكسب مودتهم وثقتهم لترجع بقاؤه أميراً لمصر الى يوم مماته. ولكنه لم يقدر على ذلك لاسباب شتى ستوضح فيما يلي من الفصول. ولربما كان له عذر وكانت أحوال زمانه قاضية باستحالة الامر الذي ذكرناه حتى ان الموظفين المذكورين أصبحوا بحكم الاحوال مخلصين لاسماعيل ومضادين وحدث على اثر عدائهم له عدة حوادث متتابعة أدت الى سقوطه. والحق يقال انه عرضت يومئذ فرصة مثل الفرص التي تعرض في أدوار السياسة لو ان الخديوي استخدمها وأبدى حذقاً ونظراً بعيداً في حقيقة حاله لتمكن أن يتغير مجرى السياسة المصرية وأن ينجو الخديوي من المصائب الذي كان قادماً عليه. ومن المعلوم ان مثل هذه الفرص لا يعود بعد الاعراض عنه الا في النادر القليل. ولذلك بقيت العوامل على اسقاط الخديوي عاملة مستمرة لا يوقف سيرها شيء وكان العنصر الاوروبي الجديد في خدمة الحكومة المصرية معجلاً في وقوع البلاء بدل أن يكون مانعاً له من الوقوع

ولي كلام خاص عن أحد الموظفين المشار اليهم هنا هو السر جردل
فتر جردل مدير تلم الحسابات في نظارة المالية. فانه يمكن أن تكون مالية البلاد
مضطربة وادارتها سيئة مع وجود الحسابات في حالة طيبة مضبوطة. ولكنه
يستحيل على السياسي أو المالي أن يبدأ عمل الاصلاح في الادارة والمالية
ويحسنه الا اذا وجد امامه قلمًا للحسابات صحيحًا يعرف منه مقدار موارد
الدولة ونفقاتها

ففي سنة ١٨٧٦ كانت الحسابات المصرية في اضطراب لا مثيل له وكان
اضطرابها السبب الاكبر في اخفاق امر التسوية التي أبرمت في تلك السنة
لان المواد اللازمة لبناء المالية كانت ناقصة. وكان اسماعيل باشا صديق ناظرًا
للمالية في سنة ١٨٧٦ في شهر نوفمبر من تلك السنة ومات بعد ذلك بقليل
وهو الذي كان يفتخر انه ابتز من مال المصريين ١٥ مليون جنيه في سنة
واحدة. ويقال ان ايراد الحكومة المصرية في سنة ١٨٧٥ بلغ ١٠٨٠٠٠٠٠٠
ج وأما الاتفاق الذي عقد في ١٨ نوفمبر من سنة ١٨٧٦ فجعل متوسط
الإيرادات ١٠٥٠٠٠٠٠ وهو بلا ريب تقدير جائر فان إيرادات مصر
لم تبلغ ١١ مليونًا الا بعد ٢٠ سنة من ذلك الحين بذل فيها الجهد وظهرت
الامانة في الادارة والتدبير

والحق يقال ان تقدير الإيرادات في سنة ١٨٧٦ تقديرًا صحيحًا كان من
ضروب المحال فقد قال اللورد قفيان « ان ابحات غوشن وجوير أظهرت
« ان الحسابات مغشوشة والغلطات ظاهرة وبعض وجود الايراد مخفية اخفاء
مقصوداً » وكان ذلك اكبر ماغل يد اللورد غوشن عن العمل لانه رأى

ان كل تسوية أو تدبير مالي يجب أن يكون موقفاً مادامت المالية المصرية غير واضحة الابواب والبنود. أورد هنا دليلاً على صعوبة العلم بحقيقة الايرادات المصرية هو ان اللورد غوشن عول على ما لديه من المواد فقدر الايراد الصافي لسكة الحديد المصرية بتسعمئة الف جنيه كل سنة ولكنه ظهر بعد ذلك ان هذا التقدير كان فيه غلط لا يقل مقداره عن ٣٠٠ الف جنيه لاسباب منها ان مبلغاً كبيراً كان يحسب كل سنة على نقل الجنود من جهة الى جهة ومثل هذه الاشياء يبين في سجلات المصالح المنظمة على طرق يظهر منها انه تعامل ما بين مصلحة ومصلحة وليس ايراداً بالمعنى العام . وظهر أيضاً ان جميع أفراد البيت الخديوي وجميع أصحاب الخديوي ورفاقه كانوا اذا أرادوا السفر يقومون اكثر الاحيان في ارتال خصوصية غير القطرات الاعتيادية ولم يكلفوا دفع شيء لقاء ذلك ولكنهم كانوا يمضون رجماً فخواها ان الرتل الخصوصي طلب بأمر الخديوي وان يحول الدفع لحسابه. ومن البديهي ان أجر هذه الارتال لم يدفع مرة في الزمان الى سكة الحديد ولكن المبالغ المقيدة في الرجوع كانت بين المواد التي عرضت على اللورد غوشن فظنها دليل مال دفع فعلاً وحسبها في جملة ما قدره لايراد المصلحة المذكورة

وعلى هذا فانه كان من الواضح ان أول ما يلزم في اصلاح مالية البلاد أن تضبط حساباتها وهذا هو العمل الذي تولاه السرجرلد فترجرلد وتغاب فيه على جميع المصاعب بالصبر والدأب والاجتهاد العظيم. فحسابات الحكومة المصرية الآن على أحسن حالة من الضبط وهي حسنة لا ينكر الاطراء فيها وعمل أصبح السرجرلد من أجله في طليعة الذين أصلحوا حالة مصر وحكومتها بلا ظنطنة ولا اعلان. ولم يشتغل الرجل في عمل الاصلاح بعينه ولكنه أنجز

عملاً لم يكن منه بد لبقية آيات الاصلاح. والناس عامة لا يهتمون لعمل السر
جرالد فترجرالد ومن خلفه في مصر ولكن الذين اشتغلوا في المناصب
الكبرى يعرفون قيمة هذه الاعمال

الفصل الثالث

لجنة التحقيق

من نوفمبر ١٨٧٦ الى أبريل ١٨٧٨

* *

حالة مصر - قانون المقابلة - الضرائب الصغرى - خدمة الحكومة المصرية -
النظام المالي - الدين السائر - محاولة دفع الفوائض عن الدين الموحد - المجاعة -
كوبون ١ مايو ١٨٧٨ - صندوق الدين - لجنة التحقيق - الخديوي يقترح تحقيقاً
جزئياً - أعضاء اللجنة يابون ذلك - الخديوي يقبل التحقيق الوافي

* *

بلغت مصر في هذا الحين حالة توجب الاسف فان أطياناً تقدر بنحو
خمس الاراضي الصالحة للزراع أصبحت ملكاً للخديوي . وبدل أن يؤجر
الخديوي هذه الاراضي للذين نزعها من قبضتهم فانه جعل يدير زراعتها
بنفسه ويسخر الناس للخدمة فيها تسخييراً كثيراً فكان هذا أشد وقعاً من
غيره في نفوس المصريين وداعياً لهم الى كره حكومة أصبحت لا نطاق
عندهم وعند أصحاب الدين من الاجانب أيضاً

وفي سنة ١٨٧٢ سنّ قانون المقابلة وهو بدعة أمكن معها لأصحاب
الاراضي أن يخففوا الضرائب على أطيانهم مقدار النصف بدفع ضريبة سنوأت

عن تلك الاطيان اما دفعة واحدة أو أقساطاً لمدة ١٢ سنة . وقد ذكر المستر كايف هذا القانون فقال « ان العمل به كان أوضح دليل على المجازفة والخرق وتضحية المستقبل سداً لحاجة الزمان الحاضر » وهو قول صحيح ولكن تعليله بسيط هو انه لم يكن في النية وفاء العهد ومعاملة أصحاب الاطيان بشروط ذلك القانون بل انه كان في نية الحاكمين اعادة هذه الضرائب الى حالها على وجه من الوجوه وتحصيلها من الاهالي حين يجيء موعد الاستغناء عنها فلا يضيع على الخزينة مال من الغاء نصف الضرائب على الاطيان

على انه كان في البلاد ضرائب أخرى صغيرة شديدة الوطأة غير ضريبة الاطيان - وهي أهم موارد الحكومة - فاني عرضت يومئذٍ على اللورد فتيان قائمة بسبعة وثلثين ضريبة من هذا القبيل وربما لم يكن في تلك القائمة ذكر جميع الاموال والمكوس . وقد زاد الطين بلة ان العمال الذين عهد اليهم جباية الاموال كانوا ظلاماً ومرتشين تعود أمورهم بالشر والضرر كما يعود النظام المختل الذي سبق وصفه . ولا عجب بل انه ربما كان لهم عذر على الظلم والارتشاء لان معاملة الحكومة لهم كانت مما يحرم عليهم الامانة والتزامه في اداء الواجبات الرسمية . ولم يبالغ المستر كايف في وصفه لهؤلاء العمال اذ قال « ان في جملة الاسباب التي تقلل من نفع الموظف الوطني وتحمله على الخيانة انه مقلقل في مركزه معرض للعزل في كل آن فكل وظيفة من وظائف الباشوات فما دون يمكن ابطالها بمجرد ارادة صاحب الامر . وقد دل الاختبار ان الذين يرتشون ويأثمون لا يصيبهم عقاب في اكثر الاحيان وأما الاستقلال في الرأي والحزم والعمل بالذمة والنشاط

بدل الاهمال السائد على جميع المصالح فانها أمور تعرض صاحبها للدسائس والنمائم التي تنتهي بسقوط الموظف الامين بعد قليل من الدهر أو كثير . فالذين يبدأون خدمتهم بنية الامانة والاستقامة يرضخون بعد ذلك للمفاسد التي تثبط كل عزم وقد أصبح الموظف المصري مثل الوالي الروماني يحاول أن يجمع من وظائفه ما أمكن الجمع قبل أن تضيع الوظيفة عليه : فيحال على المعاش بعد أن يسلب الحكومة والاهالي معاً وعنده ثروة طائلة مع ان راتبه قد لا يتجاوز ٤٠ جنيهاً في الشهر »

وحقيقة الامر ان نظام المالية المصرية في هذا العهد كان مخالفاً مخالفة ظاهرة من جميع الوجوه للقواعد الاساسية المعلومة التي وضعها ادم سميث وأقرها علماء التدبير بعده فان الجور والتمييز الظاهرين كانا من لوازم الضرائب وتقديرها وان المبالغ التي فرضت يومئذٍ على أصحاب الاراضي

(١) اني اعرف حادثة عامتها بنفسي وهي تؤيد المستر كيف في قوله . ذلك ان ايرادات جمر ك السويس ضرت وقت كثيراً بعد انشاء صندوق الدين بقليل ولم يتضح سبب العجز . وكان مأمور ذلك الجمر ك جديداً في منصبه . ولما كانت كل ايرادات الجمارك مرهونة للدين حسب ذكره ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ فان أعضاء صندوق الدين رابهم الامر فسألوا عن الداعي الى عزل المأمور السابق وتعيين مأمور جديد وجاءهم الرد غامضاً مبهماً لم يرضهم ولهذا اصرروا على حضور المأمور السابق أو العلم بمقره سواء كان حياً أو ميتاً . وتلا ذلك مخابرة وجدال اتقضى من بعدها عدة أشهر جاء في آخرها المأمور المطلوب الى ديوان صندوق الدين وظهر من اقواله عندئذ انه صدر اليه أمر الخديوي بان يدفع ايرادات الجمر ك من السويس رأساً الى سموه فلما تردد المأمور في العمل بهذا الامر وعده حراماً مخالفاً للقانون اتقى عليه القبض في الحال وارسل الى موضع من ابعد مواضع السودان ولولا تداخل صندوق الدين في امره لما رجع من منفاه الى يوم المات

لم تكن مقادير معينة تجبي في مواعيد معلومة ولم تراعى في جباية الاموال ومواعيد تحصيلها حالة الفلاح ومواسمه وأزمته ورود المال عليه . فكانت التدابير المالية في هذه الحالة وسيلة في ابتزاز كل ما يمكن جمعه من الافراد يدفعونه متضررين متضايقين . ولم تفد المالية في تحسين الحالة السياسية الاجتماعية ولا سيما ان الاموال كانت تنفق فيما لا يعود بالنفع على الاهالي . ولا خلاف في ان حكومة مثل هذه تعد ظالمة ويضيق صدر الناس منها في كل زمان ولكن وطأة هذه الحكومة كانت اشد حملاً على المصريين في الزمان الذي نحن بشأنه منها في بقية الزمان

وتعددت الاموال الاضافية التي طلب من الخديوي دفعها في تلك المدة فانه كان عليه فوائظ الدين ومبالغ كبيرة متأخرة لبعض المقاولين أو هي ثمن أشياء بيعت للحكومة المصرية حتى انه « صدر الامر الى كل المحلات التجارية التي لها علاقة بمصر ان تأبى توريد شيء للحكومة الا اذا دفع الثمن نقداً ساعة الاستلام » وكان أصحاب الاموال المتأخرة « يعرضون أموالهم هذه لمن يشتريها بنصف القيمة » حتى أفضى الامر في شهر أوغسطس من سنة ١٨٧٧ بأن اللورد قتيان أرسل الى الحكومة المصرية انذاراً قال فيه ان الدائنين « لا بدّ لهم من العمل بحقهم الصريح واقامة القضايا على الحكومة في المحاكم حتى اذا تكومت الاحكام اضطرت الحكومة المصرية ان تدفع كل ما عليها في الحال أو عرض الامر على الدول التي انشئت محاكم الاصلاح بموافقتها وكان الامر كبيراً »

ولكن الحكومة المصرية لم يكن لديها مال تدفع منه المطلوب الى هؤلاء الدائنين ولم يكن في وسعها يومئذ ان تعقد قرضاً جديداً بعد ان ضاعت

ثقة المالىين بها فكانت نبوءة اللورد قفيان صحيحة لان اصحاب المبالغ المتأخرة عمدوا الى محاكم القضاء فصدرت الاحكام لكثير منهم بما طلبوا ولما عجزت الحكومة عن الدفع تداخلت الدول التي قامت المحاكم المختلطة من عهد قريب برضاها وكانت المانيا اكثر الدول تشديداً « في اعتبار الخديوي سائراً على طريقة لا تجوز بامتناعه عن الدفع تنفيذاً لحكم القضاء » وكتب السفير الالماني يومئذ الى اللورد دربي في لندن « ان البرانس بسمارك يود لو تتفق الدول كلها على عمل واحد في هذا الصدد لان اقل منافع الاتفاق انه يمنع افراد دولة من الدول بالعمل فيما لو هي شاءت الافراد »

وكانت الحكومة في خلال هذا تضحي كل أمر في سبيل وفاء الدين وقسط الاستهلاك عن الدين الموحد فدفعت ١٥٧٩٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٧٧ للاستهلاك وكان المبلغ الذي دفع في هذا السبيل ظاهراً ٣١١٠٠٠٠ جنيه ولكن الصحيح حسب رواية اللورد قفيان وأعضاء صندوق الدين معاً ان هذا الاستهلاك كان وهمياً لان الحكومة خلقت قرضاً جديداً لا يقل عن مقدار المال المستهلك بما تأخر عليها من رواتب المستخدمين ومطالب الدائنين الذين لم تصلهم حقوقهم . وقد كتب اللورد قفيان في ٦ يناير سنة ١٨٧٧ يقول « ان عمال الحكومة متأخرة رواتبهم من عدة أشهر الى حد ان صرافي صندوق الدين جعلوا يأخذون رواتبهم من ايرادات الاعضاء الخصوصية (ذلك مع ان رواتب هؤلاء الاعضاء أيضاً لم تدفع بعد) وانما فعل الاعضاء هذا حتى لا يضطر الصرافون الى التصرف بالاموال الوفيرة عملاً بحكم الحاجة وطلباً للقوت الضروري »

وكان المما في غضون هذا يشددون تشديداً جازماً في جباية الضرائب

حتى ان اللورد فقيان ساءه فعلهم فكتب في تقاريره التي تشهد له بحب الانسانية والنظر البعيد يقول « سمعت ان الاهالي يعاملون بالقسوة البالغة اكرهاهم على دفع الاموال وقد زاد الطين بلة ان الاموال تجمع الآن قبل حلول أوانها وان موعد القسط القادم لصندوق الدين يقع بعد حصاد الموسم بقليل فلا يجد الفلاحون وقتاً يكفي لبيع غلالهم بالثمن الموافق وهم طبعاً لا يميلون الى بيع غلالهم قسراً في وقت لا يوافق مصلحتهم ». وقد اعترف الخديوي في حديث له مع اللورد فقيان « ان الاموال كانت تجبي قبل حلول موعدها بتسعة اشهر أو بسنة في بعض الاحيان حتى يجتمع لدى الحكومة مال تدفع منه قسط الدين »

ومع ان الحكومة اخرت رواتب العمال وجبت أموالها من الناس مقدماً ولم تدفع المبالغ المطلوبة الى الدين صدرت لهم احكام قضائية فانها لم يجتمع عندها مال يكفي لفائدة الدين الموحد الا بشق النفس . فقد بلغت جملة المال المجموع في السنة التي انتهت يوم ١٥ يونيو سنة ١٨٧٧ من المصالح المرهون ايرادها للدين الموحد ٣٣٢٨٠٠٠ جنية فقط على حين ان المقدر لها كان ٤٨٠٠٠٠٠ . ولم يكن بد من ظهور هذا العجز واتضح هذه النتيجة على كل حال ولكن انخفاض النيل في سنة ١٨٧٦ انخفاضاً قليل النضير وشبوب الحرب بين الدولة العلية وروسيا مع ما تبعها من النفقات وتضامر التجارة كانت من الاسباب التي عجلت في وقوع المقدور

على ان سنة ١٨٧٨ كانت أسوأ وأكثر نحساً من التي تقدمتها لان نتائج الشح في ماء النيل لم تظهر بتمامها الا في السنة التالية لوقوعه وهي التي حدثت فيها مجاعة الوجه القبلي حتى ان الحكومة سألت السر الكزاندر بايرد الذي

كان يختلف الى مصر في أشهر الشتاء أن يساعد في تفريج كربة الاهالي وقد ذكر الرجل في تقرير رفعه الى ناظر المالية مايجي : -

« ان المسافات التي تجتازها النساء والاولاد في طلب القوت والاجتداء من قرية الى قرية تكاد لا تصدق . وليس العلم بعدد الوفيات من المجاعة ممكناً لأن القيود لا تذكر ان الجوع كان سبب الوفاة في احدى الحالات ولكنني لا ريب عندي ان زيادة عدد الوفيات في ايام العوز والقحط بالدوسنطاريا وغيرها كان سببها راجعاً الى قلة الغذاء ورداءة نوعه . وقد بلغ الفقراء حداً من الفقر جعلهم يلتقون الزبالة والاقذار من الطرق ليسدوا بها الرمق ويخففوا ألم الجوع »

على ان الشقاء العام والفوضى المالية بلغا أشدهما في الصيف والخريف من سنة ١٨٧٨ فانه استحق على الحكومة في ١ مايو من تلك السنة مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه لقوائد الدين الموحد ولم يجتمع منها في صندوق الدين حتى ٣١ مارس غير نصف مليون فكان من المحتم حينئذ جمع مليون جنيه ونصف مليون في شهر واحد من الزمان ولذلك رأى أعضاء صندوق الدين ان ارجاء الدفع أولى وكنا نفضل وقوع الطامة الاخيرة التي ظهر لنا انه لا بد منها حتى يكون وقوعها داعياً الى تحسين الحالة في مستقبل الايام . وكنا نعلم أيضاً ان جمع هذا المال لا يمكن الا اذا طلبت الضرائب من الناس قبل زمانها وهو أمر لم نوافق عليه لما فيه من الظلم والجور بالفلاحين ولانه لم يكن في الحقيقة من مصلحة الدائنين . فلماذا امتنعنا عن الالحاح في طلب المال من الخديوي وجعلنا نتفاوض في الاعتراض على جمعه في ذلك الحين ولكن الحكومة الفرنسية لم توافق على هذا الرأي لسوء الحظ فان الجمهور الفرنسي كان يعتقد ان الخديوي يقدر على الدفع اذا هو شاءه وان الضيق المقول عنه في مصر كان وهمًا وخرافة وان أدلة الذين استندوا

على فقر البلاد لم تكن الا ذراً للرماد في العيون وحماً للناس على الاشفاق في حالة لا يلزم معها الاشفاق . وكان بين جمهور الفرنسيين فريق يذهب ان الخديوي مدخر أموالاً يمكنه أن يدفع منها متى أراد الدفع وهو مذهب كذبه الحوادث التالية وأظهرت انه بلا أساس . ولكن الحالة يومئذ لم تخل من دواع الى مثل هذا الاعتقاد فقد كتب اللورد قفيان في ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦ « انه يستحيل العلم بكيف صرفت الاموال العظيمة التي تجمعت لدى الحكومة المصرية مدة العام الماضي لانه ورد عليها ٤ ملايين جنيه ثمن أسهم السويس وهـ ملايين استلفتها من فرنسا وإيراد السنة برمتها تقريباً . وكل هذه المبالغ اختفت على حين ان فائدة الدين الموحد أجل دفعها ورواتب المستخدمين تأخرت وبقي على الحكومة ديون بالغة لم تدفع بعد » وأوضح من هذا ماورد في عريضة للنزلاء الفرنسيين في الاسكندرية رفعوها الى الموسيو وادنطون وهو يومئذ وزير الخارجية فانهم سألوها فيها عما جرى بالاموال التي تدفقت على مصر في السنين الاخيرة ما دام احصاء الجمارك يدل ان اكثرها باق في البلاد . ومما جاء في تقريرهم قولهم :-

« كيف اذاً يذكرون ان البلاد فقيرة ويدعون انها عاجزة عن دفع ما عليها وكيف توضح الحكومة ماذا جرى بكل هذا المال . فمن الواضح ان الحكومة المصرية غير معذورة في الامتناع عن القيام بعهودها الرسمية لدى أوروبا وان تبعة الخراب الذي تكومه في مصر والذي أصاب معظم النزلاء الاوروبيين واقعة عليها »

وكان وكيل دولة فرنسا مشدداً في نصرة أصحاب الدين وهو يومئذ البارون دي ميشل لم يسمع قولاً في حاجة الخديوي أو شقاء الشعب المصري فكانت النتيجة ان الحكومة الفرنسية أعلنت انكلترا بواسطة

سفيرها في لندن يوم ١٦ أبريل ١٨٧٦ « ان جميع الادلة تدل ان الخديوي يقدر على دفع القسط في شهر مايو لو انه شاء الدفع » وكان وزير الخارجية الانكليزية يومئذ اللورد سولسبري خلفاً للورد دربي قالما أبلغه السفير وادنطون انه يؤمل ان تنضم انكلترا الى دولته في الالحاح على الخديوي بالدفع صدر الامر الى اللورد فقيان ان يشترك مع البارون دي ميشل في هذا الشأن

وعلى ذلك أصبحت حكومة انكلترا مشاركة نوعاً في تبعة الظلم الذي لزم عن تحصيل الاموال وكان صنيعها يومئذ مخالفاً للسياسة التي اتبعتها في مصر ولسياستها العامة في كل ما كان من هذا القبيل . فاما مصر فان انكلترا لم تكن فيها من قبل على هذا الانتصار الشديد لاصحاب الدين مثل الحكومة الفرنسية بل انها كانت على الضد من ذلك تلطف تعضيدها للدائنين الاجانب بما تبديه من الميل الى انصاف المصريين ومراعاة مصالحهم . وأما سياسة انكلترا العمومية فانها كانت من زمان بعيد سائرة على قاعدة اعتبار هذه المسائل مما يخص الافراد فان كل رجل من رعايا الحكومة الانكليزية يسلف مالا أو يشغله في بلاد اجنبية انما يفعل ذلك على تبعة نفسه وليس يجوز له ان يتشكل على الحكومة في تنفيذ مطالبه . فلا بد من سبب حمل حكومة انكلترا على هذا الخروج عن المبادئ المتبعة من قدم والسبب واضح هو ان مؤتمر برلين كان على وشك الانعقاد ليسوي المسائل التي نجمت عن حرب روسيا والدولة العلية فكان من المحتم ان يصرف النظر عن المصالح المصرية انجازاً لما هو اكبر منها وأعم من وجوه السياسة . ذلك انه لزم لانكلترا يومئذ ان تسترضي فرنسا وتسالما فملت بخطتها في

مسألة مصر

ولما انتهت المسألة الى ما قدمنا شرعت حكومة مصر في جمع المال المطلوب للقسط وأرسل اثنان من اشد الباشوات عتواً واثرة الى المديرية لهذا الغرض وكان معها جماعة المراهين مستعدين لمشتري مواسم الفلاحين بما يسلفونهم من المال . وكان الموسم شحيحاً في ذلك العام كما قدمنا بسبب انخفاض النيل فجاءت هذه الحالة مانعة للفلاحين من بيع محصولاتهم بالثمن الذي كانوا يؤملونه من قلة الصنف . وقد ذكر السر الكزاندر يرد في تقريره « ان أردب القمح يبيع في بعض الاحيان بخمسين قرشاً يسلم في مدة شهر مع ان الارذب كان يساوي ١٢٠ قرشاً في ذلك الحين »

على ان المبلغ المطلوب تم جمعه ووردت الدفوة الاخيرة منه على صندوق الدين قبل انقضاء الاجل بساعات قليلة . وكان بين تلك الاموال نقود مختلفة الانواع وبعضها مصوغ بشكل الحلي فظهر من نوعها وشكلها مقدمات التشديد الجائر في جبايتها من الناس . ولم تستفد الحكومة من دفع هذا القسط غير ان موعد الازمة أجل قليلاً . وأصاب الاهالي عناء عظيم من هذا التحصيل ولم يتحسن من ورائه مركز الدائنين الاجانب بل انه أصبح اسوأ من قبل

وبين كانت هذه المصالح المتضاربة في أخذ ورد كان اصلاح المالية المصرية ووضعها على قاعدة للعمل سوية أهم ما أشغل الازدهان . واتضح للناظرين يومئذ انه لا بد من تعديل النظام الذي سن في سنة ١٨٧٦ ولكن الافكار لم تجمع على ماهية ذلك التعديل وحدوده ولا على طرق الشروع فيه وتنفيذه . ولم ير الناس ضماناً على بقاء التعديل القادم ونفعه فيما لو تم أكثر

ماورد في القرارات السابقة . ولما كان النظر في كل هذه المسائل يوجب البحث عن علاقة الحكومة المصرية بأعضاء صندوق الدين فلا بد من ابداء بعض الخواطر في أمر هذه العلاقة لانها مرجع الاهمية في المسائل المصرية

كان أعضاء صندوق الدين في مركز خرج كثير المتاعب لانهم كانوا يعدون وكلاء عن أصحاب الدين وتحم عليهم ان يؤيدوا مطالب الدائنين بكل وسيلة قانونية يقدرون عليها . وكان من الواضح للذين أدركوا حقيقة المسألة ان مصلحة أصحاب الدين لم تختلف عن مصلحة الذين يدفعون الضرائب من المصريين وهم يومئذ في حالة يرثى لها من الشقاء . لابل ان مصلحة الفريقين كانت متشابهة متقاربة من معظم الوجوه . فانه كان من مصلحة الجانبين ان يخلصوا من حكومة جلبت الخراب على احدهما واثقلت كاهل الجانب الآخر بالظلم الشديد . ولهذا جعل العارفون يتساءلون في هل يمكن استعمال مصلحة الدائنين في اصلاح حالة الحكومة المصرية حتى يؤول الاصلاح الى انقاذ المصريين من الجور وايجاد ضمانات مادية لأصحاب الدين الاجانب تحملهم على الطمأنينة وتجعل حكومة مصر قادرة على القيام بعهودها لهم

هذا الذي اشغل الاذهان يومئذ وحمل الدول على الاهتمام لما يفعل صندوق الدين . وكانت الزعامة في هذه الحركة للعضو الانكليزي والعضو الفرنسي لما ان الدولتين لهما اكبر المصالح السياسية والمالية في القطر المصري . وكان من حسن حظي اني اشتركت في العمل مع زميل فرنسوي واسع الفكر عارف بحقائق المسألة التي اشتغلنا بها معاً هو الموسيو بلنيير .

والرجل من عمال الحكومة الفرنسية وهم على الغالب اميل من عمال حكومة انكلترا الى الاستئثار بالمصالح والتزام خطة معلومة لا يحيدون عنها في الاعمال . ولكن الموسيو بلنيير كان عاملاً فرنسويًا من احسن الانواع وكان ذا اخلاص واستقامة وذكاء وكان على درجة عظيمة من الاقدام والعزم فكنا على تمام الاتفاق في جميع المسائل الجوهرية وقد عقدنا العزم على اقضاء التحاسد والتنافس اللذين استخدمهما اسماعيل باشا لمنع الاتفاق على عمل معلوم بين فرانسوا وانكلترا واطهر حذقا ودراية في استخدامهما فلم تفرق ولم نتخالف بسبب ما بين الامتين من هذا التنافس الذي جرّ الضرر على القطر المصري . ولقد فزنا في هذا الاتفاق باعراض كل منا في دوره عن بعض الامور الصغيرة طلباً للاتفاق في المسائل الكبرى واستوجب كل منا ملام حكومته على ما ابدى من التساهل وتضحية مصالح دولته ارضاء لرفيقه . ولطالما محسرت على ايام الموسيو بلنيير واتفاقي معه في بعض السنين التالية حين اشتد الجفاء بين انكلترا وفرنسا من سوء الحظ وعسر علينا الاتفاق وظللت كل زمانني أشعر بالاحترام لذلك الرجل وأميل اليه ميل الصديق الحميم .

وكان مركز الموسيو بلنيير أعسر من مركزي من بعض الوجوه . ذلك اني لم أعين في مناصبي بامر الحكومة الانكليزية فكنت حراً في اتباع ذمتي

(١) مات الموسيو بلنيير سنة ١٩٠٠ وكان ممتازاً ببراعته في الحديث ورقة أسلوبه . ذهبت معه مرة في سنة ١٨٧٦ لزيارة اللورد سولسبري في مدينة ديب وكتب الى اللورد سولسبري بعد ذلك في سنة ١٨٨٧ يقول « ان الموسيو بلنيير زارني من مدة ولم أجد فيه دليلاً جديداً على انه (الرجل الصامت) كما يقول عن نفسه ولكنه كان كثير الرقة واللفظ وأظهر من الصداقة فوق ما كنت أنتظر »

والعمل برأي نفسي وكانت حكومة انكلترا معروفة بالنفور من العمل في
صالح الدائنين وتعريضهم اذا أضر هذا التعريض بمصالح المصريين. هذا غير
ان أصحاب الدين من الانكليز لم يتجاوزوا حد الاعتدال والانصاف فيما طلبوا
فهم كانوا يعترضون ولا ريب على مس حقوقهم الشرعية ولكنهم كانوا اذا
عرضت عليهم الحقائق والارقام الصحيحة يضمن النائبون عنهم صحتها
لا يعارضون في تسوية جميع المسائل المختلف عليها تسوية تبنى على قاعدة
العدل . وكان اللورد قضاياً أبداً يبدى رأيه في جانب الانصاف
والاعتدال . وفوق هذا فان نفوذ اصحاب الدين كان قليلاً في انكلترا وانه
كان في البلاد فريق كبير يجهر بالنفور من مصالحهم ويود انصاف الشعب
المصري الى حد انه كان احياناً ينحى على اصحاب الدين ويجور بهم . وكان
أنصار هذا الفريق يخططون أعمال الموظفين الاوروبيين في مصر ويظهرون
لهم عداً وهم في اكثر ما يكتبون من هذا القبيل يبنون النقد على النلط ولا
يعرفون حقائق المسألة المصرية . ولكنني لم أعد انتقاد هذا الفريق عداً لي
بل اني رحبت به وكنت أحسبه عضداً لي فيما اذا لزم لي عضد الرأي العام
يوماً . ولا عبرة بخطاء اصحاب هذا الرأي في الجزئيات ما دام ان غرضهم
الصحيح من تلك الخطة كان جائزاً وحميداً

واما الموسيو بلشيرفانه ندبته الحكومة الفرنسية لمنصبه وهي يومئذ
تحت نفوذ المساهمين بالدين وكان المساهمون الفرنسيون أقل ميلاً الى
الانصاف بكثير من اخوانهم الانكليز ولم يكن في فرنسا فريق من اصحاب
الرأي العام يحول دون مطامع المتطرفين من اصحاب الدين المذكورين
على ان الموسيو بلشير رأى معي من اوائل الامر ان تسوية سنة ١٨٧٦

المالية لا بد من تعديلها . ولكننا اتفقنا على ان تخفيض مقدار الدين تخفيضاً كبيراً يحجب بحقوق الدائنين وربما لم يغد سكان القطر المصري فلم يكن لنا بد من استقصاء حقائق المسألة المصرية قبل التعويل على رأي بشأن مالية البلاد ولهذا نمت في النفوس فكرة التحقيق العام عن كل وجوه المالية المصرية وانتشرت بين الفئة المعتدلة من الميالين الى استقامة حال الحكومة المصرية واصلاح نظامها المالي . قال اللورد قفيان « وان أصحاب الدين يطلبون أن يكون التحقيق شاملاً وافياً لا أثر للغرض فيه والا يترك باب من أبواب الدين بلا تحقيق وكشف تام للحقائق حتى لا يبقى وجه لاعادة النظر أو لتسوية جديدة في قادم الايام . وهم مستعدون لخفض مقدار الفائدة على قدر ما توجب الحالة اذا روعيت هذه الشروط »

ولو ان الخديوي أمر من نفسه في تلك الساعة بتحقيق وجوه المالية المصرية جميعها لاصاب وأبدى سداداً ولكنه لم يكن ميالاً الى التحقيق بل هو أراد أن يقلل فوائد الدين تعسفاً وبلا تحقيق . فلما لم يقدم الخديوي من نفسه على ذلك قام أعضاء صندوق الدين بالامر وكتبوا الى ناظر المالية في ٩ يناير ١٨٧٨ يوجهون نظره الى خطورة الحالة ويقترحون التحقيق . فرد الخديوي على هذا الكتاب مسهباً وقال انه لا يوافق على التحقيق العام ولكنه أعرب عن قبوله بتعيين لجنة يكون غرضها البوحيد العلم بمقدار الايرادات الاميرية وسأل أعضاء صندوق الدين أن يكونوا في هذه اللجنة ومعلوم ان تحقيقاً جزئياً غير شامل مثل هذا لا تنفع منه على الاطلاق ولذلك كتب أعضاء صندوق الدين مرة أخرى الى الحكومة المصرية وألحوا في طلب التحقيق الوافي العام وأبوا أن تركوا في تحقيق ليس من هذا

القبيل . فلم يعبأ الخديوي برأيهم وأصدر أمره في ٢٧ يناير ١٨٧٨ بتشكيل لجنة لتحقيق باب الايرادات فقط وكان في عزمه أن يصدر أمراً آخر بتعيين أعضاء هذه اللجنة . فلما صدر الامر العالي المذكور أحدث صدوره انفجاراً في الرأي العام بين نزلاء مصر الاوروبيين وعقد المنطرفون من أنصار الدائنين اجتماعاً في الاسكندرية انكروا فيه فكرة التحقيق العام وزعموا ان الحكومة المصرية قادرة على القيام بكل المطلوب منها ثم أرسلوا عريضة الى وكلاء الدول كانت الفاظها سمجة وحوث اهانات للحكومة المصرية شديدة حتى ان اللورد فقيان أبي أن ينظر فيها

كل هذا والخديوي لم يتحول عن رأيه في التحقيق الجزئي وهو مع ذلك لقي صعوبة كبرى في انتقاء الاشخاص الذين يعهد اليهم مثل هذا التحقيق . وحدث في تلك المدة ان الجنرال غوردون (وهو يومئذ كولونل) كان في مصر راجعاً من السودان فخطر للخديوي أن يستخذه فيما يريد لان فضائله السامية وحسن سمعته بين عامة الانكليز واشفاقه على الشعب المصري جعلته أهلاً للغرض المطلوب . هذا غير ان الخديوي توهم ان جهل غوردون بالمسائل المالية يحمله على تصديق كل ماتعرضه الحكومة المصرية عليه من الحقائق والارقام . وقد أشار اللورد فقيان الى هذا بقوله « ان الكولونل غوردون سامي الصفات عظيم المقدرة ولكنه بلا خبرة في الامور المالية » ولكن الخديوي تشبث برأيه فسأل الجنرال غوردون أن يقوم بالتحقيق الجزئي وكان غوردون في أول الامر ميالاً الى القبول . وسأل الموسيو دلسبس أيضاً أن يكون في اللجنة المقصودة فرضي هذا

أيضاً ولكن مخابرة الجنرال غوردون انتهت بالاخفاق على عجل وبرح
الرجل بلاد مصر

ولا حاجة الى البيان في ذكر المخابرات المملة التي تلت ذلك . يكفي أن
يقال ان الحكومة الانكليزية ثبتت على قولها انه « لا يكفي حل المشاكل
الراهنه غير تحقيق واف عام » وكان وكلاء دول المانيا والنمسا وايطاليا معضدين
لهذا الرأي . وكذلك الحكومة الفرنسية وافقت هذا الرأي ولكنه ظهر
يوماً بعد يوم ان موافقتها قُتِرَت وتعُضِدُها قلَّ لانها كانت تعلم ان التحقيق
المنزه عن الغرض يعود بخفض فوائد الدين المصري

وبعد ان طالت المخابرة في مجال التحقيق ونوعه وأعضاء لجنته أذعن
الخديوي فكتبت الى اللورد غوشن في ١٥ مارس من تلك السنة أقول « أراني
قادراً على ابلاغكم بعد جهد خمسة أشهر متواصلة ان امر التحقيق تقرر الآن »
وصدر الذكرى الخديوي في ٤ أبريل ١٨٧٨ بتعيين لجنة للتحقيق خولها
سلطة تامة في طاب الحقائق والمعلومات من جميع الوجوه وكان الموسيو
دلسبس رئيس هذه اللجنة فمدها بنفوذه وشهرة اسمه ولكنه لم يشترك في
أعمالها لانه سافر من مصر في ٩ مايو . وكان السر رفرس ولسون ورياض
باشا وكيلين للرئيس وأعضاء صندوق الدين وهم أربعة أعضاء في هذه اللجنة

(١) كثر الغلط في رواية هذا الدور فان القصة على ما سردها السروليم بتلر في كتابه
عن غوردون (ص ١٣٨ و ١٣٩) غير صحيحة فقد كان السبب في اخفاق المخابرة
ان جميع الذين يعنيه الامر وغوردون في جملتهم ادركوا يومئذ انه لم يكن له علم بالمسائل
المالية يوهله لاتمام التحقيق المطلوب حتى انه كتب في ذلك الحين يقول انه لا يرتاب
في انه سيكون رئيساً بالاسم فقط لتلك اللجنة . راجع كتاب (الكولونل غوردون في
افريقيا الوسطى ص ٣١٠)

وانتقي ذو ذكاء من الفرنسيين اسمه ليون دايرول سكرتيراً لها
وقد عارض بعضهم ولا سيما الفرنسيين في تعيين مصري بين أعضاء
هذه اللجنة لأنهم كانوا يظنون — ولهم بعض الحق في هذا الظن — أنه
ليس في مصر رجل من أهلها يقوى على ابداء آراء تخالف رغائب الخديوي
ولكن الأيام أظهرت أن مخاوفهم كانت بلا أساس فان رياض باشا أظهر
مقداراً عظيماً من الشجاعة والجرأة الأدبية حين كان الخطر عظيماً على كل
مصري يبدي استقلالاً في الفكر أو حرية في الرأي . وقد كان وجوده
في اللجنة ذا نفع صحيح لزملائه حتى أنه نال منهم غاية الثقة والاحترام



المصل الرابع

وزارة نوبار وولسون

من أبريل ١٨٧٨ الى نوفمبر ١٨٧٨

* *

صعوبة العمل على لجنة التحقيق — اباؤ شريف باشا أن يجيء للشهادة — عيوب الادارة — الدين السائر — قرض الرزنامة — سلفات من الاوقاف وبيت المال — الاصلاح الذي اقترحه أعضاء اللجنة — لزوم الاصلاح العاجل — تنفيذ مبدأ مسؤولية الوزارة — راتب الخديوي — تسليم أملاك الخديوي للحكومة — قبول الخديوي لاقتراحات اللجنة — نوبار باشا يشكل وزارة — تعيين السر رفرس وولسون والموسيو بلنير من النظار — الترخيص بالقرض على ضمانه الاملاك الخديوية

* *

انتهى الامر بتسليم اسماعيل باشا واضطراره الى القبول بمراقبة رجال عقدوا النية على الوصول الى الصحيح وعلى ان يقدم حساب أعماله لهم. وقد وجد أعضاء اللجنة في الحال ان معرفة الحقائق في وسط تلك الفوضى لم يكن من الهنات الهيئات . ووجدوا ان المساويء التي غرزت في جسم الادارة المصرية وتأصلت في البلاد كانت مما يعسر اصلاحه في الحال اصلاحاً صحيحاً فاننا لم يعهد الينا معالجة مريض له علة واحدة معلومة ولكن مريضنا كان ذا علل في كل جسمه خربت جسمه وأصابته كل إربطة بالاستقام. وقلنا يومئذ « ان المطلوب إيجاد نظام للمال وعمال قلائل فانه ليس في البلاد الآن شيء مما يجب أن يكون فيها »

وبدأ التحقيق بصعوبة ذات بال . ذلك ان شريف باشا كان يومئذ أعظم

رجال مصر بعد الخديوي ولم يكن في الناس من يظنه مسؤولاً عما وقع في البلاد من الاضطراب والارتباك ولكنه كان ناظر الحقانية فلم ير أعضاء اللجنة بدءاً من سؤاله عن الامور القضائية المتعلقة بصرف الاموال. وكان في الذكرى الصادر بتشكيل هذه اللجنة بند يقضي على كل موظف مصري باجابة اللجنة الى ما تطلب من الاخبار. فلما طلب شريف باشا ليؤدي شهادته امام اللجنة عرض عليها أن يجيبها عما تريد بالكتابة لان نفسه الكبيرة ساءها طبعاً طلبه للوقوف شخصياً امام أعضاء اللجنة. ولكن اللجنة رأت انها اذا عملت برغبته أضاعت كل فرصة تمكنها من جمع المعلومات من الشهود الآخرين فذلك أصرّ الاعضاء على حضور شريف باشا بنفسه فلم يبق امام شريف غير الامتثال أو الاعتزال وقد آثر أن يعتزل فترك الوزارة في الحال

وكان أول أمر نظر فيه أعضاء اللجنة انهم سمعوا في دفع المتأخر من رواتب العمال والمتقاعدين ثم بدأوا يمعنون النظر في ادارة البلاد ويدرسون طرقها ولا سيما الوجود المتعلقة بالمال منها. ولا حاجة الى ذكر نتائج ابحاثهم بالاسهاب. يكفي أن يقال انهم وجدوا ان الاشاعات الكثيرة عن المساويء العديدة لم تكن مبالغاة ولا تهويلاً فانه كان في البلاد بعض القوانين واللوائح وهي حبر على ورق لا يهتم أحد بتنفيذها حتى ان كبار الرؤساء الذين تعنيهم تلك الاوامر كانوا غير عالمين بوجودها. وكانوا يجبون من الناس ضرائب جديدة ويزيدون مقادير الضرائب القديمة ويحورون ويغيرون في أعمالهم بدون اذن رسمي. وكان شيخ البلد يقوم بأمر المدير وينفذه كما ان المدير يعمل بأمر المفتش العام والمفتش العام يطيع الامر الصادر من

« المراجع العليا » وكانت هذه المراجع العليا في حقيقة الامر قانون البلاد وسنتها الوحيدة حتى ان العمال كانوا يعملون بامرها ولو انه صدر شفاهاً ولم يكتب فلم يذر في خلد أحد من يوماً أن يعارض في تنفيذها أو يحتج عليها وقد سئل مفتش الاقاليم القبلية يوماً عن يرفع الامر فيما لو كان لاحد الناس شكوى فأجاب « ان الفلاح لا يجوز له الشكوى، من الضرائب لانها تجبى بامر المراجع العليا فان الحكومة هي التي تطلب هذه الضرائب ولئن ترفع الشكوى بعد هذا » وفي هذا الجواب بيان الصعوبة الكبرى التي وقعت في سبيل المصلح المصري ولو ان الرجل لم يقصد هذا البيان ولا عجب فان الشعب المصري تعود الخضوع التام للحاكم من قدم ولما كانت حكومة مصر هي علة المصائب السائدة في البلاد فكان لا بد للمصلح أن يجعل وجهته قليل سلطة الحاكم واستبداده - فكيف اذا يمكن الاصلاح بدون ان تهتز دعائم المجتمع المصري وهي التي قام عليها البناء الى ذلك الحين ؟ ان هذا امر أوجب اهتماماً وتفكيراً كثيرين بعد زمان هذه الحوادث والاحوال .

وحدث في لجنة التحقيق ان موظفاً كبيراً أجاب جواباً شخص فيه الحالة أحسن تشخيص . ذلك انه كان في البلاد يومئذ ضريبة على أصحاب الحرف وهي تعد أمراً لازماً في بلاد زراعية مثل مصر حتى يشترك أصحاب

(١) ان هذا الجواب يظهر الاستبداد الشرقي القديم بكل معانيه . قال بكل في (تاريخ التمدن ج ١ ص ٥) ان شرائع مينو قضت ببقاء كل هادي من طائفة سدرابداً الى آخر عمره ولو اعتقه مولاه بدعوى دانه وجد على هذه الحالة بحكم الطبيعة فمن يقدر على اخراجه منها وذكّر بترسون في (كتاب نهضة الامم ص ٥٠) ما يؤيد هذا

الصنائع مع الفلاحين في دفع الاموال الى الحكومة . ولكن الحكومة
تغالت في هذه الضريبة وتطرفت الى حد انها كانت تفرضها على الفعلة
المزارعين وصيرتها فريضة على الافراد الفقراء سواء كانوا من أصحاب الحرف
أو لا . سئل الموظف الذي سبقت اليه الاشارة عما اذا لم يكن من الظلم
ان تجبي هذه الضريبة من رجل لا حرفة له فأبدى العجب الصحيح ثم قال
وما ذنب الحكومة اذا لم يكن للرجل حرفة . ليحترف الرجل ما شاء من
الحرف والحكومة لا تعترضه . وأما اذا الرجل شاء البقاء بلا حرفة فان
الحكومة يجب عليها فرض الضريبة عليه حتى لا يقع الظلم على الذين يشتغلون
بالحرف وخدمهم من الرجال . ولقد كان هذا الجواب من أطف ما قيل في تحسين
سيئات الحكومة المصرية من حين الى حين

على ان أعضاء اللجنة لم يقصروا التحقيق على الطرق المتبعة في جباية
الايادات بل هم وجدوا ان السخرة ذائعة وهي « من الاسباب التي
أنتجت الابتزاز والظلم » . ووجدوا ان أراذلي الخديوي تزرع بالسخرة
ذلك مع ان الحكومة أنكرت هذه الحقيقة رسمياً ونددت في الانكار . وان
قانون القرعة كان ينفذ على غير قاعدة ويتبع في تنفيذ القسوة البالغة (١)

(١) وجد المستر هورد كارتر أحد مقتشي الآثار في دندره مدة شهر أوغسطس
سنة ١٩٠٤ جثة رجل عذبه داود باشا أحد المديرين المشهورين سابقاً ثم قتله لانه
حاول الإفلات من الخدمة العسكرية . قال ان الجثة كان لها منظر مريع فان الرأس
ماثل الى اليسار والذقن مسنقرة على الكتف والملاح مشوهة من لالم واللسان ممدود
بين الاسنان . والجسم كله معوج ملتوي واليدين مقيدتان بقطعتين من خشب أحده
الزوارق وقد سمرت القطعتان بمسامير بلدية حتى نفذت في الرسغ وضغطت على

ولطالما حدث ان أحد أنفاز القرعة كان يدفع مال البذل ليعفى من الخدمة العسكرية ثم يدمج في سلكها قهراً ولا يرد اليه المال . وأما أمر توزيع المياه اللازم لري الاراضي فانهم كانوا يضحون فيه مصلحة الفقير لخدمة اغنياء المالكين . ولم يكن في البلاد محاكم قانونية تستحق ان تعرف بهذا الاسم

وقد ندبتي اللجنة مع المسيو كريمر للنظر في المطلوب من الحكومة المصرية للدائنين قرضينا ساعات كثيرة في حر الصيف المضني نحاول كشف الستار عن ورطات هذه الاعمال المالية التي لم تقع في مثلها حكومة من حكومات الارض ووجدنا ان الضائع والمتلف من التبذير شيء يخيف الحاسين . كان مدير قسم اللوازمات مثلاً اذا سمع باختراع مدفع جديد يطلب منه بدل المثال الواحد ٢٤ مدفعاً بدعوى « ان مصر لا يمكنها ان تبقى وراء غيرها من الامم في الامور الحربية » كما قيل لنا في ذلك الحين . وكان بين الذين تدبقت عليهم نم الخديوي أفراد ذاع ذكرهم في أوروبا على عهد نابليون . وظهر من الحسابات ان المدائح التي كانت بعض الصحف الاوروبية تخطرها على اسماعيل باشا لم تكن صادرة من غير مصلحة للمادحين . وكانت الاموال متأخرة ومطلوبة للمقاولين والتجار من جميع الانواع . وقد بلغ من أمر احدى الاميرات المصريات انها بلغ المطلوب منها خياط فرنسي ١٥٠ ألف جنيه . وراحت مبالغ طائلة في الاستانة قيل انه « لم يمكن معرفة

اليدين ضغطاً شديداً . والذراعين مربوطتان من تحت الابط برباط يظهر انهم جروا الرجل به حياً أو ميتاً . والظهر مهشم وعلامات التهشم ظاهرة للعيان . وظهر أيضاً أثر الورم في اليدين من ضغط القيد المذكور (كتاب مصر ع ١ سنة ١٩٠٥ ص ١٠٤)

أبواب انفتاحها . . وكانت إحدى هذه المسائل المالية معقدة تعقيداً جعل حلها أو إدراك كنهها محالاً على أولي الأفهام ولكنه ظهر منها أن الخديوي كان مشتركاً مع وزيره السابق المالية في مضاربات البورصة . وكانت المقادير الزاوية تدفع في بعض الأحوال أجرة عمل أو ثمن بضاعة فإن ميناء اسكندرية كلف ٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه وقد حسب العارفون أن نفقتها لا تزيد عن ١٤٠٠٠٠٠ . ولكن هذا العمل مع غلاء ثمنه كان شيئاً ظاهراً وفائدته معروفة فانه كان على الحكومة مبالغ أخرى جسيمة ولا شيء عند الحكومة المصرية لقاء هذا المال المطلوب . وكانت الفوائد على الديون باهظة والخصم عند تجديد المستندات جائز وكان الفرق كبيراً بين ثمن السندات الفعلي و ثمنها الاسمي وغير هذا من الأساليب والخدع التي قامت على أساسها مطالب الدائنين

وفي جملة هذه الأعمال سلسلة منها تستحق بعض الأسهاب . ذلك أن الحكومة المصرية كانت إذا شعرت بالحاجة إلى المال لأمر مستعجل تبيع إلى أحد التجار الأجانب غلالاً ليست في حوزتها وليس في الامكان أن تحرز يوماً بعضها فكان التاجر يدفع الثمن في الحال على أن تسلم إليه الغلال بعد اشهر قليلة حتى اذا جاء موعد التسليم اعطته الحكومة بعض الغلال المطلوبة لأنها كانت في ذلك العهد تحصل قسماً من ضرائبها بالصف ثم اشترت من التاجر بقية الغلال المطلوبة له بثمن يزيد عن الثمن الذي باعت به من قبل بمقدار الربع . وكانت في بعض هذه الحالات تمتنع عن تسليم الغلال أو بعضها في الموعد المعين ولا تدفع حينئذ إلى التاجر مالا ولكنها تعمد إلى الطريقة السابقة وتشتري من التاجر تلك الغلال

المطلوبة له منها ثم تعطي الرجل ثمنها أوراقاً ومستندات على الخزينة وتدفع فوائد لا تقل عن ١٨ أو ٢٠ في المئة . ولم تحسب هذه الفائدة الرابية عن المبلغ الاصيل الذي دفعه التاجر الى الحكومة بل عن المبلغ التالي المقدر ثمن قيمة غلاله وهو اكبر من الاصل بكثير . ومن المحال أن يعرف المرء بعد هذا مقدار الفائدة التي كانت الحكومة المصرية تدفعها في آخر الامر عن ديون تقترضها بهذا الاسلوب انها بلا ريب بلغت مقداراً جسيماً

ويمكن سرد الامثلة العديدة على حقيقة الخراب الذي جلبته الحكومة المصرية على نفسها بمثل هذه الاعمال طلباً للمال عند حاجته . أسرد هنا مثلاً واحداً هو ان الحكومة أرادت ان تدفع بعض دين عليها لأحد البنوك المحلية فاعطته أوراقاً من سندات الدين الموحد قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه بواقع المئة ٣١ وخمسة أثمان أي انها دفعت ٢٣٠ ألفاً حتى تسدد ٧٢ ألفاً فقط فحملت البلاد هذا الدين بفائدة ٦ في المئة كل عام

ووجدنا في خلال البحث أيضاً ان الحكومة عقدت قرضاً اكرهياً في المديرية سنة ١٨٧٤ اسمه قرض الرزنامة . فانها دعت الناس الى الاككتاب بقرض جملة ٥ ملايين جنيه وفأدته ٩ بالمائة فكانت جملة الذي تحصل بهذه الطريقة ١٨٠٠٠٠٠ جنيه . وقد تحصلنا على قوائم من بعض القرى بهذه الاكتابات كانوا يكتبون على كل كشف منها ان الاكتاب تم بمطلق الارادة والاختيار . ولكن الصحيح ان تلك الاكتابات لم تكن اختيارية فان المكتتبين لم يعطوا سندات بمالهم وان الفوائد لم تدفع الا مرة واحدة الى يوم قيامنا بالتحقيق وكان دفعها قاصراً على بعض الافراد المميزين ووجدنا أيضاً ان الحكومة استولت على أموال الاوقاف المخصصة

اشترؤن المسلمين الدينية . وكان في البلاد أيضاً يومئذ مصلحة تعرف ، باسم بيت المال تدير أموال اليتامى والقصر وكان على مدير تلك المصلحة أن يودع المال المؤتمن عليه فيما يعود با كبر الفوائد على المستحقين ولكن المدير سلف تلك الاموال للحكومة بفائدة . ١٠ في المئة « بناء على أمر المراجع العليا » فما قبض الفوائد ولا أعيد اليه المال . وقد سئل مدير بيت المال عما أخذ على سبيل الضمانة أو المستند من ناذر المالية فاجاب انه ما دام الامر صادراً من الخديوي فلا حاجة الى السندات والضمانات « لان الضمانة هي أمر الخديوي » او قد ذكرنا في تقريرنا « اننا اذملنا ما رأينا في خلال التحقيق من وجود عادة تكاد تكون عامة بين عمال الحكومة المصرية هي انهم يتصرفون بالاموال المودعة بين أيديهم فيما يفيد خدمة الحكومة فان الحوادث التي تردناها عن الاوقاف وبيت المال وأموال اليتامى والمدارس الاهلية تعد أمثلة على هذه الخطة المتبعة وعندنا من أمثالها شيء كثير »

ووجدنا غير الاموال المطبوعة للمقاولين وأصحاب المصارف مطالب عديدة لافراد صغار مثل الجمالين والحلاقين والحمارين ومن جرى مجراهم فكان من الواجب اجمال كل ذلك في باب الدين السائر . ومما يؤسف له ان هذه المطالب لم تعرض على لجنة التحكيم لها سلطة التصرف التام بها لانه لو تم ذلك لترجح ان اللجنة تقبل بعض المطالب بتمامها وتخفيض مقدار البعض وترفض البعض الآخر رفضاً سلباً . ولكن أعضاء اللجنة لم يعطوا هذه السلطة من سوء الحظ فكل الذي قدرنا عليه هو اننا فصلنا المطالب الصحيحة التي يجب قبولها كما هي لاسباب قانونية وتركنا القضايا الاخرى الموجهة للريب حتى تحكم فيها محاكم القضاء . وعندما تم كشف هذه التأخرات

كانت جملتها ٦٢٧٦٠٠٠ جنيه وكان عجز سنة ١٨٧٨ يقدر بمبلغ ٢٥٨٧٠٠٠ جنيه^١ وعجز السنة التالية بمبلغ ٣٨١٠٠٠ فكان كل الدين السائر ٩٢٤٤٠٠٠ جنيه يجب اضافته على وجه من الوجوه الى بقية ديون البلاد

كان من السهل أن يقضي المرء قضاء مبرداً على نظام الحكومة المصرية المتبع في السنين الاخيرة ولكن ايضاح الطرق التي تفيد في تحسين هذا النظام على عجل كان أمراً عسيراً. على ان أعضاء اللجنة أشاروا بسبل الاصلاح من وجه عام فقالوا بالآتجبي من البلاد ضرائب الا بمقتضى أمر ينشر رسمياً. وأن تكون جباية الاموال تحت أمر ناظر المالية بالاسم والفعل سراً. وأن تصلح طريقة قلم الحسابات وتنشأ ميزانية سنوية. وأن يدخر مال احتياطي للانفاق منه حين تصاب البلاد بالشرق أو بالغرق. وأن تبطل جباية الاموال سلفاً. وان تنشأ محاكم قضائية ترد الاحكام عن الجور والاستبداد. وأن يلغى كثير من الضرائب الصغرى التي تغيظ النفوس. وأن تسمح أراضي البلاد مساحة تاريخية. وأن تصلح طريقة جمع المال المفروض على الملح والدخان. وان توضع القوانين اللازمة لتوزيع الماء بالقسط واتمام الاعمال العمومية. وأن تقتصر السخرة على الاعمال العمومية الواضح نفعها. وأن تحدد مدة الخدمة العسكرية ويقصر زمانها. وأن توضع قاعدة عادلة لجمع انفار القرعة والحاقهم بالجيش

كل هذه الاصلاحات المقترحة كانت طيبة في بابها ولكنه لا بد من زمان للشروع بها ومن ذوي اقتدار في الادارة ينفذونها ومن الاختبار حتى يظهر أي أجزاء التمدن الاوروبي يفيد نقله الى بلاد شرقية. وفوق هذا

(١) كان هذا التقدير أقل من الواقع لان العجز بلغ ٣٤٤٠٠٠ جنيه

كله فانه لم يكن بد من تغيير في أفكار وآراء العمال المصريين والاهالي معاً حتى يمكنهم تمثيل أسلوب في الحكم بني على قواعد لم يألفها الشعب المصري من أيام الفراعنة السابقين

وكان أهم الامور في خلال ذلك معرفة الشيء الذي يلزم عمله لتسيير الحكومة ولو كان سيرها في أول الامر على غير مايرام . وبأي شيء يبدأ الاصلاح في نظام الحكومة . وكيف تدفع الاموال التي تكومت على الحكومة المصرية من كل جانب ؟

وأما العلم بموضع الخلل الاكبر في نظام الحكومة المصرية أو الدلالة الى العلاج الشافي من هذه الحالة على وجه عام فلم تكن بالشيء العسير . قال أعضاء اللجنة في تقريرهم « وليس في الطاقة غض النظر عن أمرهوان رئيس الحكومة له سلطة مطلقة لاحد لها ولا قيد » وهنا العلة الكبرى فان القاعدة المشهورة التي تروى عن لويس الرابع عشر لم تجر بتمامها في زمن من الازمان كما جرت في مصر على عهد اسماعيل باشا فقد كان الرجل هو الدولة يتصرف بأرواح رعاياه وأملاكهم ويرجع اليه الحكم في جميع المسائل الصغيرة والكبيرة وهو الذي كان يدير جميع دوائر الحكومة بنفسه وكانت مشيئته سنة وقانوناً يطيع العاملون كل كلمة منها طاعة عمياء

وكان العمال المصريون يتمتعون بحكم العادة القديمة والمصلحة الشخصية ايضاً عن التردد في العمل بأمر يصدر من الحاكم الذي يقدر على التصرف بحياة كل واحد من رعاياه وهو يسعد من يشاء ويشقى من يشاء فكان هذا ساحقاً لكل استقلال في النفوس وحرية في العمل . وفوق هذا فان اسماعيل لم يكتف بالحكم بل انه مثل بنفسه نتائج حصر السلطة كلها والاعمال

في يد الحاكم بدل الانتفاع من توزيعها على الافراد . ذلك انه كان أكبر اصحاب الاراضي في مصر وكان صاحب معامل السكر لا منازع له في عمله وكان صاحب معامل كبيرة لبناء السفن فكانما هو كان في كل مكان والعمل الذي تولاه يزيد عن مقدرة أكبر العقول الادارية . وكان اسماعيل باشا ذا مقدرة طبيعية الى حد معلوم ولكنه كان بلا علم ولا خبرة ولا دراية تكفي لادارة الاعمال على حسب رأيه ومبادئه فكانت النتيجة على مثل ما وضعها اعضاء اللجنة في تقريرهم . وكانت كل اجزاء الحكومة يوم حرر تقريرهم هذا في خطر السقوط والخراب فلم يكن في اقتراح الاصلاحات الصغرى من نفع الا اذا تمت معالجة العلة الكبرى أي ان يوضع حد لسلطة الخديوي واستبداده وتقرير مبدأ المسؤولية على الوزراء وهو الامر الذي تحولت اليه الازهان كما ستري بعد قليل

على انه لزم لاصلاح الادارة تعديل آخر جوهرى فانه ما دامت ايرادات البلاد تحت تصرف حاكم مستبد وذو اسراف كان من المحال ان تضبط ميرانية الحكومة ولا تخرج بعض المبالغ على غير انتظار من قبضة ناظر المالية حتى تنفق في غير ما اعد لها الناظر المذكور . ولطالما سقطت حكومات الاقطار قبل عهد اسماعيل باشا من هذا الاهمال في الفصل ما بين ايراد الحكومة وايرادات الحاكم الخصوصية فان مثل هذا الخلط ليؤدي الى الاضطراب في كل بلاد وقد يمكن ان يطول زمانه ولا تسقط الحكومة بسببه في بلاد نصف همجية لأن الحاكم في هذه الحالة لا يستطيع ان يصرف اكثر مما يتحصل لديه فاذا لم يتمكن من الحصول على مبلغ يزيد

قليلاً عن إرادات بلاده كان الضرر الناشئ عن فعله مما يمكن تلافيه واصلاحه . ولا يخفى ان الزراعة هي اكبر موارد المال في الاقطار الشرقية ولعلها مورد الرزق الوحيد في بعضها فلا الحروب ولا المظالم الكبرى تقوى على ابطال الزراعة أو خرابها التام في اي الاقطار ^١ لأن الطبيعة التي تفعل فعل الطيب المداوي تصلح الخلل في الحال وتعوض الضرر وتفتح باب التحسين والعمل اذا ولي حاكم اعقل من الحاكم السابق . ولكن الضرر الاكبر ينشأ من انتماس الحاكم الشرقي في حماة الاقتراض والدين على الطريقة الاوروبية لانه يرى سهولة لا سهولة بعدها في الحصول على مبالغ كبرى من المال فيقضي غايات نفسه وتغريه حيل الاوروبيين الذين يخذعونه بالمشروعات المزوقة عن انماء موارد بلاده ويقصر نظره عن ادراك عواقب فعله والمتاعب التي يخلقها لنفسه بهذا الصنيع ويمجز عن رد هوى نفسه أو وقع ميله الى الانتفاع ما امكن النفع من اقتراض المال فيندفع ويلقي بنفسه في اللجة المفتوحة امامه وبهذا يقع بلاده والاجيال القادمة من بنينا في البلاء . هذا الذي فعله اسماعيل فانه جعل مصر في أوانل حكمه جنة ونعما للذين كان عندهم مال يقرضونه بالربا الفاحش أو لأصحاب البضائع الثافهة كانوا يبيعونها بأعلى الاثمان . ولم اكن في تلك الايام عالماً بحقائق مصر وأمورها لاني وصلت مصر يوم بلوغها المرحلة الثانية من مراحل سيرها في سبل الخراب وهي التي لم يكن بد من بلوغها يوماً . يوم كان هم الناس ان يعرفوا في كيف يمكن وفاء الاموال انني اقترضت وأنفقت في ما

(١) راجع كتاب مل في (التدبير م ١ ص ٩٤) عن أسباب النهوض السريع في البلاد الزراعية من مصائب الحروب

مرّ . يومئذ ظهر للناظرين ان أول ما يلزم فعله وضع حد للمصروف الذي جر المصايب على مصر في حاضرها ومستقبلها . كانوا فيما يلوح يريدون ان يمدنوا مصر على الطريقة الأوروبية ولكنها لم تعتق الى تلك الساعة من مظاهر التمدن الغربي غير أقل الاشياء موافقة للشعوب الشرقية وأحطها شأنًا وشكلًا^١ فوجب الآن ان يدخل اليها شيء واحد على الأقل من الاشياء الصحيحة التي تلزم في الحكومات المنظمة وهو ان يقبل الخديوي بتحديد راتبه ورواتب ذويه^٢

(١) قال المستر ستانلي بول — وله الحق ان يقول — « ان العقل الشرقي ميال ميلاً غريباً الى قبول المضر ونبتذ النافع في كل الامور » (دروس في الجامع ص ١٠٦)
(٢) ان تحديد راتب الحاكم وقبوله بذلك أول شرط يلزم في اصلاح الدول الشرقية وكل قول بهذا المعنى لا يعد مبالغة في الكلام . اذكر بهذا الصدد ان السر ادورد مالت قال في كتابه « المناظر المتقلة ص ٩٥ » ان جلالة السلطان خطر له مدة وجود السر ادورد في السفارة البريطانية ان يعين أحد الانكليز وزيراً للمالية العثمانية فخابرني السر ادورد بهذا الامر فقبلت على شروط معلومة كما ذكر في كتابه وغاية ماتمّ بعد هذا انه عرض اسمي على السلطان ، والرواية هذه صحيحة فاني اشترطت قبل كل شيء ان يقبل السلطان تحديد رواتبه وما زعمت انه سيقبل الشرط المذكور . وقد صدق ظني فاني لم اسمع بعده شيئاً عن تلك المسألة
ولا يقل في الاهمية عن تحديد الرواتب ان تنزع ادارة الاملاك الخاصة بالملك من يد الحاكم المستبد فليس في الناس من يعرف حقائق البلاد المتأخرة ويصوب رأي الملك ليوبولد في ادارة بلاد الكوننجو أو يقدر له النجاح بل ان الناس كلهم الان تعلم نتائج هذا النظام

ولا بد من التسامح والكرم في تقدير ذلك الراتب حتى يكفي لما يلزم من الابهة والرواء اللذين تعود الناس ان يروهما في المحاكم الشرعيين على شرط ان يبقى بلا تغيير بعد هذا القرار وان تنفق ايرادات الدولة بعد ذلك على يد الوزراء المسؤولين فيما يفيد الدولة وليس فيما يهم الحاكم وقد لزم عن اتباع هذه الخطة ان تسلم الاراضي الكثيرة التي تكومت في حوزة الخديوي الى الحكومة وهي اطيان يعد اعتبارها ملكا شخصيا من ضروب العسف والمهتر لأن الخديوي اشتراها لنفسه بمال الحكومة ولم يكن في طوق رجل بمفرده أن يحسن ادارتها . فتسليمها للحكومة كان ضمانا لأصحاب الدين وتحسين ادارتها وان يعمها للناس كان أمراً يعود بالنفع العظيم على البلاد

كان للخديوي وأفراد بيته ٩١٦٠٠٠ فدان من أرض مصر منها ٤٨٥٠٠٠ فدان كانت مرهونة لدين الدائرة . وقد لحظ الخديوي في خلال التحقيق ان الامر سيؤول الى طلب هذه الارض منه فعرض من نفسه ان يعطي الحكومة ٢٨٩٠٠٠ فدان من جملة الاراضي التي بقيت في حوزته وهي يومئذ ٤٣١ ألف فدان . وكان معدل ايراد الاراضي التي عرض تسليمها للحكومة ١٦٧٠٠٠ جنيه في العام ومعدل الايراد من بقية الاراضي التي اراد ابقاءها لنفسه وهي ١٤٢ ألف فدان نحو ٢٢٤ ألف جنيه في السنة ومعنى هذا ان احسن الاراضي وأجودها بقي في حوزة البيت الخديوي . فلم يرض اعضاء لجنة التحقيق من هذا الاقتراح بل طلبوا تسليم اراضي العائلة الخديوية برمتها في المدن والقرى معاً ومجموع ايرادها يومئذ ٤٢٣ ألف جنيه في السنة .

هذه نتيجة التحقيق والتعب مدة أربعة اشهر متواصلة فقد كان
الخلل الواقع في حسابات الحكومة وفي نظام الضرائب وطرق جبايتها عظيما
الى حد انه تعذر العلم بحقيقة الايرادات المصرية ومقدارها فلم يمكن التعويل
على اقتراح مفيد قبل العلم بالمبادئ التي سبقت الاشارة اليها وأهمها مبدأ
مسؤولية الوزراء يليه قبول الخديوي بتعيين رواتبه بدل ايراد الاطيان التي
طلب منه ان يسلمها للحكومة

وقد أرسل اعضاء اللجنة تقريرهم في أوائل شهر اغسطس وكان
الخديوي متردداً لا يدري ماذا يفعل ونوبار باشا حينئذ يلح عليه بقبول
التقرير والعمل على مقتضاه ولهذا سلم الخديوي بقبوله بعد تردد لم يطل زمانه
وقال في خطاب وجهه الى السر رفرس ولسون يوم ٢٣ اغسطس « أما فيما
يخص القرارات التي عولتم عليها فاني قابل بها وقبولي طبيعي لاني أنا الذي
أردت ذلك رغبة في خير بلادي وقد بقي عليّ ان انفذ هذه القرارات فتقوا
بأنني معول تعويلاً صحيحاً على هذا التنفيذ . ان بلادي ليست الان من
افريقيا كما كانت قبل بل اننا جزء من اوروبا فمن الطبيعي الواجب علينا ان
نهجر اغلاط الزمان السابق ونعمل بخطة جديدة توافق حالتنا الاجتماعية .
وفي ظني انكم سترون بعد قليل تغييرات كبرى تتم على اكل مما في الحساب .
والامر في الحقيقة ينحصر في نقطة قانونية وفي مبدأ احترام القانون فمن
المحتم قبل كل شيء ان لا نكتفي بالكلام ولهذا تراني عاجزاً فيما يخصني على
طلب حقائق الاشياء . وبناءً على هذا فاني سأبد ما قلت وابرهن على مقدار
عزمي وقد كلفت نوبار باشا ان يشكل الوزارة . وربما ظهر ان هذا التعديل
قليل الاهمية ولكنه يرى منه مبدأ استقلال الوزارة وهو ليس بالشيء القليل

بل ان التعديل هذا فيه موضع الاقتراق ونقطة الانتقال من نظام الى نظام وهو فيما أرى احسن ضمانة اقدر على تقديمها برهاناً على عزمي الاكيد في تنفيذ قراراتكم »

وبعد هذا بقليل أي في ٢٨ اغسطس ارسل الخديوي كتاباً الى نوبار باشا كلفه فيه تشكيل الوزارة وايد في كتابه مبدأ مسؤولية الوزارة اذ قال « اني من بعد الآن اريد ان أحكم بواسطة مجلس النظار ومعه ويجب ان يكون اعضاء مجلس النظار كلهم متحدين متضامين وهي نقطة جوهرية » وتقرر ان يكون الحكم في مجلس النظار باغلبية الآراء وان يكون تعيين الخديوي لكبراء الحكومة برأي مجلس النظار

واتخذ نوبار باشا لنفسه نظارتي الخارجية والحقانية وعين رياض باشا ناظراً للداخلية . وعولوا على تعديل مهم في كيفية توظيف الاوروبيين في الدوائر ذلك انهم عزموا على تعيين وزراء اوروبيين فكان هذا العزم داعياً الى تقريب العمال الاوروبيين من سكان البلاد والاختلاط بهم رأساً بدل ان يكون الاختلاط المذكور بواسطة نظار مصريين حسب النظام السابق . وعلى هذا عين السرور فرس ولسون ناظراً للمالية والموسيو بلنير ناظراً للاشغال العمومية وفي ٢٩ اكتوبر صدر دكريتو من الخديوي بتسليم معظم اطيان العائلة الخديوية للحكومة وبمقد قرض مقداره ٨٥٠٠٠٠٠٠ جنيه بضمانة هذه الاطيان وعين لادارة الاطيان المذكورة قومسيون اعضاءه ثلاثة أحدهم مصري والثاني فرنسوي والثالث انكليزي . وكان على حكومة فرانسوا وانكلترا ان تنتقي كل منهما عضواً لهذا القومسيون

(١) من المعلوم ان هذا الخطاب أعده نوبار باشا حتى يلقيه الخديوي

وتأخر وصول السر رفرس ولسون والموسيو بلنيير الى مصر بسبب طول زمان المخاطرة مع بنك روتشيلد بشأن القرض الجديد فلم يستلما مناصبهما الجديدة الا في أواخر نوفمبر من سنة ١٨٧٨



الفصل الخامس

سقوط نوبار باشا

من نوفمبر ١٨٧٨ الى فبراير ١٨٧٩



صعوبة مركز الوزارة الجديدة — تعضيد حكومتي فرانسوا وانكائرا — تبرؤ الخديوي من كل مسؤولية — جمع مجلس النواب — مبدأ مسؤولية الوزارة — الخصام بين الخديوي ونوبار باشا — الخديوي يدس الدسائس للوزارة — فتنة الضباط — قيام الخديوي بقمع الفتنة — استعفاء نوبار باشا — نتائج الاستعفاء العاجلة — نتائج الآجلة — وصف حالة الجيش ونظامه — مسؤولية الخديوي في الفتنة



ان النظار الجدد تعهدوا بالقيام بأمر عسير لان متاعبهم لم تقتصر على الذي تكوم من سوء ادارة الاحكام السابقة فيما مرّ من الزمان الطويل ولكنها تعدتها الى ما جدّ في ذلك الاوان أيضاً من المتاعب الجسام فان البلاد كانت رازحة تحت ثقل دين تنوء به مواردها وهي في الحالة المعتادة الطبيعية فكيف وإيراداتها سقطت في تلك المدة الى ما تحت المعتاد . كان فيضان النيل قليلاً فاضراً شحه ما أمكن الضرر لان الري كان جارياً على طرق لا توافق العلم ولم يتدبر لها ولالة الامر من قبل ذلك مع ان مثل هذا المشح

قليل حدوثه في البلاد . هذا غير ان القطر أضنت قواه من جمع فوائد الديون في الربيع الماضي وكان على الحكومة ديون كبرى أوشك دفعها أن يستحق مثل فائدة الدين الممتاز ومقدارها ٤٤٣ ألف جنيه استحققت في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٨ . وفائدة الدين الموحد في ١ نوفمبر ومقدارها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ولم يكن في صندوق الدين لسد هذه الديون حتى آخر شهر أغسطس غير مبلغ ٤٤٢ ألفاً . ثم ان إيرادات الحكومة في الثمانية أشهر الاولى نقصت عن مثلها في السنة السابقة مقدار ١١٤٣٠٠٠ جنيه .

وعلى هذا فان الاستهلاك أوقف مؤقتاً عن الدين الموحد برضى أعضاء صندوق الدين ولكن الفرج الذي نشأ عن هذا الايقاف كان قليلاً فلم أن يؤخذ مبلغ ١٢٦٠٠٠٠٠ جنيه من القرض الذي عقد مؤخراً مع آل روتشيلد حتى تدفع فائدة الدين الموحد . وحالما دفع قسط نوفمبر تحوات الاذهان الى صعوبة جمع المطلوب للقسط القادم في الربيع لان الحكومة المصرية كانت في ذلك الزمان تعيش من قسط الى قسط . ومع ان ضرائب الإطيان التي تجبي عادة في شهري نوفمبر وديسمبر كبيرة المقدار فانه لم يجتمع الى آخر تلك السنة غير ٣٠٢٠٠٠ جنيه على حين ان المطلوب في أول شهر مايو سنة ١٨٧٩ كان ٢٠٠٠٠٠٠ . وكان المطلوب لفائدة الدين الممتاز ٤٤٣ ألفاً يستحق في ١٥ أبريل من سنة ١٨٣٩ ولكن جملة الذي ورد لهذا الغرض من سكة الحديد في مدة شهرين ونصف الى آخر سنة ١٨٧٨ لم تزد عن ١١٧ ألفاً وهي المدة التي تكثر فيها الايرادات كل عام . فاللورد قفيان صدق في قوله حين كتب « ان هذه الحسابات ناطقة بنفسها يظهر منها ان حالة البلاد المالية على اسوأ ما يكون »

على ان الوزارة بدأت أعمالها والدلائل مبشرة بحسن المستقبل من وجه واحد هو انها كانت معضدة تعضيداً عظيماً من حكومتي انكلترا وفرنسا. بيد انه ظهر يومئذ أمران أولهما ان الوزارة لا تفصح في عملها الا اذا الخديوي أخلص النصر لها والتأييد. وثاني الامر ان الخديوي لم يقبل بالدور الجديد الا على كره منه وانه لم ينتظر منه الا فطر التعضيد لنظاره فكان من الضروري ان تضمن مساعده القلبية لها وتعضيده التام ولهذا كتب اللورد سولسبري التعليمات الآتية الى اللورد قفيان : « ترى حكومة جلالة الملكة ان المسؤولية الملقاة على سمو الخديوي عظيمة لأن نجاح الحكومة الجديدة أو اخفاقها يتعلق عليه ولا سيما فيما يختص بحماية الضرائب . وقد بلغت حكومة الملكة اشاعات فخواها انه ربما تبرأت المراجع العليا من كل مسؤولية متعلقة بامر التداخل الاجنبي . فاذا صدقت هذه الاشاعات خافت حكومة الملكة ان يقع ذلك فتدرك البلاد كلها معنى وقوعه ..

« ولحكومة جلالة الملكة ثقة تامة بموارد البلاد فهي لا ترتاب بفائدة النظام الجديد على شرط ان لا تقام العراقيل في مدة تجربته واختباره . ولكنه اذا عمد أولياء الامر الى مقاومة هذا النظام الجديد أو اظهروا ميلاً الى تقليل قيمته زادت متاعب نوبار باشا ومستشاريه زيادة كبرى ووقع الذين يسعون في اخفاق عملهم تحت طائلة العواقب التي تلزم عن سعيهم المذكور » ورفع الموسيو جودو إنذاراً بهذا المعنى الى الخديوي بلسان الحكومة الفرنسية وكان جودو هذا قد حلّ محل البارون دي مينشل

ولما اطلع الخديوي على هذه الرسائل « ظهرت عليه علامات الكدر الشديد وأبدى الاسف لأن حكومة جلالة الملكة رأت ان تخاطبه

بمثل هذا الكلام وهو لا يستحقه وليس فيه شيء من الانصاف » لانه رأى ان تحميله المسؤولية التي يريدون القاءها عليه لم يكن عدلاً ولا صواباً بعد ان قبل أن يكون حاكماً دستورياً قبولاً بني على التروي والعزم الاكيد وشكلت وزارة مستقلة حتى تشير عليه بطرق الحكم » وهو اذا لم يكن مخطئاً في فهم المبادئ الاولى للحكومات الدستورية وجد ان المسؤولية واقعة على الوزراء وليست على رئيس الدولة . وانه سيمتنع عن التداخل فيما يخص الوزراء ولكنه مستعد لتقديم النصيح أو الرأي اذا سئل ابداءها وأما هو فلا يلقي اليهم رأياً الا اذا سألوه في ذلك . وانه اذا لم يكن الوزراء مسؤولين عما يفعلونه فما معنى الوزارة المسؤلة اذا ؟ فلا مسؤولية عليه الا اذا هو حاول التداخل في حكومة البلاد والا فانه يتبرأ منها ولا يقبلها .

كل هذه السفسطة ردّ عليها اللورد قضيان بقوله الصائب « على سموه ان يتذكر انه تنازل عن سلطته الشخصية وانه نشأ في البلاد حكومة دستورية ولكن هذه الحكومة ما زالت في دور الطفولية ولم يحن الوقت بعد للعمل بكل قواعد الدستور هنا حسب المفهوم منها في أوروبا . وما زال لسموه كل نفوذ الحاكم في دولة شرقية وكل تأثيره وله علم بمصر وأحوالها يزيد عن علم الآخرين . والذي تريده حكومة جلالة الملكة هو أن يساعد سموه الوزراء بكل معرفته واختباره الشخصي وان يعاونهم معاونة صادقة قلبية في عملهم ضمن دائرة اختصاصه وامتيازاته بدل أن يظهر عدم الاكتراث بالنظام الجديد أو الفتور أو النفور منه وقد وقعت عليه مسؤولية أدبية عن كل عمل يمكن أن يوقف سير الوزارة الجديدة »

وقد كانت أقوال الخديوي منذرة بالشر دالة الى ما سيحدث من الامور . ذلك لان انكلترا وفرنسا طلبتا تقرير الحكومة الدستورية في مصر فواقعهما على ما أرادتاه ولكنه عزم على التنحي والوقوف من بعيد ليرى كيف تم لعبة الدستور هذه وكيف تسير وهو يعلم انه اذا لم يساعد الوزارة بقوته لم يمكنها ان تحكم البلاد. ادعى انه سيكون حاكماً دستورياً بتمام المعنى المراد من الدستور فلا يتعرض لوزرائه فيما يدبرون ولكنه لا يأذن بفرض ضرائب جديدة الا بعد الوقوف على ارادة الشعب . وكان في سنة ١٨٦٦ قد انشأ مجلساً للأعيان جل الغاية منه ذر الرماد في عيون اهل أوروبا . وكان الخديوي يعلم حق العلم أن المثل الطلياني القائل ان « رأي مجلس النواب هو رأي الرجل القوي » ينطبق على حالة مصر في أيامه تمام الانطباق فهو أبقى هذا المجلس تحت مطلق ارادته وحكمه وكان في هذه المدة قد قل ذكره أو بطل بين الناس فأراد الخديوي ان يطلبه للاجتماع حينئذ حتى تعرض عليه مسألة زيادة الضرائب على الاراضي العشورية^١ وهي التي قدرت قيمتها بأقل من الحقيقة بعد ان تحسنت كثيراً من الزرع . وكان ذلك تطرفاً في مبداء الحكومة الدستورية لأن أصحاب الاراضي العشورية كانوا فئة قوية في مجلس النواب لا يتأخرون عن القاء تبعه الزيادة في الضرائب على الوزارة . كذلك هم كانوا يكرهون مشروعاً كان يومئذ تحت النظر وأصبح بعد ذلك سنة نافذة تقضي بالآل^٢ يعني أصحاب الاراضي العشورية والمقيمون عليها من السخرة كما تعودوا

(١) ان اصحاب الاراضي العشورية في مصر كانوا مثل طبقة « الجفردار » في الهند وهم الذين يدفعون مالا قليلا على اراضيهم

قبل ذلك الاوان

قلنا ان الخديوي قبل مبدأ مسؤولية الوزارة وقد كان لتنفيذ هذا المبدأ طريقتان مختلفتان . احدهما ان يستثنى الخديوي استثناءً مطلقاً من جلسات مجلس النظار وان يعد صفراً وتحكم البلاد بلا معاونته أو على غير أمياله ورغائبه في كثير من الاحيان . هذا كان رأي نوبار باشا عضده فيه السر رفرس ولسون وقد أيداه بالبراهين القوية مثل قولهم ان وجود الخديوي في جلسات مجلس النظار يمنع حرية المفاوضة والكلام ولا سيما ان الكلام كان في كثير من الاحوال بشأن سموه أو بشأن غلطات الماضي ومظالمه وأكثرها راجع اليه . وقالوا أيضاً انه اذا اعيدت اليه بعض السلطة الماضية ولو بالاسم اثر ذلك في البلاد تأثيراً سيئاً وجعل المصريين يعتقدون انه لا مرد لامره وانه يقدر على ما يشاء

والذي تقدم قريب من الافهام تقبله العقول ليس يؤخذ منه ان نوبار باشا كان مدفوعاً اليه بعامل المصلحة الشخصية وطلب القوة والسلطة بل ان الرجل ولا ريب كان يرى في اقضاء الخديوي عن السلطة خدمة لوطنه الجديد . وقد كان نوبار باشا مصلحاً غيوراً ولو انه كان في بعض الاحيان يتمسك بانواع من المذاهب والاراء . وكان له عقل ثاقب يدرك المبادئ فوصل بعقله في هذه المسألة الى المبدأ الصحيح وتمسك به شديداً حسب عادة أمثاله من الذين ربوا التربية الفرنسية ولكنهم سعي عن اسرار الاعمال التي تحرك الرجال والحكومات معاً فاصراً على العمل برأيه الى الختام وتبعه السر رفرس ولسون بحكم الطبع لانه كان وفياً في ولائه لنوبار باشا وصداقته الشخصية يعتبر مواهبه ويقدر اختباريه لمصر وعلمه باحوالها حق

القدر . هذا غير انه تذكر ما نشأ من تطرف اسماعيل باشا في استعمال السلطة المطلقة والاستبداد

وأما الطريقة الاخرى التي أشار بها اللورد قفيان فلم تكن صحيحة مثل طريقة نوبار من الوجه النظري ولكنها بنيت على حالة مصريومثذ وظروفها اكثر من تلك . رأى اللورد قفيان بان نوبار باشا بالغ في حساب قوة نفسه وأخطأ في تقدير قوة الخديوي وهي كانت حتى ذلك النهار عاملاً قوياً في حكومة بلاد ملكها الخديوي واجداده وحكموها بمطلق ارادتهم زماناً طويلاً فان الخديوي كان الحاكم الوحيد أو القوة الوحيدة التي اعترفت بها جميع أصناف الشعب المصري وامثلت لها قلم يكن في الامر غير عزله أو اعتبار قوته . فالطريقة الوحيدة التي ظهر انها تفيد في الحكم هي ان تطلب مساعدة الخديوي وتراقب أعماله بدل ان يهمل ويترك بلا شأن

وأما آرائى الخصوصية فقد كتبتها في ١٧ فبراير سنة ٩٩ - أي قبل تمرد الضباط بيوم وستأتي الإشارة اليه - اذ قلت : « ان الانتقال من حكومة شخصية بحته خديوية الى حكومة دستورية لها مجلس نظار اكثرهم من الاجانب والمسيحيين قد تم بسرعة تزيد عن المقبول . وليس يمكن اهمال الخديوي من حكومة البلاد أو عدم الاعتداد بقوته الشخصية الى ما بعد زمان طويل فانه لا بد من بقاء سلطة عظيمة له اذا لم يستعملها في الخير كان انصرافها الى الشر والضرر أمراً محتماً بحكم الاحوال . فاحسن ما يكون في مذهبي أن يعطى الخديوي حصة معروفة في حكومة البلاد »

على انه لا خلاف في ان وزارة نوبار باشا كانت ممثلة لمبدأ الارتقاء والتمدن معها كان من خطاء الاساليب التي عمدوا اليها في الاصلاح فسقوطها

يؤثر تأثيراً عظيماً في مركز الخديوي الشخصي ولكن الخديوي ظلّ على خطته السابقة فلم يعبأ بالعواقب الا قليلاً . ولم يكن في صدور العارفين ريب في نتيجة ذلك الخلاف بين الخديوي ونوبار باشا لان مركز نوبار كان حرجاً عسيراً . كان في احد الجانبين أمير يخافه الناس ويطيعونه وهو يتصرف على ما يشاء ويهوى بارواح رعاياه واموالهم وفي طوته أن يحول مجرى الافكار المتدمرة من نفسه الى النظر بلا عناء . وكان في الجانب الآخر وزير مسيحي ومعه نظار مسيحيون آخرون وهو من امة يكرهها مسالمو السلطنة العثمانية كرها شديداً . ورد في أحد الامثال الارمنية انه اذا حكم الارمني فسدت الدولة^١ . ولم يكن لنوبار باشا الا نفوذ قليل في الامة المصرية لانه كان يجهل لغتها العربية ولا يقدر على التعبير عن مراده لها بلسان أهلها فكان جلّ معوله على الاقناع وعلى تعضيد انكليترا وفرنسا . على ان هذا التعضيد الذي ناله عن نفس طينة من الدولتين^٢ أضره في بعض الاحيان اكثر مما أفاد فكان سقوطه بعد هذا البيان من محتمات الامور على ان النازلة لم تبدأ في الحال بل ان الحكومة الجديدة سارت أشهراً وكان سيرها محفوفاً بالمصاعب واتضارب الاراء وكان الخديوي يكثر الشكوى من وضعه في مركز لا يطاق وشكواه تزيد من يوم الى يوم ولا سيما اذ

(١) يقال ان المتطرفين من أهل الاسلام يعدون وجود الارمن في بعض مناصب روسيا العليا نعمة وسلوى لان روسيا عدوة لهم من زمان بعيد

(٢) قالوا مراراً انه لو شدد اللورد فنيان في تعضيد نوبار باشا لبقى نوبار في الوزارة . ولكنني على غير هذا الرأي لان الاوامر الصادرة الى اللورد فنيان كانت جلية وهو سار عليها بلا انحراف

كانت حكومتا فرانس وانكلترا تعدنه مسئولا عن ادارة البلاد والوزراء يقضون ويحكمون بلا شوره . وكان نوبار باشا يشكو هذه الحالة أيضاً وقد ثبط عزمه حتى جعل يقول « اننا ندور في دائرة شنعاء فما نحن بسائرين » وكانت الادلة في خلال ذلك تدل أن الخديوي قام يدس الدسائس لوزرائه حتى ان اللورد قفيان كتب في ١١ يناير « ان في البلاد حركة خواطر ظهرت من ورود عدة وفود ومشايخ من المديريات تريد الاعتراض على كل تشديد يراد اتخاذه في جباية الضرائب الآن . وقيل لي ان مجلس النواب سيعارض في زيادة المال على الاطيان العشورية حسبما تنوي الحكومة لان اكثر هذه الزيادة يقع على الاغنياء من المالكين . ولو ان هذه الحركة طبيعية لعدت أمراً محموداً ولكنني علمت من مصدر يوثق به ان كبراء مجلس النواب اجتمعوا سراً بأمر الخديوي وقيل لهم ان الخديوي لا يغضب من معارضتهم لوزارة نصبت رغم ارادته وكلها في يد الاوروبيين . فالوزارة الحالية عليها أن تحل العقد المالية الجسيمة وان تسمى في ايجاد النظام من لا شيء وان تحارب الاعداء الظاهرين وتقاتل خيانة داخلية من أشد الخيانات خطراً تجري رغماً عن الانذار والتحذير »

في مثل هذه الحالة لم يلزم غير حدوث حادث ذي بال حتى تقع النازلة وقد وقع الحادث قبل ان يطول الزمان ولكنه كان لسوء الحظ في القسم الذي يضر وصول العدوى اليه ويعود بالعواقب الوخيمة اكثر من وصول المرض الى غيره من أقسام الحكومة . كانت مصر حتى تاريخ هذه الحادثة تشكو ومعظم شكواها من الخلل المالي فلم يكن في حكومتها شيء قام على قاعدة صحيحة غير الامن العام فانه مهما قيل في فساد الطرق التي لجأت اليها

الحكومة لتؤيد الامن العام في البلاد فلاريب في أن ذلك كان أحسن من فوضى الثورات واضطراب القلاقل . فالامن الذي كان سائداً حتى تلك الساعة اضطرب وتزعزع لانه اضيف الى المتاعب المالية الكبرى مصيبة تمرد الجيش

كان ضباط الجيش على استياء عظيم من تأخير رواتبهم فعزمت الوزارة الجديدة على دفع قسط من المتأخرات ثم احات عدداً كبيراً من الضباط على الاستيداع بنصف رواتبهم ومثل هذه الاحالة يعدّ ضربة شديدة الوقع في أي حالة ولو انها لزمت بحكم العسر الذي اشتهر عن خزينة الحكومة في ذلك الحين. ولكن رفت مثل هذا العدد العظيم من الضباط قبل أن تدفع اليهم جميع المتأخرات من رواتبهم كان عملاً دلياً على سوء السياسة وعلى القسوة أيضاً لان كثيراً من الضباط وعائلاتهم وقعوا في العوز الشديد

وكان في مصر يوم صدور هذا الامر نحو ٥٠٠ ضابط وقد كتب اللورد قفيان على أثر هذا يقول « ان ناظر الحربية أتى غلطاً لامثيل له يعد بمثابة الجنون اذ طلب بقية الضباط وعددهم ٢٠٠٠ من المديريات ليأتوا مصر ويقبضوا بعض المتأخر من رواتبهم وليسلموا أسلحتهم للحكومة فجمع بذلك في مصر ٢٥٠٠ رجل من الشاكين المتمردين وفي العاصمة يومئذ حامية لا تزيد عن ٢٦٠٠ جندي معظمهم ميال الى نصرة المتمردين »

وحدث في صباح ١٨ فبراير بين كان نوبار باشا والسر رفرس ولسون ذاهبين الى الديوان ان جماعة من الضباط احاطوا بهما وهم متقلدون سيوفهم وبعد ان اغلظوا معاملة الوزيرين جروهما الى نظارة المالية وهي على مقربة من محل الحادثة حيث حبسوهما وقطعوا اسلاك التلغراف . ونفي خبر هذه

الحادثة الى اللورد قفيان فهب من فوره الى قصر الخديوي وقابله بلا امهال. قال اللورد قفيان ان الخديوي ركب العربّة وسار معي الى نظارة المالية فوجدناها محاطة بجمع من الرجال جعلوا يوسعون مجالا لعربة الخديوي اجلالاً ويهتفون له بالدعاء . ووجدنا نوبار باشا والسر رفرس ولسون ورياض باشا محبوسين في غرفة من غرف الدور الاعلى وقد أحاط المتمردون بتلك الغرفة ولم يصب أحد الوزراء بضر يذكر ولكن نوبار وولسون ساءت معاملتهما كثيراً حين ساقهما المتمردون في الطريق الى النظارة . ولما تحقق الخديوي ان الوزراء سالمين التفت الى الضباط المتمردين وأمرهم بالانصراف والتفرق واعداً أن ينظر في مطالبهم وينصفهم قائلاً (اذا كنتم ضباط جيشي فانتم ينبغي لكم أن تطيعوني عملاً بقسمكم فاذا أبيتكم الطاعة طردتكم من هنا بالقوة) فاطاعه الضباط متأفين متذمرين وصاح بعضهم « ليمت كلاب النصارى » . ثم أمر الخديوي بانزال الوزراء من باب اجتشد حوله معظم المتظاهرين فأمرهم الخديوي بالانصراف ولما لم يفعلوا طلب الجنود فجاءت وأطلقت بعض طلقات من بنادقها في الهواء فجرح بعض الجنود من مسدسات الضباط المتمردين وجرح بعض المتمردين من حراب الجنود . وجرح التشريفاتي الخديوي وهو الى جانب سموه من سيف أحد الضباط وكان الخطر على الخديوي نفسه كبيراً في تلك الساعة . وقد دامت هذه الحادثة نحو نصف ساعة انتهت بصدور أوامر الخديوي أن يحرس الوزراء الى منازلهم ورجوعه الى قصره . وقد سلك السر رفرس ولسون في هذه الحادثة سلوكاً يوجب المنح وكان في طوقه النجاة منها لولا انه تقدم لاغاثة نوبار باشا حين هاجمه المتمردون

وعقد اجتماع في الصباح التالي أي يوم ١٩ فبراير في بيت اللورد قفيان

حضره الموسيو جودو والسر رفرس ولسون والمسيو بلنير وأنا فقال اللورد قفيان في هذا الاجتماع ان الخديوي أعلن القناصل في اليوم السابق انه لا بد من تغيير مركزه وحالته وأن تعاد اليه سلطته أو انه يتبرأ من كل ما يحدث للاخلال بالامن العام . فتقرر في الاجتماع أن يسأل الخديوي عما يريد من التغيير أو التعديل في شروط مركزه الحالي . وعلى هذا ركبت العربات وشرنا الى القصر فبقيت أنا ونوبار باشا والسر رفرس ولسون والموسيو بلنير في احدى غرف الدور الاسفل وصعد اللورد قفيان والموسيو جودو لمقابلة الخديوي فما لبثنا الا قليلا حتى عادا وأخبرانا بجواب الخديوي . قال سموه قولا لا رجوع فيه انه لا يعد مسؤولا عن الامن الا اذا نال حقه من القوة والسلطة في حكومة بلاده وانه لا بد له أن يرأس مجلس النظار بنفسه أو على الاقل أن ينتقي رئيسا للوزارة يكون موضع ثقته واركانه . واشترط خروج نوبار باشا من الوزارة في الحال وجعل ذلك شرطا لازما لان نوبار كان عاملا على العبث بسلطته وتقويض دعائمها » وقد سئل نوبار باشا ساعتئذ عما اذا كان في طوقه ان يضمن استتباب الامن فيما اذا أصر القنصلان على بقاءه في الوزارة فاجب ان يضمن ذلك وكان ابأوه أمرا طبعيا قائلا انه لم يبق أمامه غير الاستعفاء راجيا ان يتكرم اللورد قفيان والموسيو جودو برفع استعفائه الى الخديوي وأن يسألا له البقاء في مصر مثل بقية أهلها لا يؤذيه أحد من الناس » فقبل الخديوي هذا الرجاء على شرط الا يعود نوبار الى الدسائس أو التداخل في الامور السياسية »

وبهذا انتهى التنازع بين الخديوي ونوبار باشا وحبط مسعى الذين أرادوا أن يحكموا مصر على عهد اسماعيل ولا تكون له حصة في الحكم

حبوطاً عظيماً . ولا عجب بعد ما تقدم من سقوط هذا المشروع بل ان العجب عندي الآن بعد ان مرت كل هذه السنين من وجود اناس زعموا يومئذ ان الامر ممكن أو ان فوزهم فيه ميسور . فسقوط نوبار باشا من أول الامر كان في حكم المقدور

وقد عادت الحوادث التي سردتها في هذا الفصل بتغييرات مهمة بعضها تم على عجل والبعض ظهر بعد حين . فاما النتائج العاجلة فهي ان مركز النظار الاوروبيين اهتز وتداىي فما مرّ زمان حتى غزلوا من وظائفهم . وأما النتائج البعيدة فكانت أهم مما تقدم وأجسم ذلك ان الضباط لم ينصفوا ولم تحسن معاملتهم في بدء الامر ولم تدفع اليهم الرواتب وظلوا كلما عرضوا امرهم على احدى الطرق المألوفة يهملون ولا يهتم بشكواهم أحد حتى أفضى الامر الى تمردهم وعند ذلك نالوا مرادهم . وقد اعتذر البرنس حسين نجبل الخديوي وهو يومئذ سردار الجيش المصري للسر رفرس ولسون عما ألحق به الضباط من الاهانة وسوء المعاملة . والقي القبض على الضباط المعتدين ثم

(١) كانت خزينة الحكومة فارغة وقت الفتنة ولم يكن بد من دفع المطلوب الى الضباط لان مصر كانت في قبضة يدهم ولكنهم لاقوا صعوبة كبرى في جمع المال المطلوب . اذ كراني حضرت اجتماعاً للسر رفرس ولسون بمدير أحد البنوك المحلية وكان هذا المدير قد عرض ان يقرض الحكومة المال المطلوب بفاحش الربا فأظهر السر رفرس ولسون حزمًا وبسالة أدبية تحكي بسالته التي أظهرها في ساعة الفتنة فلم يقبل القرض بالفوائظ الراهية ولم يشأ أن يعود الى طريقة العسف السابق ويمجبي الضرائب من الناس قبل حلول أوانها مع انهم ألحوا عليه في الرجوع الى الطريقة المذكورة . وانهى الامر بأن بنك روتشلد سلف الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه دفعت منها رواتب الضباط

بدأ شبه تحقيق فيما فعلوا ولكنهم افرج عنهم في الحال ولو انه وقع عليهم عقاب في تلك الاحوال لتولد خطر كبير. ولكن نظام الجيش المصري هز بهذه الحادثة من أساسه ولحظ أضعف جنوده انه ورفاقه ذوو قوة ما دام السلاح في يدهم ففي امكانهم ان يضطروا الحكم الى العمل بارادتهم . وربما كان العلم بهذه القوة في نفسه داعياً الى تعجب من أدرك هذا الامر لأول وهلة . وفي التاريخ حوادث كثيرة تدل ان الجنود يدركون هذه الحقيقة بسهولة فهم لم يزل هذا الاعتقاد من نفوسهم حتى وطأت أرض مصر جنود امة اخرى اقوى منهم وأعظم . كانت فتنة ١٨٧٩ مقدمة لثورة العرابين وتمهيداً ولكنه ليس يجوز القول ان احتلال البلاد أصبح أمراً مقضياً في تلك الساعة . على انه لا ريب في ان الفتنة التي سقط نوبار باشا من أجلها زادت متاعب الحكم في البلاد زيادة كبرى وقربت أجل التداخل الاجنبي على وجه حاسم تقريباً عظيماً

وعندي شيء آخر اوجه الانظار اليه قبل ان انتقل من تاريخ هذه المدة هو ان الناس عامة كانوا يومئذ يعتقدون ان اسماعيل باشا كان عالماً بتمرد الضباط وان الحكاية كلها كانت من بعض تدابير . ومن البين ان الحاكم المستبد الذي يعول على القوة في تنفيذ أحكامه يولد الخطر لنفسه اذا هو جرأ رجال جيشه على التمرد والانتفاض لان الفتنة اذا ما نمت انقلبت يوماً على الذي ينميتها أو يوقظها . على ان كل ما قيل عن ممالأة اسماعيل باشا للمتقضين والمتمردين لا يزيد عن الظن والتخمين ومن المحال اقامة الدليل على عمله بمادبر الضباط من الاعتداء على نوبار باشا والسر رفرس ولسون بل انه يرجح ان القلق الذي أبداه حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعياً صحيحاً . ويغلب

على الظن أيضاً انه لم يكن للضباط عمل متفق عليه حين اجتمعوا عند نظارة المالية في صباح ١٨ فبراير ولكن هذا كله لا يحمل على القول بان اسماعيل باشا كان بريئاً من تبعة الحادثة بل انه على الضد من ذلك كان مسؤولاً عنها من وجه أدبي فالذي حدث يمكن ادراك نبره بلا ذكاء خارق ولا علم زائد بسياسة الاقطار الشرقية وربما كان أحسن ما يقال في ايضاح هذه الحادثة سرد حادثة من التاريخ الانكليزي تشبه الذي نحن في شأنه الآن

لما أراد هنري الثاني أن يخلص من هنري أبكت صاح في أعوانه قائلاً « أليس ينقذني أحد من هذا الكاهن المتعب » فخرج في الحال أربعة من الفرسان واقتدوا مولاهم من الكاهن المذكور بالطريقة الفعالة التي سادت في القرن الثاني عشر ولعلمهم تجاوزوا مراد الملك في قتله . فاقوال اسماعيل باشا وغاياته كانت ولا ريب اوفق لروح التمدن المصري في أيامنا هذه من أقوال هنري الثاني ولكنه جرى في فعله على خطة الملك الانكليزي ومبادئه بعينها لانه جهر بنفوره من نوبار باشا ونظاره للمسيحيين وجعل يقول ان حالته لا تطاق فكان هذا كافياً في البلاد الشرقية لتحويل سخط الناس الى الوزارة عن كل ما أصاب البلاد من المحن والارزاء . وكان ضباط الجيش يشكون حالهم ويتذمرون فجعلوا يقولون ان البلوى كلها من نوبار باشا وزملائه الاجانب المسيحيين وعلموا ان اميرهم وهو من دينهم وملتهم وهو الذي تعودوا طاعته بلا تردد او سؤال كان مثلهم في عدائه للوزارة الجديدة

(١) قيل قلا عن أحد الثقات ان سليمان باشا عرض شكوى الضباط علي الخديوي قبل الحادثة بأيام قليلة وان الخديوي اجابه بقوله « لماذا يسكت الضباط ؟ » . فاذا صحَّ هذا كان تعليلاً كافياً لحادثة التمرد

يسره أن تجد الأسباب الداعية الى سقوطها فهم انتقضوا وتمردوا بحكم الطبع زاعمين انهم يخدمون مصالحهم بهذا التمرد ويرضون أميرهم بما كانوا فاعلين هذا ايضاح كاف لاسباب التمرد تقبله العقول فليس ثمت من حاجة الى البحث عن غيره من الاسباب

فاز الخديوي فوزاً ميبناً فتخلص من وزير ليس على ذوقه ذلك مع ان هذا الوزير عنده دولتان من أقوى دول الاجانب وأظهر للملا بهذا الفوز ان حكومة مصر بلا تعصيد واشتراكه من ضروب المحال وانه مهما قيل في صحة المبدأ الدستوري القاضي بالقاء تبعة المهام على الوزارة فان سلطة الحاكم المطلق في الاقطار الشرقية وقوته الشخصية أمر واقع يجب ان يحسب حسابها في كل حال

ولو ان اسماعيل باشا اكتفى بفوزه هذا وسار بعد ذلك مع وزرائه الاوروبيين سير الصدق والولاء لا يمكن ان يقضي نجه وهو خديوي البلاد المصرية ولكن هذا الرجل الغريب تفرد باموره وامتاز باطواره فانه كان سريع الخاطر ذكي الجنان يدرك صغار المسائل على عجل ولكنه أخطأ في جل حوادث حياته الكبرى وغلط في المسائل الجسام لم يدرك اهمية العوامل العظيمة في أية المسائل السياسية العمومية . كان ينقصه من المواهب ما عبر الديوك اوف ولنتون عنه بانه معرفة « ما يجري وراء الاكمة من الجانب الآخر » وكانت كل حساباته السياسية وظنونه فيها من ضروب الخطاء الشنيع . وكان يظهر ذكاء عجيبي في بعض الوجوه حين تعرض عليه احدي المسائل ولكنه غلى الجملة يغلط في الجوهر وحقيقة الامر العمومي . قال اللورد بامرسنتون يوماً انه اذا كان العالم القليل أمراً يعود بالخطر فان الجمل

التام فيه خطر أشد ولا ريب ان قوله هذا يطابق الحقيقة في معظم الاحوال ولكن اسماعيل كان دليلاً حياً على صدق ما قال الشاعر الانكليزي يغلب على الظن انه لو عدل عن السعي في العلم بمسائل السياسة الاوروبية أو ادراك كنه الرأي العام في أوروبا لكان ذلك خيراً له وابقى فانه لم يعرف من تلك الامور غير قشور تضره ولا تهديه . عرف ان الاوروبيين يعلقون أهمية كبرى على ارادة الشعب وانهم لهم مجالس نيابية تغنو لحكمها الملوك والقيصرة . ومن الواضح ان مثل هذه المجالس لا يوافق مصر على وجه من الوجوه ولكن هل يمكن أن يحارب هؤلاء الفرنجة بسلاحهم ؟ صحيح ان قضاء المهام مع الفرنسيين أمر عسير لانهم لم يعبأوا بغير مصالح الدائنين منهم . وصحيح انه كان من عهد قريب قد أعلن افلاس بلاده ولكن أحوال الزمان تغير الامور ومصر بلاد كثيرة مواردها طالما أخرجت الاموال الوفيرة من فلاحها المساكين . فاذا استعاد قوته ورجع الى طرقة القديمة في جباية الضرائب جمع أموالاً تصلح حالة حكومته وتنشلها من وهنتها فلا يضر الفلاحين زيادة قليلة في الجلد بالكرباج وتبطل معارضة الفرنسيين

وأما حكاية الانكليز فكانت غير هذه لانهم كانوا يهتمون لما فيه خير الفلاحين أو انهم يتظاهرون بهذا الاهتمام وكانوا يكرهون سماع حكايات الظلم ولو تكون في مصلحة الدائنين فلطالما التي قناصل انكثرت مثل هذه الأقوال عليه وهم قوم يتدخلون فيما لا يعنيههم واطالما رأى مثل أقوالهم في جرائد انكثرت الناصرة للانسانية وهي على غير هدى فيما تقول . ولكن الانكليز أمة أهم خصالها كثرة الكلام فهم وقعوا من عهد قريب في مشاكل مع نصف أوروبا لانهم أظهروا ميلاً الى الشعوب المظاومة وتوهموا ان مثل هذه

المجالس النيابية ومحاكمة المتهمين امام معشر المحلفين وما جرى مجراها تعد دواء شافياً من كل علة تنتاب الدول في أقطار الوجود . وانه ليسهل اقناع الانكليز بالفاظ مألوفة مثل ارادة الشعب والحكومة الدستورية وبقية هذه الامور . وفوق هذا فان الانكليز امة غليظة الرقاب تصعب قيادتها على الموظفين وتظن انها اذا دفعت راتباً كبيراً الى هؤلاء العمال ليخدموا مصالحها في صقع بعيد فقد كفاها ذلك وما بقي عليها أمر مطلوب فليس في الارض ما يضطرها الى الاعتقاد بصحة كل الذي يقوله وكلاؤها المذكورون . بل انهم كانوا أميل يومئذ الى مخالفة اولئك العمال وعدم تصديقهم لانهم عمال للحكومة فهم اذا ليسوا بذوي ميل الى الشعب — ان شعباً مثل هذا ليتمكن أن يتم معه شيء كثير . أفليس يمكن اذاً للحاكم الذي الحاذق أن يقول أقوالاً توافق ذوق امة أجنبية ثم يتصرف في الاحكام حسب ارادته ومصالحه الشخصية . ان الحكومة الانكليزية لا يجوز مخالفتها جهرًا لان المخالفة لا تصلح وفيها خطر على المخالفين وأماموا جهة الانكليز وحكومتهم برأي مثل الذي ألفوه وتعودوه حتى اذا اقتبست مصر أحب ما عندهم من الامور وأصبح فيها مجلس نيابي يعبر عن رأي جمهورها فان الانكليز تجوز عليهم الحيلة ويتم المراد — فمن المحتم اذاً ان يجمع مجلس نيابي مصري حتى اذا اجتمع قرر النوابون من أعضائه عن الشعب المصري ولأهم للخديوي ورضاءهم عن حكومته . ثم ينكرون دعوى افلاس البلاد لانها أمر مبین ويعترضون على ما اقترح مستشارو الخديوي الاوروبيون من التغيير في نظام الضرائب لان تلك التغييرات لم تكن عادلة وأول من يقع عليه حمل هذا التعديل في الضرائب هم معاشر النواب وليس عامة الامة التي فرض

أصحاب الخيال ان الاعضاء المذكورين ينوبون عنها . فهم أي النواب يقترحون طريقة أخرى أوفى بمطالب العدل هي ان يبقى نواب الامة وهم من الاغنياء على امتيازاتهم الماضية ويكنهم يتبرعون بالمبالغ الطائلة حتى تتمكن مصر من دفع ما عليها . وعلى هذا فانه ينبغي أن يترك أعضاء مجلس النواب المصري لتدبير المواقف من أنفسهم واطلاق الحرية لهم أو تكون الحكومة الدستورية خرافة ووهماً . ولما كان أعضاء مجلس النواب من أهل الغيرة الوطنية فهم يأبون أن يتداخل الاجانب في امور بلادهم وبهذا يقضى على الوزراء الاجانب بالاستعفاء

فاذا تم هذا كله لم تبق حاجة الى الكلام عن مجلس النواب او عن ادارة الشعب لان الداعي الى وجودهما يزول ويمكن للحاكم الفطن الذي يتولى امرامة لينة مطواعة أن يمنع رسوخ قدم الدستور في البلاد وبهذا تعود السلطة الى قبضة الخديوي ويعود الشعب الذي كان يالامس يجلد بالعصا فيجلد بالعقارب . واذا ما قبض أصحاب الذين مطلوبهم بطلت كل شكوى وزال كل اشكال

على مثل هذا كان اسماعيل باشا يحسب اموراً قدر لها الا تتم فان فكرته كانت صائبة تدل على دهائه ولكن أحوال زمانه جعلت تمام الغاية من ضروب المحال لان اوروبا كانت أعرف بحقائق اسماعيل باشا من ان يغرها تظاهره بالتطرف في الميل الى الدستور فانه لو عرض أمره يوماً على أشد الناس تمسكاً بالمبادئ الدستورية ولو كان من أقلهم علماً بسياسة الاقطار الشرقية لابدى الرضى عن مثل هذا المبدأ ولكنه يرتاب في غاية الحاكم الذي يمثل هذه الرواية . وفوق هذا فانه كان في مصر يومئذ افراد من الاوروبيين

يعرفون البلاد معرفة لا توافق غاية اسماعيل فلم يكن بد من سماع قولهم في هذا الشأن وانضمامهم الى فئة المعارضين لان اغترارهم بمثل هذا التطرف في طلب الدستور كان أمراً مستحيلاً ولولا انهم نظروا الى المصالح العظيمة التي تتعلق بذلك العمل عند أهل مصر واوروبا معاً لعدوا صنيع الخديوي من الالعب الهزلية والروايات التمثيلية . هذا غير ان المشروع كله بني على فرض لم تضمن صحته وهو ان الفوائد تدفع الى أصحاب الدين في حينها وكان هذا غلطاً من اسماعيل باشا فانه لم يحسب حساب الموارد والسبل التي يجتمع منها المال لكل ما عليه من الديون والمطالب فكانما هو غاب عنه توطيد دعائم بنائه من الاساس قبل أن يتقدم في البناء

لما اضطرَّ نوبار باشا الى الاستقالة قال اللورد قفيان « ان هذا الحادث ستزيد جسامته اذا اهتز منه بناء الحكومة الجديدة في مصر وهي في دور التجربة والاختبار لا بد من المحافظة عليها مع زيادة في النظر الى افكار الاهالي وعواطفهم وحقوقهم وأميالهم » . وبهذا أشار اللورد قفيان الى وجه الخطر من مسألة ذلك اليوم فان المحافظة على شكل الحكومة الاخير بدد اصلاحها كان أمراً لا بد منه ولهذا صدر الامر الى اللورد قفيان ان « يقول للخديوي ان حكومتي فرانسوا وانكلترا كانتا عازمتين على العمل المشترك والائحاد في كل ما يتعلق بمصر وانهما لا تقدران على قبول تعديل أو تغيير من أي الانواع في الطرق المالية والادارية التي وافق الخديوي على تنفيذها من عهد قريب . ومن الواضح ان استعفاء نوبار باشا كان أمراً مهما عندها بالنظر الى الوجه الشخصي فقط ولكنه لا يجوز ان يترتب عليه تغيير في نظام الحكومة » وأرسلت حكومة فرانسوا مثل هذه التعليمات الى وكيلاها في مصر

ولما بلغ الخديوي مفاد هذه التعليقات أجاب « انه يتعهد بالمحافظة على كل ما أقره في شهر اوغسطس الماضي من أنواع الاصلاح في شكل الحكومة ' . وأما عهوده المالية فهو يؤكّد للقنصلين انه يمتنى القيام بها ولكنه لا يقدر على التأثير في قرار مجلس نظاره بشأنها » وكان هذا الجواب أحسن ما يمكن وروده وهو ينطبق على المبادئ الدستورية غاية الانطباق فان الخديوي عزم على تنفيذ الاصلاح الاداري وابقائه ولكنه لم يقدر على اعلان وعد بشأن الامور المالية . وكانت الناس كلها تعلم في ذلك الحين انه لا بد من تعديل قرار نوفمبر سنة ١٨٧٦ حتى ان اللورد قفيان كتب قبل هذا الاوان بشهر يقول « ان الجلسات متوالية يحضرها السر رفرس ولسون والموسيو بلنير والسر افلن بارنج » بقصد الوصول الى طريقة تضمن تسوية مسائل مصر الحالية على قاعدة الحكمة والانصاف »

وكان الجزم يومئذ لازماً في أمرين مهمين أولهما من الذي يرأس الوزارة القادمة وكيف تكون العلاقة بين الخديوي ووزرائه الجدد . كان السر رفرس ولسون يالح باعادة نوبار باشا الى رئاسة الوزارة وعضدته حكومة انكلترا حيث قال اللورد سولسبري « ان حكومة الملكة ترى ان مركز السر رفرس ولسون يصبح عسيراً جداً او غير مستطاع الا اذا عاد نوبار باشا الى مصاف الوزراء على وجه من الوجوه » . ولكن اللورد قفيان لم يوافق على هذا الرأي فكتب يقول « اني أريد اثبات اعتقادي الراسخ بان فكرة نوبار باشا في ايجاد ساطتين مستقلتين احدهما عن الاخرى في

(١) راجع ص ٦٦

(٢) مؤلف الكتاب

اعمال الدولة (الخديوي ومجلس النظار) لا يمكن العدل بها مادام الخديوي الحالي صاحب السلطان . فالذي أرى ان كل اقتراح باعادة نوبار باشا الى الوزارة بعد الذي حدث يعد غلطاً كبيراً من جميع الوجوه ويمكن أن يعود بالمشاكل والمتاعب التي تريد حكومة الملكة اجتنابها »

ولما وجه الخطاب الى الخديوي بما تقدم أجاب « انه لا قبل له على أمر غير الخضوع لارادة حكومتي فرانسوا وانكلترا اذا أصرتا على عود نوبار باشا الى الوزارة فانه لا يقدر على مقاومتها ولكنه يحذرهما سلفاً من نتائج هذا الاصرار حتى لا تلومانه فيما اذا اضطربت بعد ذلك أحوال الحكومة أو وقع قلق جديد »

فكان من الواضح انه اذا اكره الخديوي على اعادة نوبار باشا الى الوزارة حدث اضطراب اكبر من السابق ولهذا ارتأت حكومة فرانسوا الا تصرّ الدولتان على ذلك فرضيت حكومة انكلترا بهذا ولكنها « ألحقت الرضى بانذار للخديوي مفاده انها التفت تبعة القلاقل الاخيرة في مصر عليه فاذا حدث نظيرها بعد الآن كانت العواقب شديدة على سموه »

وبينهم في مسألة نوبار باشا ورجوعه الى الوزارة عادوا الى البحث في علاقة الخديوي بوزرائه فاقترح الخديوي اموراً واقترح النظار الامور وبينهم سواها وفي الختام اتفقت حكومتا انكلترا وفرنسا على ما يجيء : — (١) ان لا يحضر الخديوي جلسات مجلس النظار في حال من الاحوال (٢) ان يعين البرنس توفيق ولي عهد الخديوية رئيساً لهذا المجلس بناءً على اقتراح الخديوي (٣) ان يكون للعضوين الانكليزي والفرنسي في الوزارة حق اسقاط كل مشروع أو قرار يخالفان في تنفيذه . فلما عرضت هذه المواد على الخديوي

قال « انه يقبلها بلا شرط ولا قيد ولا سيما ان انكلترا وفرنسا اصغتا الى رأيه ومنعتا رجوع نوبار باشا الى الوزارة فهو يشكرهما على ذلك. وانه عالم بالمسؤولية الكبرى الواقعة عليه لانه مكلف بتنفيذ النظام الجديد واظهار فوائده وبمنع القلاقل من البلاد فهو يعد بمساعدة وزرائه مساعدة قلبية ويرجو ان يفعلوا هم مثل ذلك ويقابلوه بمثل هذا التساهل وهذه المسألة »

وعلى هذا ظهر ان تشكيل الوزارة الجديدة انتهت متاعبه وانقضت فعين البرنس توفيق رئيساً لمجلس النظار في ١٠ مارس ولكن الخلاف عاد وتجدد بين الخديوي ونظاره الاروروبيين على انتقاء بقية النظار. كان رياض باشا على عهد نوبار باشا ناظر الداخلية وأراد الخديوي نقله يومئذ الى الحقانية والخارجية فاعترض النظار الاوروبيون على ذلك بدعوى ان الخديوي أراد من هذا التغيير ان يعيد المديرية الى قبضة يده والامر محال عليه ما دام ناظر الداخلية رجلاً مستقلاً للرأي مثل رياض باشا. وأما اللورد فقيان والموسيو جودوفكان رأيهما ان المسؤولية الواقعة على الخديوي لا يجوز معها ان تغل يده أو تعارض ارادته في انتقاء وزرائه وتعيين مراكزهم ولكن حكومتي انكلترا وفرنسا ولا سيما الاولى منها عضدتا رأي السر رفرس ولسون والموسيو. بلنير والحتا على الخديوي بابقاء رياض باشا في الداخلية فعارض في أول الامر ثم عاد وقبل على كره منه . وفي يوم ٢٢ مارس عين رياض باشا ناظراً للداخلية والحقانية بعد ان مضى على البلاد شهر وهي بلا وزارة وعين الوزراء الآخرون بلاعناء

وأرسل الخديوي في ذلك الحين كتاباً الى البرنس توفيق ضمنه المبادئ

التي تعين علاقة الخديوي بنظاره قائلاً (ولي أمل ان هذه التدابير تضمن سير الحكومة في شكلها الجديد حتى يعود السير بالخير الوفير على مصر . ولتثق الوزارة انها يمكنها في جميع الاحوال ان تعول على مساعدتي لها مساعدة تامة صادرة عن ميل صحيح كما اني أعول على ولائها وانقطاعها للمهمة التي نسمى اليها معاً)

وكانت حكومتا فرنسا وانكلترا في مركز حرج مدة هذه المخبرات. فاما انكلترا فان خطتها في السياسة عامة كانت واضحة لانها لم ترد ان تملك مصر ولكنها قضت المصالح عليها بالا تأذن لدولة اخرى اوروبية بامتلاكها وكان هذا المبدأ قاعدة السياسة الانكليزية من سنين. وكان الامبراطور نابوليون الثالث قد فاتح انكلترا في سنة ١٨٥٧ بشأن اقتسام اقطار افريقيا الشمالية بحيث تكون مراكز حصص فرنسا وتونس لسردينيا ومصر لانكلترا فلما عرض هذا الاقتراح على اللورد بامرستون حرر رأيه في كتاب أرسله الى اللورد كلارندون فقال « ليس يبعد أن يكون حكم انكلترا وفرنسا وسردينيا أصح لكثير من الاقطار من حكومتها الحالية ... وأما نحن فلا غاية لنا بامتلاك مصر وكل ما نريده فيها أن تظل تابعة للسلطنة التركية وفي بقائها هذا ما يضمن انها لا تصير يوماً ملك احدى الدول الاوروبية . اننا نريد ان نتاجر مع مصر ونسافر منها الى ماسواها ولكننا لا نريد أن نحمل عناء الحكم في مصر . لنسعى في تحسين كل هذه الاقطار بنفوذ تجارتنا العام ولكن لنعدل عن

(١) أيد ذلك أميل أوليفيه وهو ثقة في هذا الموضوع . راجع كتابه عن السلطنة

فكرة الفتح والحرب التي تجلب علينا سخط الأمم المتمدنة جمعاء^١ وكانت سياسة انكلترا في سنة ١٨٧٩ على الجملة مثل السياسة التي وصفها اللورد بامرستون من قبل ذلك العهد بأثنين وعشرين سنة ولكن أحوال الزمان تغيرت فاقضى تغيير الطرق والأساليب المعول عليها في تنفيذ تلك السياسة لانه لم يعد في امكانها التنحي والامتناع عن المداخلة في أمور مصر الداخلية . ولم يكن بين دول أوروبا واحدة يمكن أن تضع قدمها في مصر غير فرنسا فهي حاولت ذلك مرة وربما أدى سوء الإدارة في مصر الى معاودة الصنيع الماضي ولا سيما بعد أن كثرت مصالح الفرنسيين المالية وكانت حكومتهم ميالة الى تعضيد تلك المصالح وخدمتها . وافرض ان فرنسا لم يكن غرضها يومئذ ان تضم مصر الى أملاكها — والفرض صحيح — فان حكومة فرنسا لم يكن في وسعها الامتناع عن التداخل امتناعاً تاماً لان ضغط الرأي العام عليها كان شديداً . فلو ان حكومة انكلترا أثبت الاشتراك في العمل لاضطرت حكومتها أن تقوم به وحدها

وأما سياسة فرنسا في مصر فكانت في أكثر المسائل الجوهرية تقيض سياسة انكلترا . لم يكن في امكانها أن تسير في خطة الامتلاك لو هي أرادت ذلك ما لم تحمل انكلترا على مخالفتها ومقاومتها . وكانت فرنسا تنكر انفراد

(١) من كتاب اشلي عن حياة بامرستون م ٢ ص ١٢٥ — ولا يسعني الامتناع عن نقل العبارة الآتية عن بامرستون : « قال مرة للورد كولي بعبارة بسيطة ولكنها حلت محلها «انا لا نريد مصر ولا نطمع في امتلاكها أكثر مما يطمع رجل له ملك في شمال انكلترا وملك في جنوبها بأخذ الحوانيت الواقعة على درب ملكه في الشمال وهو جل ما ينبغي أن تكون تلك الحوانيت نظيفة مرتبة مستعدة اقضاء حاجته كلما عرج عليها في الطريق »

نكلترا في مصر بمقدار انكار انكلترا لافراد فرانسافيا . ثم ان سياسة فرانساف القديمة كانت تخالف كل قول أو رأي يؤل الى زيادة النفوذ التركي ولهذا رأى الفريقان ان مصلحتها تقضي بالا تصبح مسائل مصر سبباً للخصام بينهما وكان للدولتان مصلحة في المحافظة على سلام أوروبا حتى لا يؤدي سوء الادارة في أحد الاقطار الشرقية الى العبث به . فاحسن سبل الاتفاق بين الدولتين ان توجد في مصر حكومة ربما كانت ناقصة أولها سيئات ولكنها تقضي على أهم المساوي والمظالم التي سادت يومئذ فنبطل الحاجة الى التداخل وتبقى مسألة مصر موضعية بدل أن تصبح من مسائل السياسة الأوروبية العمومية

على انه لم يكن بد من وقوع الخلاف من حين الى حين فان حكومة فرانساف كانت تشدد كثيراً في تعضيد الدائنين الاجانب وأما حكومة انكلترا فكانت ميالة الى الفلاحين المصريين . ولكن اختلاف الرأي لم يمنع الحكومتين من الاتفاق في العمل وكان الاتفاق السائد بين لندن وباريز سائداً في مصر أيضاً فان وكيلي الدولتين والافراد المستخدمين من رعاياهما في الحكومة المصرية كانوا على غاية الوفاق ولو ان الامر لم يخل من الخلاف الموقت في بعض الاحايين

وكان للناس كلهم مجمعين على ان الفوضى السائدة في مصر يومئذ علة سوء ادارة رجل واحد هو الخديوي اسماعيل باشا لم يشك في ذلك واحد من العالمين . ولكن ابطال تلك المساوي لم يكن له غير احدى طريقتين تقدم عنها الكلام - احدها ان يوضع اسماعيل باشا تحت المراقبة الشديدة تجعله بمثابة الصفر . والثانية وضع مراقبة معتدلة والاعتراف

باستحالة الحكم من دون مساعدته واشتراكه ما دام أميراً لمصر ومحاولة ارشاده الى سبل الاصلاح بدل الضغط والاكراه . ومن الاسف ان الموظفين الاوروبيين الكبار لم يكونوا في ذلك الحين على اتفاق في أي الطريقتين أولى بالاتباع بل هم انقسموا شطرين كل منهما يزعم ان طريقته أصلح وأولى . وكان اللورد قفيان معضداً للقائلين باعتبار قوة اسماعيل باشا الشخصية وذكر حسابها وخالفه السر رفرس ولسون فذهب الى ان الخديوي يجب ان يعامل بالطريقة الاخرى وتقل سلطته الى ما يقرب من لا شيء

ولم يكن للورد قفيان ولا للسر رفرس ولسون خبرة سابقة بشؤون الاقطار الشرقية لان السر رفرس قضى عمره في وزارة المال الانكليزية حيث اقتبس الافكار المالية الصائبة اضافها الى اقتداره الطبيعي وسرعة خاطره فافاده كل ذلك في حل المسائل المصرية المتعلقة بالمال^١ ولكن خبرته هذه أضرتهم من بعض الوجوه فان نظام الادارة المالية في الشرق يختلف كثيراً عنه في انكثرا والقواعد الضيقة المتبعة في نظارة المالية الانكليزية لا تعد المتمرن عليها للاشتغال بمسائل الاقطار الشرقية بل انها قد تولد تصلباً في الرأي واستخفافاً ببعض الوجوه السياسية التي لا يجوز اهمالها لمالي من أهل أوروبا يشتغل في الشرق

وأما اللورد قفيان فكان بلا خبرة على الاطلاق في الشؤون المالية وكان هذا نقصاً في زمن اشتغال المعتمد الانكليزي بالعراقيل والمتاعب المالية في

(١) اشتل السر رفرس ولسون في مصر سنة ١٨٧٦ فعرف بغض مسائل المالية ولكن هذه المدة كانت قصيرة جداً لا تكفي للاختبار الصحيح في امور الشرقيين او انواع الحكومات الشرقية

مصر . وكان الرجل كل عمره عاملاً في مسائل السياسة الخارجية تمرن عليها احسن تمرين فكان شديد الرأي ذا عزم واقدام ونظر صائب في العوامل السياسية العاملة من حوله

وقد كنت مشاهداً منفرجاً على هذه المشاحنات التي توجب الاسف عرفت قول الطرفين وفي رأيي ان القوة التي عرفت عن اسماعيل باشا جعلت تغيير التاريخ المصري تغييراً جوهرياً من ضروب المحال سواء عملوا برأي اللورد قفيان أو بالرأي الذي كان السر رفرس ولسون أشهر انصاره ولم يكن التعويل على وعد اسماعيل باشا في الامكان لان الرجل كان عازماً على ابقاء السلطة المطلقة في يده مهما قال ومهما وعد . كان احياناً يتظاهر بالتسليم والاذعان ولكنه عرف مقدرة نفسه في ابتكار الاساليب والحيل التي ياتي بها كل تساهل يفرط منه بحكم الاضطرار ليعيد نفسه الى المركز السابق . على ان هذا لا يخرج عن باب الظن فقد اكون مخطئاً في حق ~~اسماعيل~~ اسماعيل باشا ولو اني اظننتي مصيباً . ولا ريب انه لو عمل برأي اللورد قفيان لامكنه أن يقوم بعهوده فيما اذا هو شاء القيام وأما رأي السر رفرس ولسون فكان اخفاقه قضاء محتماً لانه لم يكن ذا علم بما امكن وما لم يمكن في أحوال مصر السياسية مدة تلك الايام

وقد كانت التقارير التي ترسل الى انكلترا من مصر متناقضة حيرت حكومتها ولكنه اتضح منها أمر هو ان الخلاف بين اللورد قفيان والسر رفرس ولسون أوجد ضرراً كثيراً ولا سيما ان اسماعيل باشا كان ذا مقدرة على توسيع خرق الخلاف بين الرجلين لان ذلك يوافق ميله الفطري وفيه نفع عائد عليه فهم لذلك طلبوا اللورد قفيان الى لندن في ١٥ مارس ووصل

السر فرانك لاسل في ٢٠ منه لاستلام منصب اللورد قفيان مزوداً بالامر
« ان يعضد السر دفرس ولسون تعضيداً قلبياً في عمله مع الخديوي »

وكان البرنس توفيق يوم تولى رئاسة مجلس النظار سنة ١٨٧٩ في
السابعة والعشرين من عمره فظهر ميلاً شديداً الى اصلاح الحالة الشديدة التي
سادت يومئذ في الامور المصرية وقابل السر فرانك لاسل في ٢٤ مارس
فاخبره ان الرواتب صرفت الى الضباط المتمردين « وان كل شيء سيعود
الى سابق حاله من الهدوء . وان الخديوي كان عازماً على العمل بالاتفاق مع
وزرائه » ولا ريب ان في الحالة صعوبات جمة ولكن التعاون الودي من جميع
الافراد يضمن تذليل تلك الصعاب »

ولكن الطريقة التي جربوها في ذلك الحين لم تعد بالغاية المطلوبة لان
الخديوي تخلص من نوبار باشا ولكنه لم يتغير كثير من مبداء اعتباره صغراً
في الحكومة بل ان الشروط التي اشترطت عليه كانت شديدة صعبة الى حد
انه عسر سير الحكومة معها سيراً طبيعياً ولو كانت نيات اسماعيل باشا
أحسن من التي اشتهرت عنه . ولقد كان من الخطاء اليين أن توضع حدود
العلاقة بين الخديوي ووزرائه بالبيان والتفصيل لان رجلاً مثل اسماعيل باشا
لا تربطه مثل هذه الخيوط الواهية . فاما ان يكون اسماعيل باشا عازماً
صحيحاً على الاشتغال مع وزرائه بصفاء النية أو لا . واما ان يكون للوزراء مقدرة
على استمالته والتأثير في ذهنه أو لا . فاذا كان الاتفاق وحسن التأثير ممكناً فلم
يكن ثمت من داع الى التدقيق في شروط العلاقة والاتصال بين الخديوي
والوزراء . وأما اذا لم يكن ذلك من الممكنات فان القيود والروابط التي
أوجدوها لم تكف لمنع الاضطراب وجبوط العمل وفساد النظام الجديد .

فالتأثير الشخصي في هذه الحالة كانت أهم من كل سلطة تبنى على أمر أو كتاب من الخديوي

ولم يمتص على الوزارة الجديدة الا القليل حتى حدث أمر دلّ دلالة واضحة على مصير الامور . ذلك ان فائدة الدين الذي عقد سنة ١٨٦٤ وكان مضموناً بضريبة المقابلة استحق دفعه في أول ابريل سنة ١٨٧٩ وكان مقداره ٢٤٠ الف جنيه فلما جاء يوم ٢٨ مارس من تلك السنة كان المال المجتمع لهذه الغاية في صندوق الدين أقل من المطلوب بمبلغ ١٩٦ ألفاً . وكانت لجنة التحقيق في تلك الايام تعد مشروعاً لتسوية المسائل المالية واشتهر ان في عزمها الغاء ضريبة المقابلة وهو عزم لم يرق لفئة الاغنياء من المصريين . ورأى النظار يومئذ ان يتفقوا مع اعضاء لجنة التحقيق ويؤجلوا دفع القسط من أول ابريل الى أول مايو فعرض السر رفرس ولسون أمرأ بهذا المعنى على الخديوي ولكن الخديوي أبى امضاء ذلك الامر بدعوى انه بمثابة اعلان الافلاس وهو لا يرى ان البلاد مفلسة بل انها تقدر على القيام بكل المطلوب منها . هذا غير ان انكلترا وفرنسا أخذتا عليه جهوداً مالية وسياسية شتى لا يمكن معها امضاء الامر المذكور . ولكن الامر انتهى بتعديل في مقدمة ذلك المشروع وأمضاه الخديوي

ولما كان الخديوي من زمان بعيد مصراً على قوله بان دفع المطلوب من حكومته محال فامتناعه هذه المرة عن تأجيل الدفع برأى وزرائه الاوروبيين كان لغاية في النفس بلا مرأى والغاية ظاهرة هي ان الخديوي لم يعبأ بعهوده الاخيرة وانه قام لدس الدسائس على وزارة بلاده حتى يوجب سقوطها . ثم انه كان يعد مشروعاً مالياً من عند نفسه غير مشروع لجنة التحقيق وفي

عزمه ان يعرض رأيه هذا على الدول
ولما جاء أول ابريل كتب السرفرانك لاسل الى اللورد سولسبري ما
يجيء :- « ان الهياح هنا كبير في هذا الاوان والظاهر ان الشيخ
البكري يعقد جمعيات من الاعيان والعلماء بقصد إثارة العداء الديني على الوزراء
الاوروبيين وان الناس نادوا بالسخط على رياض باشا في الجوامع لانه صديق
المسيحيين . واني لاخشى ان يضطر رياض باشا الى الاستقالة بعد ان حذره
حكمदार البوليس وأبلغه ان حياته في خطر »

وكتب السرفرانك لاسل ايضاً بعد ٣ أيام أي في ٤ ابريل :- « يظهر
ان عقد الجمعيات مؤكد لا ريب في أمره وان المخابرة دائمة بين الخديوي
وأصحاب النفوذ من الذين يحضرون هذه الجلسات . على ان الغاية من
جمعياتهم تعضيد الخديوي في مشروعه المالي الذي أعده لمضادة مشروع
السر رفرس ولسون . ومن غاياتهم أيضاً تقديم العرائض الى الخديوي بطلب
العمل بالدستور العثماني الذي سنّ في عام ١٨٧٥ ولكنه لم يعمل به الى الآن .
وبلغني انهم يحملون أغنياء الاهالي على امضاء العرائض بقولهم انه اذا نفذ
مشروع السر رفرس ولسون زادت الضرائب على الاطيان العشورية زيادة
كبيرة وان مزية المقابلة تضع على الناس . وقيل لي ان العلماء يزعمون ان
الوزراء الاوروبيين ينوون تسليم البلاد برمتها للاجانب وايقاع الدين الاسلامي
في الخطر والضرر . ولكنه لا خلاف في ان أهم الدواعي الى امضاء العرائض
هو علم الناس بان امضاءها يرضي الخديوي . وقد أخبرني رياض باشا ان
بعضاً من مستخدمي نظارة الداخلية طلب اليهم امضاء العرائض فلم يجسروا
على الالباء »

وفي يوم ٦ ابريل رفع النظار الاوروبيون الى الخديوي احتجاجاً واعتراضاً على تصرفه الاخير بينوا فيه ان مسلكه كان مخالفاً لعهوده السابقة فلم يعبا الخديوي بهذا الاحتجاج لان تدابيرہ تمت وقد عزم على القيام بامر حاسم يعيد اليه السلطة الاصلية. فلما جاء يوم ٩ ابريل دعا الخديوي قناصل الدول وألقى فيهم خطاباً على مسمع من بعض الاعيان الذين جمعهم لهذه الغاية فقال ان الشكوى في البلاد بلغت حداً لا بد معه من اتخاذ التدابير الفعالة وانه عرض عليه مشروع مالي يوافق رغائب الاهالي جميعهم وقد رفع اليه بعريضة أمضاها الناس من جميع الطبقات وسترسل صورة هذه العريضة في الحال الى وكلاء الدول وقد ورد فيها « ان الامة تعترض على اعلان الافلاس الذي ينويه السر رفرس ولسون وتطلب تشكيل وزارة مصرية بحته تكون مسئولة عن أعمالها أمام مجلس النواب »

وكان البرنس توفيق قد اذعن لارادة الامة وقدم استعفاءه وعزم الخديوي على تعيين شريف باشا مكانه مستمراً على الحكم حسب مذكرة ٢٨ اوغسطس وهي التي تتضمن مبدأ مسؤولية الوزارة. ثم ان ذكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذي أشار به غوشن وجوير سيبقي نافذ المفعول . وعند ذلك قال شريف باشا عبارات قليلة منها « ان الامة ترى ان الوزارة سارت على نهج يعد اهانة لنوابها لان اعلان الافلاس لا ينطبق على كرامة الامة وشرفها وان البلاد مستعدة للقيام بكل المطلوب منها وان العزم على الغاء ضريبة المقابلة أحدث تدمراً كثيراً في البلاد » وعسير على الخديوي ان يخالف رأي الامة بعد ان أعربت عنه بكل هذا الافصاح «

وكان قناصل الدول يسمعون هذه الاقوال الغريبة « ساكتين سكوتاً

تأماً » ولكن فنصل النمسا سأل سؤالاً في محله وهو هل يرضى الأشخاص الذين وضعوا امضاءهم على المشروع المالي ان يرهنوا أملاكهم ضماناً على المشروع المذكور فاجابه الخديوي انه لا حاجة الى ذلك « فانه يستحيل إيجاد ضماناً أقوى من عزم البلاد برمتها من حاكمها الى أصغر الافراد على تضحية كل نفيس في سبيل الدفع والتخلص من عار الافلاس »

وقد أرسلوا بعد هذا الاجتماع ثلاثة أوراق الى قناصل الدول الاولى منها خطاب من مجلس النواب جاء فيه ان النظر اعتدوا على حقوق المجلس مراراً ولكنهم لم يوضحوا كيف تم ذلك الاعتداء . ثم أشاروا الى اعلان الافلاس وابطال المقابلة بقولهم « ان هذه الاعمال كلها مضرّة بمصالحنا مغايرة لحقوقنا فنحن لا نقبل تنفيذها على أي حال » وعلى هذا سألوا الخديوي أن ينظر في الامر « حتى يتلافى المصاعب الجسيمة التي يمكن أن تتولد في المستقبل اذا دام هذا الاعراض عن حقوقنا وحقوق الامة فان مثل هذه الحالة عائد بالخطر العظيم »

وأما الورقة الثانية التي أرسلت الى قناصل الدول فكانت عريضة الى الخديوي من بعض مندوبي العلماء وكبار الموظفين الملكيين والعسكريين وأعيان البلاد جاء فيها ان الموقعين على تلك العريضة راجعوا مشروع السر رفرس ولسون بشأن المالية فأروا ان المقترحات الواردة فيه مخالفة لمصلحة البلاد وان ايرادات الحكومة فيما يرون تكفي لدفع جميع المبالغ المطلوبة منها فهم أعدوا مشروعاً غيره يريدون عرضه على مجلس النواب وقد سألوا الخديوي « أن يمنح النواب جميع الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها النواب الاوروبيون في المسائل الداخلية والمالية » وطلبوا أن يكون مجلس النظر

مستقلاً عن الخديوي وواقعاً تحت المسؤولية لدى مجلس النواب

وأما الورقة الثالثة فكانت شرح رأي في تسوية المشكلة المالية

وقد أرسل القناصل هذه الاوراق الى حكوماتهم مع البريد الذي كان على وشك القيام حينئذ الى أوروبا وكان في الحساب أن ينقل البريد نفسه صوراً الى أوروبا من تقرير لجنة التحقيق الذي تم تحريره في تلك المدة ولكن صور ذلك التقرير ضبطت في البوسطة بأمر الخديوي ولم ترسل الى مواضعها « على أمل أن تقبل الدول الرأي الذي عرضه النواب على الخديوي قبل أن يعم العلم بتقرير لجنة التحقيق ». ثم كتب الخديوي الى السر رفرس ولسون والموسيو بلنير يقول « انه بناء على رغبة الامة الصريحة قد كلف شريف باشا تشكيل وزارة كل أعضائها من المصريين »

لما عين الوزراء الاوروبيون في الوزارة المصرية اشترطت حكومتا انكلترا وفرنسا « انه اذا اقبل الناظر الانكليزي أو الناظر الفرنسي من منصبه بدون رضى حكومته وجب بطبيعة الحال ان تعاد لجنة المراقبة على المالية المصرية التي عينت بذكرينو نوفمبر سنة ١٨٧٦ » فلما أراد شريف باشا تنفيذ هذا الشرط كتب الى الموسيو بليج دبوغاس والي يسألنا ان نعود الى مراقبة الايراد والمصرف في المالية المصرية . فكتبنا ردّاً فخواهانا لا تقدر على الاشتراك في مشروع مالي نرى انه يستحيل العمل بموجبه او ان نوافق على تغيير يخالف اليهود التي تعهد بها الخديوي لحكومتنا انكلترا وفرنسا من عهد قريب . فكان من أمر شريف باشا حين بلغه هذا الرد انه أخبر السر فرانك لاسل ان اباءنا قبول الوظيفة أخلى الحكومة المصرية من كل مسؤولية بسبب عدم الرجوع في الحال الى تقرير المراقبة . ولكنه مع هذا

سال حكومتى فرانساً وانكلترا ان تندبا مراقبين آخرين : واستقال في هذا الاوان أيضاً من خدمة الحكومة المصرية السرج جردل فترجلد وبلوم باشا سكرتير المالية والسراوكلند كولفن وهو يومئذ مدير مصلحة التاربع ثم صدر ذكريتو بتعيين شريف باشا رئيساً لمجلس النظار وتكليفه ان يشكل الوزارة وأرسل الخديوي اليه كتاباً شرح فيه المبادئ التي يجب ان تسير الحكومة عليها في المستقبل وهذا بدء الكتاب المذكور : - « اتى بصفتي رئيس الحكومة وبصفتي مصرياً أرى ان الواجب المقدس يقضي عليّ ان اتبع رأى بلادي وان أعمل على تحقيق امانها الشرعية » . ثم تقدم الخديوي الى القول بان مشروع ناظر المالية القاضي باشهار الافلاس والعبث بمصالح أصحاب المال « قد هيّج سخط الامة على الوزارة » وان الرأي العام ظهر مما في العريضة التي رفعها الاهالي اليه فهو عملاً بما في تلك العريضة يكلف شريف باشا ان يشكل وزارة « مؤلفة من عناصر مصرية صحيحة » ثم أشار الى طلب الدستور فقال انه سينشيء مجلساً « تكون انتخاباته وحقوقه موافقة لحالة البلاد وأمانى الشعب » . فعلى الوزارة ان تسن لائحة للانتخاب تشبه القوانين الجارية في اوروبا « مع مراعاة أخلاق الاهالي وحاجاتهم » وأعرب الخديوي بعد هذا عن استحسانه للمشروع المالي الذي عرضه النواب فعلى الوزارة ان تنفذه بتمامه . وختم الخديوي كتابه بقوله « واني أعلم باخلاصكم للوطن فلا ريب عندي بان سعادتكم ستختارون رفاقاً مثلكم تثق البلاد بهم وتحترمهم فاطلب لكم النجاح في العمل الجليل الذي أريد ان أقرن به ذكرى »

وتبلا ذلك حالا تعيين بقية النظار « الحائزين لثقة الجمهور واعتباره »

فكانوا كلهم من صنائع الخديوي والخاضعين لمطلق ارادته لم يمثلوا الحزب الوطني في شيء على فرض وجود الحزب المذكور لانه عين شاهين باشا ناظرًا للحرية وعمر باشا لظفي مفتشًا عمومياً ومن أعضاء مجلس النظار وكان للآتين شهرة لا تحمد في ما اتخذوا من الوسائل الشديدة مدة استخدامهما السابق لجباية الضرائب

في التاريخ حوادث كثيرة تشهد بسقوط النظمات الحرة من تأثير رجل واحد ذي مقدرة ونفوذ فقد كان الامبراطور اوغسطس والامبراطور نابليون الاول أعظم الذين تمَّ على يدهم انتقال القوة من الامة الى حاكمها وكل الذين قرأوا التاريخ يعرفون الطرق التي عمد اليها هذان الملكان. وأما الطريقة التي عمد اليها اسماعيل باشا فان علمي القليل بالتاريخ يظهر لي انها كانت ملكة سيئة لا تدل على الحدق والدهاء وهي جديدة من نوعها لم يسبق لها نظير. ذلك لان الحالة لم تكن من أمثال الحالات التي يلزم فيها السياسة والقوة لاختضاع الامة لارادة الحاكم المطلق بل هي نقیض تلك الحالات لان الخديوي كان حاكماً مستبدًا وبلا هذه الحيلة لا أثر للرأي المستقل او الحرية في الفكر بين رجال بلاده وحكومته. فاسماعيل باشا قصد اعادة سلطته الشخصية باستخدام المبدأ الدستوري مؤقتًا والتظاهر بالميل اليه لان التداخل الاجنبي كان يهدد سلطته بالخطر. وقد كان من غرائب الدهر ان يرى المرء اسماعيل وهو عنوان الحكم الاستبدادي على أشد أنواعه متظاهراً بحب الدستور مدعيًا انه لا تسمح له الذمة بمخالفة ارادة الشعب. وأغرب من هذا انه كان قبل هذه الحادثة بقليل يعلن عجزه التام عن وفاء ديونه ولكنه انقلب انقلاباً سريعاً حتى انه لما عرض وكلاء

الدائنين عليه رأياً يفيد عجزه عن الدفع أنكر ذلك الرأي ونبذه وهزأ به أمام العالمين . ولكن أغرب المضحكات في هذه الرواية الهزلية قولهم ان فلاحى مصر الذين كانوا يذنون من مظالم اسماعيل ويطلبون الخلاص منها بقطع النظر عن نتائج خلاصهم أو تأثيره في المصالح الاخرى قاموا يومئذ يضحون كل نفيس حتى لا يلصق ببلادهم عار الافلاس . ومن البديهي الذي لا ريب فيه ان جمهور المصريين كان جاهلاً تمام الجهل بكل ما جرى في تلك الايام ولكن النواب فهموا بعض الشيء من هاتيك الامور . فهموا أولاً ان الخديوي أراد ان يعربوا عن رغبتهم في ايجاد حكومة دستورية لم يفقهوا حقيقة معناها ولكنهم قيل لهم ان الدستور أفاد أقطاراً اخرى ولم يكن من شؤونهم استقصاء الحقيقة والعلم بفرض الخديوي في مطالبتهم بذلك الادعاء . فسواء أفاد الدستور أو لم يفد في مصر انهم علموا نية الخديوي وأطاعوه . وفهموا ثانياً ان جل المتاعب التي أصابت البلاد يومئذ نشأت عن الديون واستحقاق المبالغ الكبرى للاوروبيين وكانوا قد رأوا ضرر التداخل الاوروبي في بلادهم ولم تظهر لهم الحسنات فلم يصدقوا ان هذا التداخل يمكن ان يراد منه نفع المصريين . ثم قيل لهم ان التداخل الاخير كان المراد منه نزع امتيازات الاغنياء الذين هم من جملتهم فلم يلزم بعد هذا عناء كبير لاستمالتهم الى جانب الخديوي العامل على محاربة النظام الاجنبى الجديد . هذا غير ان بغضهم الدينى للأجانب كان ضامناً لسيرهم في ذلك السبيل .

ويناب على الظن انه لو عدل اسماعيل باشا عن طلب المجلس النيابي واكتفى في محاربة الاجانب بقوة الكره العام السائد بين المصريين للأجانب

وقوة التعصب الديني لكان عمله أقرب الى رغائب المصريين وأميلهم لان الاستعانة بهذه الاميال كان أضمن للفوز ونيل التعضيد القلبي من كل برهان يأتيه على نفع الدستور والدستور غريب عن كل ما ألف أهل بلاده . والحق يقال انه لم يدرك مراد الخديوي من التعلق على ذكر الدستور غير أفراد قليلين

ولكن اسماعيل باشا لم يلجأ الى مثل هذه الوسائل ولم يتسلح بمثل هذا السلاح الا في نادر الاحوال . ذلك لانه لم يكن ذا تعصب وكان قد ذاق مرارة التعصب الديني وعرف أخطاره فهو كان يخفي آثار هذا التعصب بوسائل العسف والاستبداد كلما لاح له اثر في البلاد . ولم يشتهر الرجل بتعبده واسلامه فهو لولا خوف الناس من عواقب العصيان وقضاء المصالح عليهم بطاعته لما أطاعه منهم فريق المتدينين من المسلمين . ثم ان مصلحة الخديوي قضت عليه ألا يتطرف في الاستعانة بمثل هذه الاميال والعواطف ولا سيما اذ كان يعرف ان كل استعانة بتعصب الاهالي تفقده ميل أوروبا وتهيج مخاوفها وفي ذلك الخطر الاكبر . فالاتقلاب الذي أراده كان أقرب الى التمام وأقل خطراً لو هو اتاه من طريق المتدينين وجعل حجته طلب الشورى والدستور . على ان هذا لم يمنع أنصاره في البلاد من العدل حسب أهوائهم وأميل انفسهم فقد كتب السر فرانك لاسل يومئذ « ان جماهير كبيرة من الاهالي المتعصبين اتوا مصر ويمكن أن يصبحوا مصدر خطر صحيح » ولم يكن من الحكمة أن يتمادى الخديوي في الاشتراك العثي مع رعاياه الجهلاء فيما كانوا يرون ويريدون بل ان الصواب وقوفه موقف الحاكم المستنير المرتقي العامل بارادة الشعب والمتوسط بين التعصب الاسلامي والتمدن الحديث

ان اسماعيل باشا استخدم الوسائل الخطرة لانه بدأ بتخريض الضباط على التمرد في جيشه ثم حاول أمراً لا يوافق طباع الاهالي وهو اقتباس نظام الدستور والشورى وفي ذلك خطر ظاهر على صاحب القوة المطلقة لان الجنود شعروا بقوة نفوسهم ولانه لا بد من وجود أفراد قلال بين الشعب الجاهل يمكن أن يتمسكوا بوعد الخديوي ويطالبوه يوماً بالدستور الذي حمل العامة على اقراره وهي لا تفقه مغزاه . فالزراع الذي زرع يومئذ اثراً ثمرأ بعد ذلك في تاريخ القطر المصري

على ان فوز الخديوي كان في ظاهر الامر تاماً ساعة هذه الحوادث لانه للاح للناس ان أوروبا ستعد اجماع الامة المصرية على طلب نعمة الدستور من الحقائق الثابتة . وظهر أيضاً ان الخديوي قاوم حكومتين عظيمتين وتخلص من المستشارين الاجانب في حكومته فعين مكانهم رجالاً يطيعونه طاعة عمياء وينفذون أوامره ولو أصبحت حكومة البلاد دستورية . وظهر ان دول اوروبا يمكن أن تلقي النصائح على الخديوي ولكن تنافسها يمنع اشتراكها فلا خوف من عمل عليه كبير . ولكن اسماعيل تطرف في نسبة البسطة الى أوروبا لان أقل أهلها علماً بأحوال الشرق لا يجوز عليه مثل هذه الامور . على ان فوز الخديوي كان ممكناً مع كل هذه المساوىء لو ان مشروعه المالي بني على قاعدة صحيحة ولو امكن له أن يدفع ديونه لما بقي سبيل الى التداخل الاجنبي . ولكن مشروع الخديوي كان لسوء حظه محالاً لا يمكن تنفيذه فسقط برمته وأصاب الخديوي من سقوطه مصاب كبير



الفصل السابع

تقرير اللجنة

ابريل سنة ١٨٧٩

* *

اتلان الافلاس — مبادئ التسوية — راتب الخديوي — الضرائب العشورية — قرض الرزنامة — قانون المقابلة — تخفيض الضرائب — الاتفاق مع الدائنين — اراء في التقرير — استقالة أعضاء اللجنة — مشروع الخديوي — عود الى النظام السابق — اقامة قضية من صندوق الدين على الحكومة المصرية — سفري من مصر

* *

كانت لجنة التحقيق توالي الاجتماع في خلال هذه الحوادث حتى تعد مشروعاً لتسوية الامور المالية . ولا حاجة الى الدخول في باب كل المسائل المعقدة التي عرضت على هذه اللجنة ولكننا نبسط هنا النتائج التي قررها الاعضاء .

بدأ أعضاء اللجنة تقريرهم^١ بالقول ان الحكومة المصرية مفاصة وان انلاسهها بدأ في ٦ ابريل ١٨٧٦ وهو يوم توقف الخديوي عن دفع المستحق على الحكومة . صحيح ان فائدة الدين دفعت بعد ذلك اليوم وانه استهلك مبلغ ٢٦٤٥٠٠٠ جنيه من الدين وان الحكومة اشترت أوراقاً بأثمان تختلف ما بين ١/٣ و ٤٣٦٣١٪ وجملتها ٤٨٥٨٠٠٠ جنيه ولكن عجز الميزانية في عاين ١٨٧٧ و ١٨٧٨ بلغ ٢٨٢٢٠٠٠ ولذلك كانت زيادة الدين السائر عن جملة المال المخصص

(١) أنا الذي حرر الصورة الاولى من هذا التقرير ثم أدخل عليه تعديل كبير قبل ان أقرته اللجنة نهائياً . وقد هذب الموسيو بلنير لفته لانه كتب بالفرنسية

للاستهلاك مبلغ ٢١٧٧٠٠٠ جنيه . وقد ورد في تقرير اللجنة « انه اذا دفع القسط في هذه الحالة كان الدفع عبارة عن توزيع فوائد وهمية وقد علمنا بالاختبار ماذا يصيب الجماعة التي تسير في مثل هذا السبيل لانها تظهر بمركز حسن باهر حتى ساعة الخراب المحتم » والصحيح ان أصحاب الدين والذين يدفعون الضرائب أصابهم الضرر معاً من تأخير الاعتراف بحقيقة الحالة فلم يكن أذن من علاج وافٍ غير الاعتراف بالحقيقة . الشروع في الاصلاح بعد هذا الاعتراف لان البلاد ينزف دمها عن آخره بالطرق المتبعة الآن كما قال الموسيولينيير ولا بد من الاعراض عن كل وسيلة مؤقتة مثل التي عولوا عليها للتظاهر الوهمي بوجود المال . ولا بد أيضاً من تقليل المصروفات السنوية الى حد ما في طوق الايرادات . هذه حقائق اعترف بها جماعة من نوابغ الاوروبيين الامناء وفي جملتهم وكلاء أصحاب الدين فكان اعترافهم بها أمراً كبيراً

ولما تحقق اعضاء اللجنة ان الحكومة المصرية لا تقدر على دفع المطلوب منها كله طفقوا يقررون مباديء التسوية مع اصحاب الدين وهم عالمون ان انصاف كل ذي حاجة من ضروب المحال وورد في تقريرنا « ان الطرق التي سارت عليها الحكومة حتى الان تجعل القسط محالاً في اجابة جميع اصحاب المصالح وغاية ما تؤمله من النظام الجديد ان يقسم الظلم بين الفريقين ويراعي الذمة في هذه القسمة على قدر الامكان »

وعلى ذلك قررت اللجنة ثلاثة مباديء : — أولها أنه لا يجوز الحكم على أصحاب الدين بتضحية شيء من مصالحهم حتى يضحى المدينون كل ما يمكنهم تضحيته وورد في التقرير « انه لا حاجة عملاً لاقامة الدليل على صحة هذا المبدأ

وعدله » لانه كان مبدأ الانصاف والعقل. ولكنه نشأت صعوبة في تطبيقه لانهم جعلوا يتساءلون عن هو المدين الحقيقي. وظاهر من الوجه الادبي ان المدين الحقيقي هو الخديوي لانه قضى اموالاً كثيرة يتصرف، باموال مصر على ما يشاء ويهوى ولا حساب عليه ولانه اقترض الملايين ولم يشاور الامة التي قضت الاقدار ان يكون اميرها بحق الارث ولم يراع مصالحها و أميالها في الاقتراض ولكنه جرّ تلك الامة معه لسوء الحظ وهي لا جناح عليها بحكم العقل لانها لم تؤخذ رأيها فيما فعل الخديوي. على انه لم يكن بد من وقوع نتيجة فعله على الامة ولوان في هذا الحكم جور ثقيل. وقد قضت السياسة والسداد المالي معاً بان يكون تطبيق هذا المبدأ قرين التروي والاعتدال ولذلك ورد في التقرير انه يتختم وضع بعض الحمل على أهل مصر « ولكن تحميلهم فوق طاقتهم يعد مخالفاً للمصالح العمومية بلا مرأى. وسيظهر من ختام هذا التقرير اننا نقترح تخفيف احمالهم تخفيفاً ظاهراً في الحال »

وأما المبدأ الثاني وضعته اللجنة فهو العمل على قاعدة القانون المصري فيما يخص مواد التصرف باملاك الرجل المفلس حين تقرر درجة الخسارة التي يجب ان تلحق بكل فئة من الدائنين

وأما المبدأ الثالث فهو اعتبار كل قرار للجنة نافذ المفعول على جميع الذين يتعلق بهم الامر رضوا به او لا. ذلك لان اصحاب الدين كانوا جمعاً غفيراً ولان مصالحهم كانت كثيرة الشعب والتضارب حتى ان الاجماع على تسوية اختيارية كان من فروض المستحيل لان الاختيار يجعل في طوق فئة قليلة منهم ان تبطل مزية كل تسوية او قرار. فلم يكن لنا سبيل غير ان نسنّ قانوناً نطلب موافقة الدول كلها عليه ونجعله سارياً على المحاكم المختلطة

في كل الامور

ولما انتهى اعضاء اللجنة من تقرير هذه المبادئ جعلوا ينظرون في مركز الخديوي وحيشته الشخصية . وكان سموه قد تنازل عن معظم اطيان العائلة الخديوية ، وهي التي جعلت رهناً لقرض جديد ارادوا منه تصفية الدين السائر . فلزم بعد هذا ان يحدد راتب الخديوي ويعين مقداره وقد جاء في التقرير بهذا الصدد « انه لا ريب في ان سموه لا يصر على بقاء مرتباته كثيرة على حين انه يطالب اصحاب الدين بتضحية كل مصالحهم في سبيل التسوية » ولذلك عين للخديوي راتب مقداره ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري في العام

واما فرض الغرامة او الغبن على المصريين في سبيل هذه التسوية فقد اعترضته مصاعب جمة وتحتم على اللجنة ان تجزم في ثلاثة امور . اولها هل تزداد الضرائب على الاطيان العشورية . وثانيها هل يعد قرض الرزنامة في جملة ديون الدولة . وثالثها كيف العمل بقانون المقابلة . وكان مستقبل البلاد من وجه مالي يتوقف على حل هذه العقدة الثالثة اكثر من كل ماسواها . ولا حاجة الى التطويل هنا في وصف انواع الاراضي المصرية انما نقول ايضاحاً للقارئ انها كانت عشورية وخراجية ، فاما العشورية فيؤخذ من اسمها ان الضريبة المقررة عليها للحكومة عشر ايرادها وكانت في بدء امرها

(١) بقي للعائلة الخديوية اراض اصبحت بعدئذ ذات قيمة كبرى فقد باع احد الامراء من عهد قريب ارضاً له في مصر بستمائة الف جنيه

(٢) العشوري مأخوذ من لفظ العشر . والخراج في الاصل اسم الضرائب التي فرضها المسلمون بعد الفتح على اهل الذمة

هبات من حاكم البلاد الى اتباعه . واما المال المفروض على الاراضي الخراجية فكان اكثر مقداراً وكان يمكن تغيير مقداره بحسب رأى الحكومة . وكان في البلاد يوم انعقاد لجنة التحقيق ١٣٢٣٠٠٠ فدان عشوري و ٣٤٨٧٠٠٠٠ فدان خراجي من الارض وبلغت جملة المال المدفوع في سنة ١٨٧٧ على الاطيان الخراجية ٣١٤٣٠٠٠ جنيه وعلى الاطيان العشورية ٣٣٣٠٠٠ وكانت ضريبة الاراضي العشورية في الوجه البحري من ١٢٠ قرشاً الى ١٧٠ عن كل فدان وبلغت في بعض الاحوال ٢٠٠ قرش أو زادت . ومتوسط الضرائب الخراجية في القطر كله ١١٦ ، ٢ قرشاً . وأما الاراضي العشورية فاعظم ضريبة عليها بلغت ٨٣ ، ٥ قرشاً عن الفدان وكان اصحابها يدفعون في اكثر الاحوال ضريبة اسمية لا تستحق الذكر ومتوسط العشوري في القطر كله ٣٠ ، ٣٠ قرشاً عن كل فدان . وكان في جملة هذه الاراضي بعض من أحسن ما في القطر وبعض من اقله خصباً ومعظم الخصب الطيب منها في قبضة العائلة الخديوية . وجميع الاطيان العشورية يومئذ ملك افراد من اصحاب القوة واليسار

وقبل ان رفع أعضاء اللجنة تقريرهم أعرب الخديوي عن رغبته في زيادة الضريبة على الاطيان العشورية فجعل الاعضاء يتشاورون في تنفيذ هذه الرغبة وطرق العمل بها فاشاروا بمساحة أراضي القطر على عجل وتعديل الضرائب على طريقة يبطل معها هذا الفرق بين العشوري والخراجي . ولما كان مسح الاراضي يقتضي زمناً طويلاً فهم أشاروا أن يزداد مقدار الضرائب على الاطيان العشورية في الحال ١٥٠ الف جنيه في السنة توزع على اصحابها حسب نوعها وایرادها

ثم تقدمت اللجنة الى قرض الرزنامة فرأى الاعضاء ان الحكومة كانت قد فرضته على الناس بصفة ضريبة ولم يكن في نيتها دفع الفوائد عليه حتى ولا اعادة المال الى أصحابه . ولا سبيل الى الريب في صحة هذا الرأي فان مجلس النواب وافق سنة ١٨٧٧ على ايقاف دفع الفائدة عن هذا القرض فدل هذا القرار على مقدار اتقياد النواب للحكومة وعلى حقيقة ما كان في نية الحكومة أن تفعل مع الذين أقرضوها مال الرزنامة ومال المقابلة معاً

ولم يكن في نية اللجنة ان تعود الى جمع شيء من قرض الرزنامة انما هي أرادت أن تعرف كيف تفعل بالنبي جمع منها الى ذلك الحين . وقد قرر الاعضاء بعد الامعان الطويل ما يأتي بهذا الشأن — قالوا : « تقترح اعتبار الذي جمع باسم الرزنامة ضريبة لان هذا الاقتراح يوافق الغاية الاصلية التي خالجت صدر الحكومة المصرية حين أصدرت الامر بجمع القرض وان يحذف من عداد الديون العمومية » . وقد بنت اللجنة هذا القرار على امرين أولهما ان فيه انصافاً لمصلحة المدينين ولا سيما بعد ان اقترحت اللجنة عدة أساليب لتخفيف وطأة الضرائب على المصريين . وثانيهما انه لو عد قرض الرزنامة ديناً على الحكومة مثل بقية الديون لحال دون العمل بهذا القرار موانع شتى لانه لا يعد دائماً للحكومة الا الذي عنده مستندات تدل على انه أقرض تلك الحكومة مالا فاذا لم تصر اللجنة على هذا المبدأ في اعتبار الديون نشأت المطالب الوهمية وتولدت من كل جانب . هذا غير ان اكثر أصحاب هذا القرض لم يكن عندهم وصل ولا ورقة ولا دليل من أي الانواع على ان الحكومة استلفت منهم مالا ولم تعط الحكومة وصلاً عما

قبضت الا لقلال من الممتازين فلم يكن في وسع اللجنة انصاف كل المكتتبين بهذا القرض ولا سيما الفقراء منهم وهم أولى الناس بالشفقة والالتفات . ولقد كان قرار اللجنة هذا غاية في السداد بالنظر الى الحالة المالية السائدة في تلك الايام

على ان أهم هذه المسائل كلها كان أمر المقابلة وطرق التصرف بها . ولا حاجة الى الاسهاب في نتائج الخراب الذي جرته هذه المقابلة على الحكومة وهي لم يكن لها مسوغ ولا عذر على جباية أموالها من الناس الا اذا استخدمتها في وفاء الديون او قضاء الاعمال العمومية العائدة بالايراد العمومي ولكن هذا لم يكن لسوء الحظ ما فعلت الحكومة . صحيح انها قصدت بعد تسوية سنة ١٨٧٦ أن تفي جزءاً من الدين بمال المقابلة ولكنها أنفقت الاموال قبل ذلك الزمن من حاجاتها المعتادة وظلت الى ما بعد شهر نوفمبر من سنة ١٨٧٦ تدفع فوائد الدين من مال المقابلة المذكور

على انه لا ريب في ان الحكومة المصرية لم تنو وفاء وعدها للذين دفعوا المقابلة فقد وجدت لجنة التحقيق في خلال بحثها ان الحكومة كانت قد أعدت أمراً يقضي « بفرض الرسوم على الاملاك » بعد انقضاء زمان المقابلة وقدروا ان يراد هذه الرسوم يبلغ ٩٠٠ الف جنيه في السنة فظهر من هذا ان الحكومة لم تبطن الصدق والوفاء واتضحت غاياتها تمام الوضوح

وظهر أيضاً ان اعتبار المقابلة ضريبة اختيارية كان من الاوهام والاضاليل فقد ورد في التقرير « انه لا ريب في ان صفة الاختيار في هذه الضريبة لم يكن لها وجود فان دفعها كان جارياً ومعدوداً من الامور المحتمة مثل دفع بقية الضرائب والدليل على صحة هذا القول انه حالما شكلت الحكومة الجديدة أبي الناس من

كل جانب ان يدفعوا المقابلة بدعوى انها فريضة اختيارية «
وعلى هذا فقد رأت حكومة مصر الجديدة انها اذا استمرت على
جباية المقابلة كان فرضها لغاية غير غاية الحكومة السابقة وكان احترام العهود
التي تعهدتها الحكومة للاهالي أمراً لازماً في كل حال. وانه متى انتهى دفع
المقابلة خفض مقدار الضرائب الاميرية على الاطيان الى نصفه لا تجوز
المحاولة في هذا ولا التغيير . ولكن اللجنة ارتابت في مقدرة الحكومة على
القيام بالعهود التي تعهدتها الحكومة السابقة وقررت انه « لا ريب انه مهما
كانت نيات الحكومة الحالية طيبة ورغبتها في القيام بالعهود السابقة صحيحة
فان لوازم الحالة الحاضرة لا تمكنها من العمل بما تريد »

فكان أحسن الامور في تلك الحالة أن تعان الحقيقة بلا وجل ولا
تردد ولهذا قررت اللجنة « ان الوزارة الجديدة لا يتحتم عليها ان تعذ نفسها
مطالبة بتنفيذ مشروع » خبث في أصله وجوهه ويستحيل العمل به
وأشارت بان يبطل جمع مال المقابلة في الحال . فما بقي غير ان يفصل في أمر
الذين دفعوا اقساطاً من المقابلة المذكورة أو دفعوها كلها وظهر من حسابات
الحكومة المصرية ان جملة الذي دفع في هذا السبيل ١ مليون جنيه ولكنهم لما
دققوا النظر في الجزئيات والمفردات رأوا ان الحكومة لم تقبض كل هذا المقدار
الكبير وذلك لاسباب أولها ان مبالغ كبرى دفعت في شكل رجع أو هي
شهادات بما كان على الحكومة من الدين لبعض الافراد. وقالت اللجنة « لا خلاف
في ان اصدار هذه الرجع وقبول الخزينة لها احدث اغلاطاً ومساوئ عديدة
لان بعض الاغنياء تمكنوا بهذه الوسيلة من تحقيق الضرائب المطلوبة
منهم مقدار النصف وهم في الحقيقة لم يدفعوا شيئاً نقداً » ولزيادة الايضاح

تقول ان الحكومة كانت تجري على النسق الآتي : - ان بعض الممتازين من الاكابر تحصلوا على اعتراف من نظارة المالية بان لهم ديناً وهمياً على الحكومة فكانوا يدفعون هذه الورقة الى عمال المالية كأنها نقد يفون به المطلوب منهم على سبيل المقابلة وبهذا كانت ضريبة الاطيان التي يملكها اولئك الاغنياء تخفض مقدار النصف وهم لم يدفعوا في الحقيقة قرشاً . ولم يكن في الامكان العلم بمقدار ما ضاع على الحكومة بهذه الطريقة ولكنه كان ولا ريب شيئاً كثيراً

وهناك أمر آخر هو ان كثيراً من المبالغ التي دفعت للمقابلة وبعضها دفع نقداً كان أيضاً شيئاً وهمياً بمعنى ان هذه المبالغ لم تدفع الا حين اذنت الحكومة للدافعين ان يؤجلوا دفع ضرائب اخرى مستحقة عليهم الى أجل غير مسمى . مثال ذلك انهم اختاروا اربع قرى في مديرية القليوبية ووجدوا ن المطلوب منها لضريبة الاطيان ١٦٤٠ جنيهاً ولضريبة المقابلة ٢٤٧٢ جنيهاً آجلة المطلوب منها ٣١١٢ . وقد جمعوا في سنة ١٨٧٨ من هذه القرى الاربع ٢٢٥١ جنيهاً جعلوا منها ١٤٧٢ للمقابلة و ٧٧٩ فقط للضرائب الاخرى فكانهم أجلوا من الضرائب القانونية ٨٦١ جنيهاً حتى يسهلوا على الناس دفع مقدار المقابلة

كل هذا وقد بقي بعد ما تقدم من البيان مبالغ على الحكومة للذين دفعوا المقابلة دفعاً صحيحاً واقرب الطرق الى الانصاف في هذه الحالة ان يعقد قرض يعطى منه لكل ذي حق من الناس حقه ولكن عقد القرض ومالية مصر على ما قدمنا كان يومئذ من ضروب المحال

وهنا أضرب صفحاً عما اقترحت اللجنة وأسرده الذي تم لانصاف الذين

دفعوا مال المقابلة فقد وجدوا بعد كل خصم جائز ان جملة المطلوب من هذا الوجه ٩٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وأشار الذين وضعوا قانون التصفية في ١٧ يوليو من سنة ١٨٨٠ بان يدفع في كل سنة ١٥٠ الف جنيه لمدة ٥٠ عاماً الى الذين أخذت منهم أموال المقابلة فهم الآن يأخذون فائدة $\frac{1}{4}$ في المئة عما دفعوا الى الحكومة السابقة

وقد قدرت الحكومة في سنة ١٨٧٦ ان جملة الايراد من المقابلة ١٦٥٠٠٠٠ جنيه وكان المبلغ الذي جمعته سنة ١٨٧٧ من هذه الضريبة ١٣٣٧٠٠٠ وفي سنة ١٨٧٨ بلغ مليوناً ولكن لجنة التحقيق ابطلت هذه الضريبة بعد ذلك وزادت ضريبة الاطيان ١١٣٠٠٠٠ جنيه في السنة فكان تأثير هذه التسوية في أصحاب الاراضي العشورية يختلف عن تأثيرها في أصحاب الاراضي الخراجية لان الاراضي الخراجية وجملتها ٣٤٨٧٠٠٠ فدان لم تدفع ضريبة المقابلة بتمامها ما خلا ٢٤٠ الف فدان منها لهذا أصاب معظم أصحاب الاراضي الخراجية خفض في جملة الاموال . وأما الاراضي العشورية فكانت جملتها في القطر ١٣٢٣٠٠٠ فدان منها ٤٨٠ الف فدان دفعت ضريبة المقابلة بتمامها ولكن الدفع اكثره كان بالرجع فهو وهمي غير حقيقي فلذلك كان التغيير الاخير واقعاً أشده على أصحاب هذه الاطيان فانهم فرض عليهم دفع الاموال كما كانت باكملها قبل ابتداء المقابلة وأصابهم بعض الزيادة التي فرضت للتسوية وهي ١٥٠ الف جنيه في السنة كما تقدم القول . كل هذا والذي كانوا يدفعونه أقل من الذي فرض دفعه على أصحاب الاراضي الخراجية وقد أشارت اللجنة بتخفيض الضرائب حوالي ٤٠٠ الف جنيه في السنة تعويضاً للذين دفعوا المقابلة وتقرر حرمانهم من نتائجها الموعودة . وتقدمت

بعد ذلك الى الديون المختلفة ومطالب الدائنين خفضت مقدار الفائدة على الدين الموحد ودين الدائرة السنية والدائرة الخاصة من ٦ الى ٥ في المئة وسوت بقية المطالب والديون

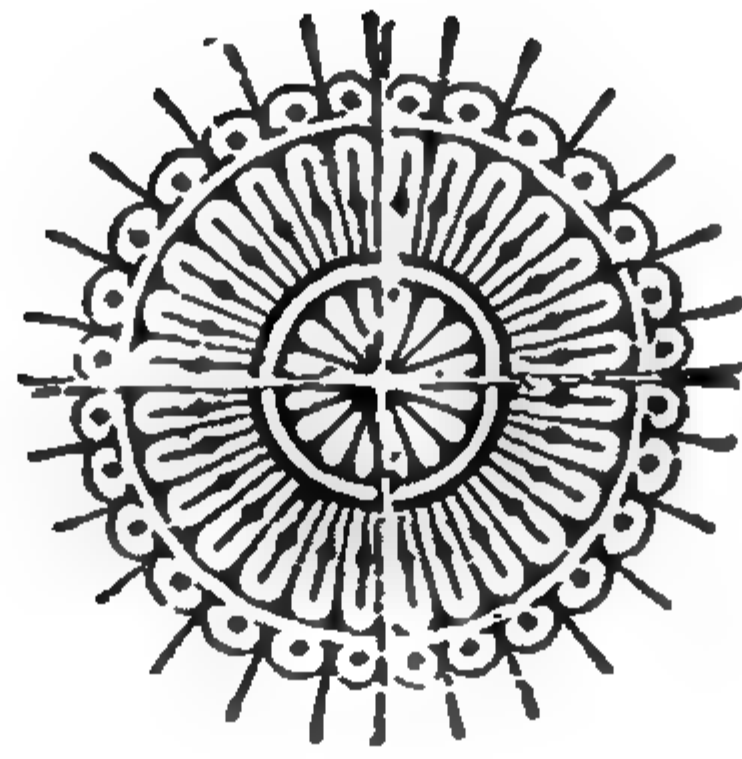
وانتهى اعضاء اللجنة من عملهم بوضع ميزانية عن سنة ١٨٧٩ قرروا الايراد فيها بمبلغ ٩٠٦٧٠٠٠ جنيه والمصروف ٨٨٠٣٠٠٠ فكانت الزيادة ٢٦٤ الفاً . وضمنوا باب المصروف مبالغ ٣١٣٠٠٠٠ لنفقات الحكومة ومصالحها هذه جملة الذي اقترحه أعضاء لجنة التحقيق مرة ١٥ شهراً قبل ان أصبحت قانوناً بعد التمديل والتحويل ولكنه لم يمكن القول باجتياز مصر دور الاضطراب المالي الا بعد مرور أعوام كثيرة . والحق ان عمل هذه اللجنة أول اصلاح حقيقي لمسائل مصر المالية . وقد امضي تقريرها في أبريل أي بعد ان عزل الخديوي نظاره الاوروبين بيوم وكلف شريف باشا تشكيل الوزارة الجديدة فغير بذلك الحالة تغييراً تاماً لانه لم يعد في الامكان اصلاح الامور حسب المأمول ولم يكن تنفيذ الآراء التي اقترحتها اللجنة ممكناً بلا هذا الاصلاح فلذلك استعفى أعضاء اللجنة وقبل الخديوي استعفاهم وأما المشروع المالي الذي أعده الخديوي بالاتفاق مع بعض الاعيان فنشر في ٢٣ ابريل وكان كثير العيوب . من ذلك انهم قدروا ايراد الحكومة بمبلغ ٩٨٣٧٠٠٠ جنيه وهو يزيد ٨٠٠ الف عما قدر أعضاء اللجنة . فكان من المحتم أن يعود الحكم الى عسف الايام السابقة ومظالمها في جباية هذه الاموال . هذا غير انهم اعترفوا بالافلاس ضمناً مع انهم بالغوا في انكار دقولا لانهم خفضوا فائدة الدين الموحد الى ٥ في المئة ووعدوا بالعود الى اكثر من ذلك بعد مدة من الزمان وقد كتب أعضاء اللجنة الى الخديوي يومئذ

يقولون ان مشروعه ينكر إعلان الافلاس ولكنه طمس الحقيقة وأخفاها.
وأهم من ذلك انه لم يرد في المشروع المذكور حد لراتب الخديوي وآل بيته
وبلا هذا الحد لا يمكن الاصلاح الصحيح . فكأنما المشروع بني على أساس
السلطة المطلقة للخديوي وبقاء الامتياز للكبراء

وقد ظهرت نتائج التغيير في خطة الحكومة حالا وكتب السرفرانت
لاس في ١٩ ابريل الى وزارة الخارجية في لندن « ان شاهين باشا نادر
الحرية توجه الى البحيرة والمرجح انه ذهب لجباية الاموال وهو رجل
اشهر مدة خدمته السابقة في الوجه البحري بالقسوة البالغة والفوز التام في
باب جمع الاموال » . وبعد ذلك بايام كتب وكيل قنصلناو انكلترا في
الزقازيق يقول « تسألوني عن سير الحكومة الحالية فاقول انه أردأ من قبل
لان ثلاثة أرباع الضرائب ونصف مقدار المقابلة يجمع الآن بوسائل الجور
والظلم المعتادة . ولما كان الفلاح بلاموسم من القطن أو الغلال يعمل عليه
فقد لجأ الى المرايين واقترض منهم المال بفائدة ٤ أو ٥ في المئة شهرياً ولا سبيل
لديه غير هذا السبيل اذا هو أراد أن ينجو من لسع السياط . وأما الذوات
فلا يدفعون غير المال المقرر وهم في نعمة وهناء . وقد جاء عمر باشا لطفي
مفتش الاقاليم البحرية من عهد قريب وأصدر الاوامر ان تجمع الاموال
بكل ما في الامكان »

وجملة القول أن جميع مظالم الزمان السابق عادت حالما شكلت الوزارة
الجديدة . وكان أعضاء صندوق الدين في خلال ذلك يتشاورون فيما يفكرون
فأروا انه لم يبق أمامهم غير ان يرفعوا قضية أمام الحاكم المخلف على
الحكومة المصرية

ولقد كنت من قبل هذه الحوادث بزمن اتوق الى مبارحة مصر
ولكنني أشغلتني تلك الحوادث وهمتي فترددت بين السفر والاقامة حين
كانت الآمال معقودة بوضع مالية مصر على أساس متين حتى اذا سقطت هذه
الآمال كلها وخابت لم يبق لي ميل الى البقاء في مصر فاستعفيت من خدمتها
وبرحتها يوم ٢٤ مايو سنة ١٨٧٩ . ومن ذلك الحين الى حين رجوعي بصفة
مراقب عمومي لمصر بعد تنازل اسماعيل باشا فقدت مزية الحكم الشخصي
عما حدث في مصر . وقد عين يومئذ موضعي السر اوكلند كولفن عضواً
في صندوق الدين



الفصل الثامن

سقوط اسماعيل باشا

من ابريل الى يونيو ١٨٧٩

* *

حيرة الدول الاوروبية - الدولة العلية - انكلترا - فرنسا - ايطاليا - روسيا - المانيا والنمسا - طلب حكومتي انكلترا وفرنسا اعادة النظر الاوروبيين الى مناصبهم - اباء الخديوي ان يعيدهم - مسألة اعادة المراقبة - اعتراض الحكومة الالمانية على خطة الخديوي - انكلترا وفرنسا تشيران بالتنازل - استغاثة الخديوي بالسلطان - السلطان يعزل الخديوي - ارتقاء البرنس توفيق - اسماعيل باشا يرحل مصر - ملاحظات عن حكمه

* *

ان عزل الخديوي لنظاره الاوروبيين أوقع الدول التي تهمها مصالح مصر في الحيرة وكانت كل دولة ذات شأن تريد أن يكون لها صوت مسموع في تسوية المسائل المصرية على وجه عام . وأما في القطر فان الحالة كانت حرجة الى النهاية ولم يمكن السير على خطة الا اذا تضاربت مصالح الدول وتنوعت الغايات

كان السلطان يخشى أن تمس حقوق سيادته الشرعية وكانت سياسة حكومته كثيرة التقلب والتردد حسب العادة لانها جعلت تتساءل في هل يلزم عزل الخديوي وهل جاءت ساعة العمل على تحقيق الحلم الذي تردد على ذهن كل سياسي من الاتراك منذ انتصر محمد علي بقوة السيف وأحرز لنفسه وخلفائه ملكا يقرب من المستقل . ان خلفه هذا قد تجاوز حدود منصبه

وأساء استعمال القوة فاهل مصر يثنون من مظالمه وقد أثقل نيره ظهورهم
وان اوروبا غير راضية عن اموره وأعماله . أليس يمكن اصلاح ذلك كله
بالغاء القرارات السابقة وارسال وال تركي مع بعض الفرق الباسلة من
ورائه ليحكم البلاد المصرية . وكان المتظاهرون بالود للدولة العلية يهيمسون
بما معناه ان هذا التداخل الاوروبي كله عائد بالضرر الكبير . أليس يمكن
أن يعم مبدأ العزل بسبب سوء الحكم ويتناول أقطاراً اخرى من الغرباء .
أو لم يكن من الجائز أن يجمع الرأي العام وهو يومئذ قوي على ان الذي
اكتشفه أعضاء لجنة التحقيق في مصر يمكن أن يقال عن غيرها ايضاً
من أجزاء السلطنة العثمانية اذا غير اسم البلاد . بمثل هذا تأثرت الافكار
حتى انه خطر لبعضهم أن يهني الخديوي بما أبدى من مقاومة الدول
الاوروبية ويشجعه على الثبات في رفض النظر الاوروبيين . ولكن
انفريق الآخر من أهل السياسة كان يهمس بما معناه ان ماذا تكون حالة
السلطان لو ان الدولتين الغربيتين عزلتا خديوي مصر من عند أنفسهما
متظاهرتين بمشاوراة الاستانة في العزل . انه لو حدث ذلك لفهم أهل الارض
جميعهم ان سيادة الباب العالي على مصر لا تزيد عن الاسم . أفليس الاوفق في
هذه الحالة أن تقوم الدولة في الحال لعمل قبل أن يعمل الآخرون . كل هذا
حمل السلطان وهو حاكم قضت عليه الاحوال أن يتكلم بالفاظ النمدن الغربي
ولكنه سليل الفاتحين الذين استولوا على البوسفور ومبدأ حكمه مثل مبادئ
حكمهم أن يتمهل ويتردد ويترقب الحوادث فلا يقوم بعمل فاصل في حال
من الاجوال

وأما متاعب الحكومة الانكليزية فكانت كثيرة أيضاً لان مصالحها

في مصر كانت تحتم عليها القيام لعمل وترك القعود وكانت تخشى أن تقضي
الاحوال عليها باصرطالما تجنبته السياسة الانكليزية. ذكر أحد نبهاء الانكليز
من ثلثين سنة قبل هذه الحوادث «ان الانكليزي المجاهد في بقاء هذه المحبوبة
بين يديه سيفرز قدمه في وادي النيل ويقعد في مقعد المؤمنين»^١.
فاذا لم تحذر انكلترا كل الحذر تمت النبوة بهذا الشأن واضطر الانكليز أن
يضيفوا الى أحمالهم الكائنة في كل أقطار المسكونة حمل الحكومة المصرية
ولقد حاولت السياسة الانكليزية أن تلتقي عنها الحمل المصري وهي أبداً
سياسة صدق وأمانة ولو انها تخطي في بعض الاحيان ولكن حوادث الايام
كانت أقوى من عوامل السياسة وقد قدر لمصر أن تقع في قبضة الانكليزي
كما قال كنلايك . وفوق هذا فانه تحتم وقوع مصر في يده مع ان البعض
كانوا يقاومون ويخالفون في أمر ذهابه اليها وكان البعض متحجين لا يهيم
ذهب اليها أو لم يذهب ولم يكن في الناس من اشتدت رغبته في ذهاب
الانكليزي الى مصر وكان هو غير ميل الى الذهاب حاول بكل قواه أن
يرد عن نفسه حكم الاضطرار محاولة الصادق الامين . ان المسلمين يومئذ
رضوا بحكم الاقدار وقالوا هو الذي قسم الله لنا ولكن الاوروبيين الذين
كانت الاحقاد السياسية تتنازعهم جعلوا يتوهمون ان في الامر دسيسة
كبرى ورأوا في حوادث مصر ما أثبت لهم خداع انكلترا وتضليلها
وأما سياسة فرانسا فكان همها منصرفاً الى منع الانكليزي من تعزيز
قدمه في ضفاف النيل وكانت مقيدة بمصالح الشركات الباريزية الكبرى
وبغيرها من الامور . ثم ان فرانسا كانت تنفر من دعوة الاترك الى احتلال

(١) كتاب بوتن لكنلايك ص ٢٨٦

مصر من جديد وتعد مثل هذا الدواء أشدّ ضرراً من الداء . وكانت وزارتها يومئذ بصيرة حكيمة رأت انه اذا كان الاحتلال مزدوجاً أي من الانكليز والفرنسيين أصبح ذلك علة دائمة للنقار والخلاف بين الدولتين . وقد رووا أن بسمارك قال يوماً ان مصر ستصبح آفة الوفاق بين انكلترا وفرنسا كما أصبحت بلاد شليسفج وهولشتين بين بروسيا والنمسا

وكانت ايطاليا تحوم حول المسألة . مصر على اشباع مطامعها ونيل حصة من حكومة مصر ولعله كان أوفق لها أن تستخدم قواها في اصلاح حالة الفلاح في تسكانا و نابولي

ولم يكن لروسيا مصالح فهي لزمّت الحياد على أمل أن تجدد امور تفيد في خدمة مصالحها . هذا غير ان سقوط حكومة اسلامية يؤيد مذهبها في ان الشرقيين لا يقدرّون على ادارة امورهم ولما كانت روسيا تعدّ النفس بامتلاك شي من الولايات العثمانية يوماً فهي لزمّت الحذر وجعلت تترقب فرص الزمان . ثم ان روسيا كانت تود النظهر بحماية الدولة العلية من اعتداء الاجانب عليها وتعد ذلك رأس مال لها في باب السياسة وقد قال أحد رجال الدولة الروسية العظام « اننا هشمنا الاتراك المساكين تهشياً عظيماً في الشمال فاقلاً ما ينبغي لنا في هذه الحالة ان نذود عنهم ونحميهم في الجنوب »

وأما المانيا وهي يومئذ تعد دولة واحدة مع النمسا فكانت حتى هذا الاوان قليلة التداخل في امور مصر ولكنها لم يرق لها اتحاد فرنسا وانكلترا في عمل كبير وكان اتفاقهما السياسي موضع الاستهجان في برلين . هذا غير ان بعض الالمانيين صدرت لهم أحكام على الحكومة المصرية من الحاكم المختلة ولا بد من دفع المطلوب اليهم ولا سيما اذا سأل بسمارك يوماً عما تمّ بامرهم

فان صاحب الفيالق والجيش اذا ما وجه سؤالاً وجب أن يسمع الجواب الذي يرضيه

بقي على انكلترا وفرنسا أن تتحملا تبعة التقدم على سائر الدول والشور بما يلزم لاصلاح الحالة وقد ظهر لهما ان اجتناب التداير القصوى مثل عزل اسماعيل باشا كان أصلح فيما اذا امكن الاجتناب لانه اذا أبى التنازل وجب عزله بالقوة واضطرت الدولتان الى اتباع الخطة التي كانت كل منهما تأبأها اباء صحيحاً . وان قيام الخديوي بعزل النظار الاوروبيين كان أمراً غير رشيد فيه من عدم المراعاة والمجاملة لحكومتى انكلترا وفرنسا مافيه ولكنه لم يعد نقضاً لعهد رسمي تعهده الخديوي . فعلى هذا وجب أن تؤتى جميع طرق النصيح والتحذير قبل التعويل على الفعل الاخير ولذلك تفاوضت الحكومتان ملياً في لندن وفي باريس ثم اتفقتا على عمل واحد ضمنه اللورد سولسبري رسالة أرسلها الى السر فرانك كاسل يوم ٢٥ أبريل قال : -

« يعلم الخديوي حق العلم ان الاسباب التي قضت على حكومة الملكة بالاهتمام لشؤون مصر وأحوالها جعلتها تسير على سياسة لا يراد منها غير انماء موارد مصر وضمانه العدل وحسن الاحكام فيها . وقد كانت حكومة الملكة حتى الساعة تعتبر بقاء الخديوي وبقاء العرش لآله من الشروط المهمة اللازمة للغاية المذكورة . كذلك الحكومة الفرنسية اكدت لنا انها على هذه الآراء . فنحن نؤثر اعتبار الذي اتاه سمو الخديوي على عجل سواء فيما يتعلق بتنفيذ الاصلاح في قادم الايام أو بمخطته مع الحكومتين من الامور العرضية غير المقررة نهائياً ونفضل أن نسمع منه في المستقبل ايضاحاً يرضي النفوس عما فعل في هذا الزمان الاخير . وأما اذا ظل سموه على الاعراض عن واجباته

وعهوده السابقة واذا أصر على الامتناع عن قبول النظار الاوروبيين ممن تعرض احدى الحكومتين تنصيبهم فاننا نعلم حينئذ ان الاعراض عن العهود وهو الذي تغلب على أعماله الاخيرة ان هو الا نتيجة خطة مرسومة وغاية مقررة فهو اذا يهجر صداقة الدولتين عمداً ويتبرأ من ودهما. وليس يمكن في هذه الحالة غير ان تحفظ الوزارتان لهما حق الحرية التامة في الفكر والعمل على وقاية مصالحهما وفي اتخاذ التدابير التي تضمن للمستقبل حسن سير الحكومة والاقبال للبلاد»

لما عزل الخديوي نظاره الاوروبيين كان عالماً حق العلم بخطورة فعله واقدامه . وقد كان مراده في أول الامر أن يوافق الدولتين ويقاوميهما حتى انه أمر الضباط العظام في جيشه ان يقسموا يمين « الامانة للخديوي ومقاومة جميع أعداء البلاد وأعداء سموه وبيته » . وقد زادت قوة الجيش في ذلك الحين ولكنه لم يمض الا أيام قليلة حتى ظهر ان تعويل الخديوي على ولاء جنوده كان عبثاً ومحالاً بدليل ما ورد في تقرير السرفرانك لاسل يوم ٢٦ ابريل بعد ان ورد فيه وصف الشقاء والتدمير الناشئين عن تشديد الوزارة الجديدة . قال : -- « وقد بلغني ان معظم الشكوى من هذه الحالة كائن في الجيش حتى انه نمت فيه روح العداء للخديوي . وليس هذا العداء قاصراً على العساكر الذين يجندون من فقراء الناس المتألمين المظلومين انما هو سرى الى الضباط أيضاً وهم ينفرون كثيراً من التداخل الاوروبي ولكنهم يعدون الخديوي سبب ما أصاب بلادهم من الارزاء »

ولما بلغ الاتصال مذكرة انكيترا وفرانسا للخديوي في ٢٥ ابريل انكر فكرة الجفاء وعدم المجاملة وشدد في القول انه لم يقصد أمراً من هذا

القبيل ولكنه أبقى ان يعيد الناظرين الاوروبيين الى منصبهما . والحق يقال ان جميع الساكنين في مصر كانوا يرون يومئذ ان اعادة الرجلين لا توافق ولا تحمد عواقبها حتى ولو تكون اعادتهما من الممكنات . وقد تبع هذا الرد مفاوضة عن أحسن الطرق الضامنة لاشتراك الاوروبيين في حكومة مصر ففكروا بالمراقبة ولكن أملهم بالنفع من اعادتها كان قليلاً لان سلطة المراقبين وهمية غير حقيقية وهم لو اعيد تعيينهم لم تعضدهم قوة ظاهرة ولم يسندهم الخديوي عن ميل اليهم صحيح ولم يلقوا أقل معونة من قوة الرأي العام بل انهم يضطرون الى الاشتراك في العمل مع نظار من باشوات الترك الميالين الى القديم لا يمكن لهم الاتفاق معهم في الرأي فراقبتهم تكون وهمية وتضطر حكومتنا انكلترا وفرنسا فيما لو تم تعيينهم مرة اخرى أن تتحملا في الظاهر تبعة الخراب المالي الذي كان على وشك الوقوع فلماذا عدلوا عن اعادة المراقبة وأصابوا في العدول

والحق يقال ان الناس كانوا يزيدون اعتقاداً من يومهم يوم بأن متاعب مصر لا تنتهي ومشاكلها لا تحل مادام اسماعيل باشا رأس حكومتها وكان فعل الحكومة الالمانية معجلاً للعمل الذي لم يكن بدءاً منه بعد حين . ذلك ان حكومة المانيا أمرت وكيلها في مصر أن يبلغ الخديوي « ان الحكومة الالمانية تعد دكريتو ابريل الذي خول لحكومة مصر وحدها تسوية مسائل الدين وقضى بالغاء الحقوق المعترف بها من قبل بمثابة اعتداء ظاهر على العهود الدولية التي صدرت عند تأسيس القضاء المختلط . وانها تعد ذلك الدكريتو ملغى ولا فعل له ولا حكم على المحاكم المختلطة ولا على رعايا الامبراطورية الالمانية . وحي تلقي على الخديوي تبعة عمله المخالف للقوانين .

واشتركت دول اوروبا الكبرى كلها في هذا الاحتجاج على طرق مختلفة وعلى هذا ظهر ان الاخرة دنت ورفع السر فرائك لاسل باصر اللورد سولسبري، الكتابة الآتية يوم ١٩ يونيو الى الخديوي : —

« اتفقت حكومتا فرانس وانكلترا على نصح سموكم رسمياً أن تتنازلوا وتبرحوا القطر المصري فاذا فعلم سموكم بهذا النصح اتفقت حكومتانا على تعيين مرتب لسموكم يناسب المقام وعلى ابقاء نظام الوراثة الذي يقضي بارتقاء البرنس توفيق من بعدكم . ولسنا نخفي عن سموكم انكم اذا أيتيم التنازل واكرهتم حكومتى لندن وباريز على مخاطبة السلطان رأساً فلا يجوز لكم بعد ذلك أن تؤملوا بالراتب ولا بصيرورة الامارة الى البرنس توفيق ، ولا يخفى ان البرنس عبد الحليم كان الوارث الشرعي للامارة حسب القانون الاسلامي ولكن فرمان ٨ يونيو سنة ١٨٧٣ جعل الارث للبكر وبكر البكر وقد نال الخديوي هذا الحق من السلطان ببذل الاموال الوفيرة فكان الخطر من ضياع مساعيه وضياع الحق على بنيه كبيراً في هذه الحالة ولا سيما ان أولياء الامر في الاستانة كانوا يميلون الى تنصيب البرنس حليم

ولما أصدر اللورد سولسبري أمره بالاشارة على الخديوي ان يتنازل أرسل أيضاً تلغرافاً شرح فيه الاسباب التي حملت الحكومة الانكليزية على اتباع هذه الخطة فقال « ليس يمكن للمرء ان يراجع الحوادث التي انتهت بعزل الخديوي للنظار الاوروبيين الا ويثبت له ان الخديوي لم يصدق النية في القبول بتخديد سلطته حسب اقتراح اللجنة وانه كان عازماً على اعادة السلطة المطلقة لنفسه حالما يتم له المراد من ذلك الاذعان الظاهر . وقد تمهلت

(١) كانوا قد أرسلوا الى الخديوي كتباً خصوصية بهذا المعنى من أيام قليلة

الدولتان عليه وبقينا زماناً تخيرانه بالرجوع عما فعل وأسرع في فعله ورجتاه أن يعود الى طريق الاصلاح الذي أشارت به اللجنة المختلطة فأبى أن يستفيد من هذا الامهال وهذه الفرصة وعاد فاستعمل مدة الامهال في اعادة الابتزاز والجور اللذين تعودهما

«ولو ا - بلاد مصر لا حصة للدول في تاريخها الماضي ولا نصيب أولو انهما بلاد يمكن الاعراض عن مصيرها ومستقبلها لكان الأولى بالدول والاصوب أن تتحى من الآن وتعدل عن كل تدخل فيما يخص حاكم مصر ورعاياه . ولكن هذا أمر يستحيل على انكلترا ان لم يكن على سواها أيضاً لان موقع مصر الجغرافي واعمال حكومة انكلترا الماضية في سبيل المحافظة على كيانها يجعل تركها الآن واهمالها من ضروب المحال . وان حكومة انكلترا مضطرة بحكم الواجب عليها وحكم المصلحة معاً ان تفعل كل ما في الامكان لايقاف سير المظالم وسيء الاحكام قبل ان تعود بالخراب المادي والفوضى اللذين ظهر من عبر التاريخ الشرقي في الاقطار الاخرى انهما شران لازمان عن سوء الادارة في كل حال

» والذي يظهر من حالة مصر الآن ان الشرف فيها لم يتأصل بعد الى الحد الذي يستحيل معه الاصلاح بالبتر البسيط والتغيير القليل لان العثرة الوحيدة في سبيل الاصلاح هي على ما يلوح لنا أخلاق حاكم مصر وطباعه وهو ذو متاعب مالية لا بد أن تؤدي الى وقوع الظلم . ثم ان اخلافه الوعد يحبط كل مسمى في ايجاد العلاج الشافي من هذا الداء . فلا ريب بعد هذا ان السياسة لا تتغير الا بتغيير الحاكم العام

«وربما كان من الواجب على الدول الغربية أن تعرض هذه الامور على

السلطان الذي ولى الخديوي بفرمان منه . ولكننا قبل الاقدام على عمل خطير كهذا ربما نشأ عنه ضرر بالغ للخديوي ولافراد بيته رأينا من الصواب أن نبليغ هذه الخواطر للخديوي أولاً وان نسهل عليه - بديل التنازل تحت شروط تحفظ شرفه ومصالحه حتى يستقيل من منصب أصبح لا يصلح له بحكم طباعه وأعماله الماضية »

فلما بلغ القنصلان افكار الحكومتين لاسماعيل باشا سألهما أن يمهلاه ريثما يتأمل الامر وفي يوم ٢١ يونيو اخبرهما انه عرض المسألة على السلطان وكان الخديوي يؤمل المساعدة من الاستانة لانه ارسل وكيلا خصوصياً لمواجهة السلطان وانفق الاموال الوفيرة على سبيل الرشوة وكانت مخاوف السلطان قد هاجت من قول بعضهم ان الدولتين الغربيتين تنويان ابطال سيادته الشرعية . لمثل هذا كان الخديوي يؤكد الفوز وظهر حينئذ لبعضهم انه لا بد من مساعدة الاستانة له . ولكن دول اوروبا كانت كلها متفقة في هذا الحين فان النمسا والمانيا وروسيا وايطاليا اشارت على الخديوي بالتنازل وكانت ايطاليا آخر دولة وافقت على هذا الرأي لانها كانت ميالة الى اسماعيل باشا من اول الامر . وقد اضطر السفراء الى التشديد على السلطان في الاستانة حتى يمتنع عن مساعدة الخديوي وكان السلطان يود أن يصدر امر العزل منه فيما لو كان عزل الخديوي أمراً محتملاً فلا يتم ذلك باتفاق الدولتين الغربيتين . وفي ليل ٢٤ يونيو ورد على الموسيو تركو قنصل فرانسا الجنرال خبر من الاستانة فخواه ان الباب العالي عول على عزل الخديوي وتولية حلیم باشا بدله ومع ان هذا الخبر وود بعد نصف الليل فان السرفرانك لاسل والموسيو تركو والبارون دي سورما قنصل المانيا الجنرال توجهوا في الحال الى قصر

الخديوي . وورد في تقرير السر فرانك لاسل قوله « بلغني انه لما شاع في الحريم ان الافرنج طالبوا مقابلة الخديوي في تلك الساعة من الليل حدث اضطراب لا يوصف وتوهمت والددة الخديوي ان في الامر مكيدة لقتل سموه فرجته ألا يقابلنا ولكن الخديوي لما عرف ، ان هؤلاء الافرنج هم قناصل انكلترا وفرنسا والمانيا وان شريف باشا كان معهم أدرك انه ليس من خطر على حياته ورضي بمقابلتنا . وكان سموه بحالة الاضطراب الشديد وعلى وجهه لوائح الدهول حتى خيل لي انه غير عالم بحقيقة الحال ولكنه لما طلب اليه أن يستقيل ثبت على الالباء ثباتاً تاماً »

وظل الخديوي يمانع في التنازل حتى ٢٥ يونيو حتى انه أعد مشروع امر عال بزيادة الجيش الى ١٥٠ الف مقاتل وجعل القوم يبحثون في أمور بعيدة مثل اغراق البلاد الواقعة حول الاسكندرية ولكن الخديوي أدرك أن قوته زالت حتى انه نقل كثيراً من تحفه ومثمنات قصوره الى اليخت الراسي في الاسكندرية

وكان السفراء في الاستانة دائئين على الضغط حتى نالوا مرادهم ومن غايات الدول يومئذ أن يكون البرنس توفيق خديوي مصر بعد أبيه وليس البرنس حليم فلذلك أرسل الصدر الاعظم تلغرافاً في ٢٦ يونيو الى مصر باسم « اسماعيل باشا الخديوي السابق » وفيه العبارة الآتية

« ثبت ان بقاءكم في منصب الخديوية لا يثمر غير زيادة المتاعب الحالية وتجسيمها فلذلك عزم جلالة السلطان بناء على قرار مجلس وكلائه أن يعين دولة محمد توفيق باشا في مسند الخديوية وصدرت الارادة السنية بذلك وأرسل نصها الى دولته بتلغراف آخر . فادعوكم الى الخروج من ادارة

الحكومة عملاً بأمر جلالة السلطان «
وأرسل حينئذٍ تلغراف آخر الى البرنس توفيق باشا بتعيينه خديوي
مصر . وعند ذلك ثبت ان كل مقاومة تالية لا تفيد فارسل الخديوي وراء
البرنس توفيق وسلمه الامارة امام نظار حكومته . ويقال ان مشهد التسليم
هذا كان مؤثراً لان الاب وابنه معاً أظهر امارات الانفعال

ولما كان الاسراع في تنصيب الخديوي الجديد من لوازم الحال فقد تم
الاحتفال به في الساعة ٣٠ - ٦ من يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ أي في نفس
النهار . وكتب السرفرانك لابل تلغرافاً الى اللورد سولسبري ورد فيه انه
« أطلقت المدافع في هذا المساء اعلاناً بارتقاء البرنس توفيق الى منصب
الخديوية وجرت تشريفات في القلعة حضرها جميع القناصل ووكلاء الدول
وعمال القنصليات ونظار الحكومة ورؤساء مصالحها وجمع غفير من الاهالي »
وكان بعض الناس قد احتشدوا في شوارع العاصمة ولكن الامر تم بسرعة
تامة حتى ان اكثر الناس لم يعلموا بعزل اسماعيل باشا حتى سمعوا مدافع
القلعة تدوي اعلاناً بارتقاء خلفه

بقي أمر آخر رأوا لزومه هو ان الخديوي السابق يهجر القطر المصري
ولا يبقى فيه فاشار بعضهم بذهابه الى الاستانة والبعض ذكروا أزمير ولكنه
عزم بعد الامعان على اختيار نابولي حيث عرض ملك ايطاليا عليه قصرأ فيها
وعلى ذلك فان اسماعيل باشا برح مصر الساعة ٣٠ - ١١ من يوم ٣٠ يونيو
وتوجه الى الاسكندرية وأشار بالألا يكون وداعه رسمياً فلم يحضر لوداعه
في المحطة أحد من وكلاء الدول ولكن الاهالي احتشد منهم جمع كبير .

وكانت سيدات الحريم في عرباتهن خارج المحطة وقد لبسن السواد وعلا
انحباهن بين العباد . . وجاء اسماعيل باشا الى المحطة فالتقى خطاباً على السامعين
قبل أن يدخل عربته قال فيه انه راحل عن مصر وقد ترك ابنه فيها تحت
وصايتهم . ثم تقدم الخديوي الجديد وودع والده واخوته الذين سافروا مع
والدهم اسماعيل باشا وقد قال أحد الذين شهدوا هذا المنظر « انه كان مؤثراً
الى الغاية حتى انه لم يبق واحد من الناظرين الا وهو يذرف الدمع السخين »
وقام اسماعيل باشا من الاسكندرية في يخته المحروسة فكان في تلك
الباخرة حسب تقرير المستر كلفرت وكيل قنصلاتو انكلترا « جمع غفير من
الموظفين والتزلاء الاوروبيين جاؤوا ليوذعوا اسماعيل باشا فكان سموه يلقي
من الناس احتراماً واجلالاً في كل مكان سواء في البر أو في يخته . ومع ان
اثار الانفعال الشديد كانت بادية على وجهه فانه تحمل الشدة وفعل فعل
الرجال وابتم للمودعين شاكراً لطفهم موجهاً بعض الكلام الرقيق الى
كل منهم مصافحاً لجميع المودعين »

وهنا أقول انه اذا كان حكم اسماعيل باشا سيئاً فان سقوطه كان شريفاً
ولا بد ان أشد الناس عداءً له رثوا العزيز ذل ورجل سقط من المقام الاعلى
مثل ذلك السقوط . ولقد صدق باكون في قوله « من الذي رأى أياماً أشد
من رجل سار في مأتم شهرته وعزه وهو مازال حياً يرزق » وكل ذي خيال
رأى المحروسة في ذلك اليوم مقلعة من الاسكندرية عاد الى ذهنه ذكر عبر
الزمان وشهد حادثة من اكبر حوادث الدهر ضاع فيها الحظ الوفير
ربما كان عهد الحوادث التي جرت في أيام اسماعيل باشا قريباً لا يمكن
معه الحكم بلا غرض . وربما كنت خالياً من جميع الصفات التي تلزم لاجتناب

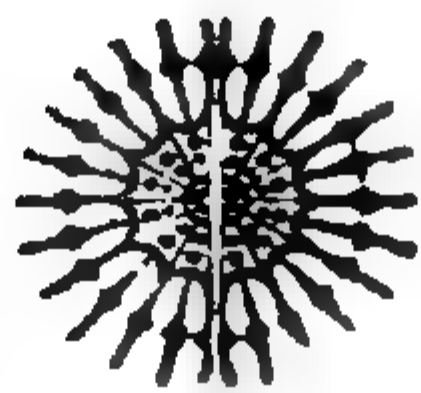
الغرض والحياد التام . ولكنني لست أشعر بغرض في نفسي أو ميل معلوم في هذه المسألة فقد انتقدت عمل اسماعيل باشا في رواية هذا الكتاب ولكنني لست كارهاً للرجل كرهاً شخصياً بل اني كان يخلج صدري الاشفاق في كل حالة بدل الغضب ولطالما رأيت انه لو وقع اسماعيل باشا في أيدي رجال أحسن من رجاله في بدء حكمه لتغير تاريخ القطر المصري ولعله لم يقيم في الارض رجل خبر اكثر من اسماعيل باشا حالة الوحدة وبعد الاصدقاء عن الذي يخدم مصالح نفسه وهو في مركز القوذ فان تصرف الذين كانوا يتلقونه ثم يغمون من رضائه يقل في جنبه الدم والهجاء . وأما هو فانه استحق اللوم الشديد ولكنه كان ذا صفات تخفف جرمه في عيون المنصفين . انه أراد أن يدخل التمدن الاوروبي الى مصر على عجل ولم يكن ذا علم بشروط هذا العمل الكبير ولا اختبار لاسالييه . هذا غير انه نشأ بلا تهذيب ولا تعليم على الاطلاق فقد ذكر المستر ناسو سنيور انه لما كان راجعاً الى أو. وبافي سنة ١٨٥٥ التقى بحوذي انكليزيا كان خادماً لاسماعيل باشا فقال له الرجل في جملة أقواله وهي صحيحة بلا مرأى - « كان اسماعيل وأخوه مصطفى في باريز يشتريان كل ما يريان وكانا مثل بقية الاولاد يتبعان العربات الفاخرة كالتى تقتنيها الملكة فكتوريا أو امبراطور فرانساً ثم يهملانها فتتلف من عدم الاعتناء . . . وكان أحب الناس اليه خادموه من أولئك الغلمان الذي يأتونه بالدخان ثم يقفون امامه والايدي على الصدور . فكان في بعض الاحيان يجلس الى ديوانه ويدخن ويحدث هؤلاء الغلمان عدة ساعات متوالية عن النساء وما يشبه ذلك . . . ورايته مرة يحاول قراءة رواية فرنسية

ولكنه كان يظل نحو ساعتين في مطالعة كل صفحة . وشهدته مرة أو مرتين يحاول الكتابة وهو يخط الحروف كبيرة مثل خط الصغار في دفاتر الكتابة ولست أظنه كتب جملة برمتها في حياته »^١

ولقد كانت علاقتي الشخصية بإسماعيل باشا ودية وهو أمر يشهد بمرؤته لانه اذا كان في مصر كلها رجل يحق له الشكوى منه فاني ذلك الرجل لاني اشتركت اشتراكاً رئيسياً في الحوادث التي أدت الى خلعه ولا سيما في تعيين لجنة التحقيق وهي الضربة التي لم يقم منها مدة حياته . ولكن اسماعيل باشا لم يكن حقوداً . والحكم على اعماله مهما كانت صفة الحاكم وكان زمانه لا يمكن ان يكون في جانب اسماعيل لانه قل بين الناس من تولى منصباً يحسد عليه مثل اسماعيل باشا حين صار امير مصر . كان ملكاً مطلقاً يحكم أمة طائعة وارضاً هي من اخصب اراضي الدنيا وأوتي من القوة والجاء والمال ما لم يؤت مثله الا قليل في الافراد . فاطرح هذا كله والتقاء منغمساً في هوى النفس العاثر بمقام الحاكمين ثم دهاه ذهول كبير وهو قارون مصر الاكبر فجعل يبذر الاموال حتى اذا عزل بطلب الدول الاوروبية لم يكن بين رجال أمته عشرة يربون العزل جوراً ذلك مع انهم كانوا يكرهون التداخل الاجنبي في شؤون البلاد

يغلب بين الملوك المخلوعين ان يتوهموا ان رعاياهم يتشوقون الى عود احكامهم ولست اعلم اذا كانت هذه الخواطر وردت في ذهن اسماعيل باشا فاذا فعل فانه على غلط ميين لانه مات ذكره من يوم عزله وقد اصبح رعاياه يعدون حكمه حلماً مزعجاً مضى واتقضى لولا ان تأثيره باق يؤلمهم ويؤلم

اولادهم واحفادهم على ممر السنين . احتفلوا من عهد قريب في مصر بعيد
محمد علي المثني والاعياد الوطنية يقبلها العقل اذا اعادت ذكرى حادثة
يحمل بالخلف ان يذكروها بالشكر . مثال هذا انه من الطبيعي ان ينسى
الفرنسيس ما لزم سقوط الباستيل من الاهوال ويعدوا تلك الحادثة بدء
عصر جديد ويرفعوا تاريخ الحادثة قدراً فيجعلوه عيداً وطنياً سنوياً . كذلك
المصريون يحق لهم ان يخلدوا ذكر الرجل العظيم الذي جعل لبلادهم
وجوداً ادارياً مستقلاً ولكنه يحمل باهل مصر الحديثة أن يجعلوا يوم تنازل
اسماعيل باشا بحكم الدول الاوروبية عيداً يحتفلون به كل عام لان ذلك اليوم
كان أول عصر جديد فهو حري بان يذكره المصريون وابتناؤهم الى زمان بعيد .
والمأمول ان ذلك الحكم الاستبدادي لا يعود ولكن الخطر من رجوعه
على أحد الاشكال كبير فيما اذا أسرع جيش الاحتلال الانكليزي بالخروج .
فاذا ثبت ان هذا الخطر - أي خطر رجوع الاستبداد - زال تمام الزوال أصبح
التفكير في ابطال الاحتلال الانكليزي من الممكنات . على انه يرجع لجميع
العقلاء المنصفين والعارفين بالحقائق انه لا بد من مرور زمان طويل قبل أن
يتم هذا الانقلاب السياسي

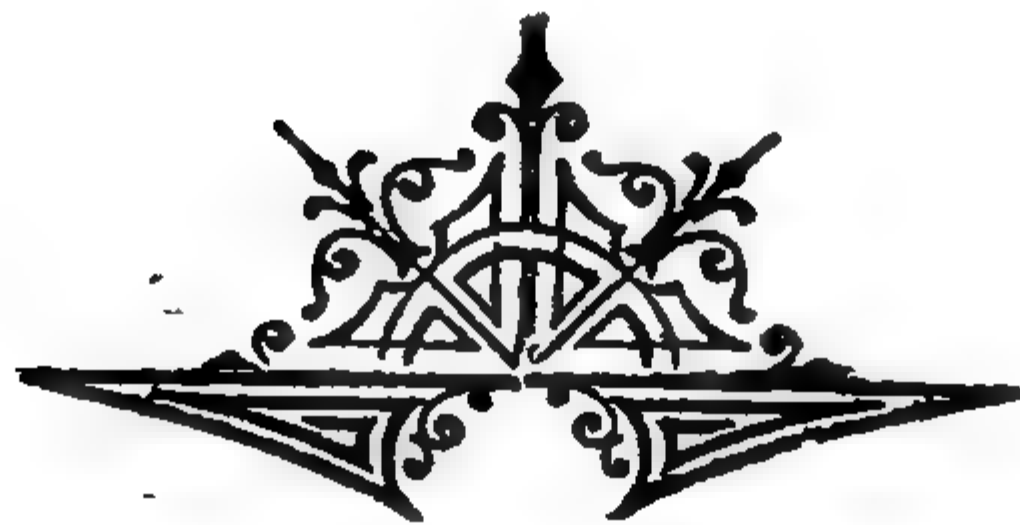


الجزء الثاني

ثورة عرابي

من أغسطس ١٨٧٩ إلى أغسطس ١٨٨٣

« ان بنت مصر سدهى وتدفع
الى أيدي أهل الشمال »
نبوة أرميا ص ٤٦ ع ٢٤



الفصل التاسع

بدء حكم توفيق

من أغسطس الى نوفمبر ١٨٧٩

* *

حالة البلاد — وزارة شريف باشا — الخديوي برأس مجلس النظار — وزارة
رياض باشا — علاقة الخديوي بنظاره — السلطان يلغي فرمان ١٨٧٣ — اعتراض
انكلترا وفرنسا — قانون الوراثة العثماني — حق عقد المعاهدات التجارية وعقد
القروض — الجيش — تقلد الخديوي منصبه — تعيين المراقبين — علاقة الحكومة
بالمراقبين — اقسام الاعمال بين المراقبين — قوميون التصفية

* *

لما عزل اسماعيل باشا زال من طريق الاصلاح المصري أعظم العثرات
ولكن تأثيره السيئ مازال عاملاً الى ما بعد خلع بزمان طويل فكأنما هو
ترك لخلفه ارثاً لزمته اللعنة لان الخزينة كانت فارغة ونظام الجيش مختلاً
متزعزعا وكل طبقات الامة المصرية متدمرة شاكية . كالفقراء يشكون
من جور حاكمهم والاغنياء يتدمرون من وجود الخطر على امتيازاتهم . وكان
الاجانب يشكون لان أموالهم لم تدفع اليهم في حينها ولان الاضطراب الذي
عمّ يومئذ أوقع المتاجر في الكساد . وكانت حكومات أوروبا قد اتفقت
الى حين دفعا للخطر العام ولكن التحاسد الدائم بين أممها كان أمراً لا بد من
ظهوره حالما يبدأ البحث في احدى المسائل المحلية الكبرى . كان المصري يكره
التركي ويسيء الظن به والتركي يسيء الظن بالاوروبي ويبغضه . وكانت مساعد

أوروبا لازمة ولكن العلم بطرق هذه المساعدة وأسلوبها أضفى من عقد الزمان. وكان الناس يؤلون الاصلاح المراد منه تحسين الحالة على غير حقيقته ويسئون الظن بواضعيه. كان رئيس الحكومة أمير شاب في صدره أحسن النيات ولكنه قليل الاختبار فمال من طبعه ومما سمع في ذم حكومة ابيه الى العمل بالقانون وتعميم الامن. ولكن اجراء العدل التام لم يكن في الامكان الا اذا أنشئت محاكم للقضاء منظمة وعين لها القضاة الكفاء. ومعلوم ان الانتقال من الحكومة الاستبدادية الى حكومة العدل والقانون امر يؤلم ويعود بالخطر ولا سيما ان افكار الناس كانت متقلبة من كثرة التحدث بالتغيير والتبديل وقد قال واحد من اكبر اصحاب العقول السياسية في انكلترا «انه ليس من الحكمة ان نجعل الدواء الاخير في دستور الحكومة خبزه اليومي» فان عادة الخضوع التي ورثها المصريون عن اجدادهم طرأ عليها عارض الارتجاج والتقلقل فلم يكن في الامكان ان يسكن هذا الهياج كله في الحال بل انه قدر لمصر ان يصيب حكومتها مصاب اجسم من كل ما حدث في الماضي قبل ان تستقر احوالها وتسير في سبل التقدم بسلام. قال أحد السياسيين المحافظين يوماً في حديث لي معه رأياً ليس بعده رأي في مخالفة اراء المحافظين وهو «ان الشرق يذوب الان شوقاً الى الثورة» وكان قوله صحيحاً لان التغييرات الكبرى من حال الى حال مثل التي كثر حدوثها في الشرق لم تكن من نتائج الثورات بل من دسائس القصور وعمالها. فالمصريون كانوا يومئذ يحاولون تحسين حالهم بحركة لها صبغة وطنية وامال غير واضحة ولا يمكن تحقيقها الا بقيام الجنود حسب عاداتهم في مثل هذه الاحوال. ولكن الحكومة كانت

في خلال ذلك مكبة على العمل وقد لاح للناس انها ستفوز بالمراد فماتهدم
بناء الامل الا بعد ان علت جدرانها وعاد فتدحرج وتدهور الى حضيض
الفوضى والخراب

وقد شرعوا في تنظيم . صالح الحكومة ولزم لهم ان تشكل وزارة وان
تحدد خصائص الخديوي ومتدار تداخله في اعمالها . ولزم ايضا . تعيين حدود
العلاقة بين السلطان والخديوي وان يقرر نوع اشتراك الاوربيين في حكومة
البلاد . وفوق هذا فانه لزم أن توضع قواعد للمعاملة قانونية بين الحكومة
وأصحاب الديون

وعلى هذا ارسل الخديوي الى شريف باشا يكلفه تشكيل الوزارة
فعرض على سموه في الحال هيئة ابي الامير أن يوافق عليها ولذلك قدم الوزير
استعفاه في ١٨ اوغسطس وقبل الاستعفاء . وكان الخديوي يريد ان تبقى
رئاسة مجلس النظار في يده الى حين وقد اوضح للسرفرنك لاسل اسباب
عدم تصديقه على وزارة شريف باشا بقوله « انه عالم انهم سيجعلون عمله هذا
دليلاً على حب الرجوع الى الحكم الشخصي القديم ولكنه اكد لي تأكيداً
انه لا يري الى ذلك وكل ما في الامر ان تقرير المنظمات الحرة الآن لا يوافق
حالة البلاد وان الدستور الذي عرض عليه لم يكن الا تزويقاً خالياً من المعنى ..
وقال انه مسئول عن حكومة البلاد فهو عازم على الاشتغال بها وليس في
نيتة التواري والاستتار وراء دستور من الاوهام » . وأما شريف باشا
فقال للسرفرنك لاسل « انه سره التخلص من عناء الوزارة ولكنه مصري
شق عليه رجوع الحكومة الى الاثرة والاستبداد الشخصي » . وكان في
قصر الخديوي وخارجة كثيرون يودون لغاية لهم ان يعود الاستبداد

الخديوي ولكن رجوع البلاد الى قبضة حاكم ينفرد بالامر مصاب عليها عظيم،

على انه لا ريب في ان الخديوي أصاب في عدم القبول بما عرض شريف باشا عليه لان كل حكومة دستورية في ذلك الاوان كانت صورة ووهما ولم يكن أصلح للبلاد من الاستبداد على شرط أن يقرن بحسن النية والعدل وأن يكون تحت المراقبة الى حد معلوم وأن ينتقى لهذه المراقبة أفراد يصلحون لها بدل أن تتبع طرق أوروبا وهي لا تصلح لحالة مصر وسكانها في ذلك الاوان'. ولكن خطة شريف باشا في هذه الحادثة تستحق الاعتبار لان الرجل كان ذا أمانة واستقامة تامتين وكان عارفاً بمقدار ما أصاب البلاد من الضرر بسبب استبداد الخديوي السابق فلم يصدق ان مجرد تغيير الحاكم المستبد بحاكم آخر يغير حالة النظام الاستبدادي تغييراً جوهرياً فهو أعلى قدر نفسه بما اقترح على الخديوي وبالاستقالة ولم يضره ان رأيه في نظام الحكومة لم يوافق الاحوال في تلك الايام

وقد اختلفت الاراء في النتيجة الناتجة عن تصدر الخديوي مجلس

(١) ان شكل الحكومة الذي وافق عليه انصار الدستور في ذلك الاوان أو تظاهروا بالمواقفة ظاهر من مقال للشيخ محمد عبده سنة ٩٠٣ في كتاب المستر بلنت (التاريخ السري للاحتلال ص ٤٩٣) قال الشيخ «ان سلطان باشا وعديا حضار العرائض من كل اعيان المصريين بدالب الدستور والوعد صحيح لان كل عمد البلاد كانوا ساخطين على رياض باشا لالفائه السخرة التي تعودوا الاتفان منها» وبعبارة اخرى ان رياض باشا الذي تطرف في نصرة الحكم الاستبدادي كان مجدداً في ابطال السخرة المذمومة وكان المتظاهرون بحب الدستور يؤملون تقريره حتى يتمكنوا بقوة الدستور من ابقاء السخرة في البلاد

نظاره ولكن هذه الطريقة لم تدم زماناً لحسن الحظ لان الخديوي طلب رياض باشا وهو يومئذ في أوروبا وكلفه في ٢٢ سبتمبر تشكيل الوزارة على شروط مثل الواردة في مذكرة اسماعيل باشا المكتوبة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ . وبهذا عين رياض باشا رئيساً لمجلس النظار ولكن الخديوي حفظ لنفسه حق رئاسة الجلسات كلما رأى لذلك لزوماً

وقد عاشت هذه الوزارة عمراً أطول من عمر الوزارات السابقة لاسباب أهمها ان خصائص الخديوي والنظار وضعت على قاعدة تتلاءم بأحوال البلاد واتخذت طريقة وسطى ما بين حرمان الخديوي من كل اشتراك في حكومة بلاده وبين الامر المطلق . رأوا انه لا بد من اشتراك الخديوي في الحكومة فاعطوه الحق في رئاسة مجلس النظار كلما أراد ذلك ولكنهم أدركوا انه لا يجدر بالخديوي أن يصبح رئيس وزارته فعلاً لان ذلك يعيد الاستبداد السابق ويوقع تبعه كل أعمال الحكومة عليه بالذات . ومعلوم ان علاج كل خلل يطرأ على أعمال الحكومة هو أن تتغير الوزارة فاذا أصبح الخديوي رئيس الوزارات أيضاً بطل النفع من هذا العلاج وربما طرأ حادث أصبح تغيير السياسة معه مستحيلاً الا اذا تغير الخديوي . على ان الامور كانت عائدة الى ما في النيات فانه لو شاء الخديوي أن يبطل ماورد في مذكرة أغسطس ١٨٧٨ لا يمكن له ذلك ولكنه قبل مبدأ مسؤولية الوزارة وأخلص في القبول ولذلك سارت الاعمال على أحسن منوال وتقررت خصائص الخديوي حسب تسوية سبتمبر ١٨٧٩ . ولكن مصر قدر لها أن تقع في متاعب جسيمة من غير هذا القبول

وأما تحديد العلاقات بين مصر والدولة العلية فانه انتهى بعد مخاضات

شاقة وعناء كبير لان الباب العالي جاهد في سبيل تحكيم أمره وتقوية سلطته على مصر. فانه لما صدر الامر بعزل اسماعيل باشا صدرت ارادة سنية بالغاء فرمان الصادر في سنة ١٨٧٣ فلزم عن فعل السلطان هذا أن يصدر فرمان جديد. وقد مانع الباب العالي ممانعة عظيمة في عرض صورة فرمان قبل اصداره على سفارتي انكلترا وفرنسا حتى اضطرت الحكومتان الى ارسال الاوامر القاضية الى السفيرين في الاستانة ورد فيها ان السلطان ووزراءه ربما أضاعوا بلاد مصر من قبضتهم نهائياً بهذا السعي في زيادة القوة وتحكيم القبضة عليها وكان هذا الانذار حاملاً لهم على التسليم وقبول مبدأ المفاوضة مع سفيري انكلترا وفرنسا في عبارة فرمان قبل اصداره. ثم تلا ذلك مفاوضة في ما يجب وضعه في فرمان الجديد من الشروط

وكان اسماعيل باشا قد نال اربعة امتيازات من السلطان في سنة ١٨٧٣ بفضل ما بذل من المال الوفير في الاستانة. أول هذه الامتيازات ابطال قانون الوراثة الاسلامي وجعل الخديوية للبكر وابن البكر في مستقبل الزمان. والثاني ان مصر أعطيت حق ابرام العهود التجارية مع الدول الاجنبية. والثالث ان الخديوي نال الحق التام في عقد ما شاء من الديون من الاجانب. والرابع ان الخديوي أعطي حق زيادة الجيش المصري الى ما شاء بدون استئذان الاستانة. هذه امتيازات كان السلطان يريد ابطالها الآن. ولم تكن فرنسا وانكلترا على اتفاق تام في كل هذه المسائل لان فرنسا مالت حسب سياستها التقليدية الى أضعاف سلطة السلطان على مصر اذا لم يمكن فصل مصر عن تركيا فصلاً تاماً فهي عارضت السلطان فيما أراد من وضع القيود والحدود الجديدة وكان الموسيو فورنيو سفير فرنسا يومئذ في الاستانة

شديد المعارضة مصراً عليها . وأما انكلترا فانها مازالت وزاراتها المتوالية تأبى الموافقة على أمر يؤول الى تجزئة السلطنة العثمانية فلذلك لم ير اللورد سولسبري داعياً الى مخالفة السلطان في ما أراد تغييره ما خلا أمر الوراثة . هذا غير ان الناطق بلسان انكلترا في الاستانة كان يومئذ السر أوستن لا يارد وهو من أشهر المحبين لدولة الاتراك

وأما مسألة الوراثة فان الدولتين اتفقتا عليها . ومعلوم ان الارث في الشرع الاسلامي للأرشد من أفراد العائلة فهو ولي العهد وقد جرت الدولة العثمانية على هذه القاعدة في كل تاريخها فكانت أبداً علة الحيل والدسائس وقد سفك بسببها دم كثير وما زال شعار السلطان بايزيد القائل « ان موت أحد الامراء أولى من ضياع ولاية » منقوشاً على أحد الابواب في داخل القصر السلطاني في الاستانة . وكان قتل الاحياء من فروع البيت المالك وسيلة عمد اليها ملوك الشرق في كثير من الاحوال تخلصاً من الدسائس والمؤامرات

(١) لا ريب ان قتل وارث السلطنة أوجبسه ولا سيما اذا ظهر منه بعض الاقتدار كان سبباً من اكبر الاسباب الداعية الى سقوط السلطنة العثمانية . مثال ذلك ان السلطان ابراهيم (١٦٤٠ - ١٦٤٨) كان الوارث الوحيد لآخيه مراد الرابع لان جميع السلاطين الاخرين قتلوا عند ارتقاء مراد المذكور . وقد أمر مراد بقتل أخيه ابراهيم هذا حين شعر بقرب المنية وكان ابراهيم قد قضى ٨ سنين في السجن فلم ينفذ أمره . وذكر كريسبي في كتابه (عن الاتراك العثمانيين ص ٣٥٩) انه لما مات مراد جاء ابراهيم وارتقى عرش آل عثمان فاذا هو منغمس بالملذات محب للنفس ذو شرودونهم طال عليه زمان الحبس والرعب الدائم ففقد ما كان فيه من صفات الامراء وانحطت نفسه فكان شريراً سفاكاً للدماء وجباناً من الادنياء

ولذلك أصرت حكومتا انكلترا وفرنسا على إبقاء مبداء الوراثة للبكر وبكره وذ كر ذلك في فرمان الجديد وسلم الباب العالي بما طلبنا وأما مسألة الجيش فقد قال اللورد سولسبري فيها « ان تحديد عدد القوات البرية والبحرية التي يجوز للخديوي أن يبقها ومسألة اعطائه الحق في إبرام المعاهدات التجارية فحكومة انكلترا لا تعارض فيها » ولكن حكومة فرنسا علفت أهمية كبرى على استقلال الخديوي في عقد العهود التجارية وشددت حتى اضطر الباب العالي الى التسليم فكان فرمان الجديد في هذه المسألة صورة منقولة عن فرمان ١٨٧٣ . وفاز الباب العالي بمراده في مسألة تحديد القوات العسكرية لمصر فقد ورد في فرمان الجديد ان الجيش المصري لا يجب أن يزيد عن ١٨٠٠٠ رجل في أوقات السلام

وأما مسألة اقتراض المال فقال فيها اللورد سولسبري « ان حق عقد القروض سهل على حاكم مصر أن يتمادى في الاقتراض ويبلغ الى حد هدد مصر بالخراب حتى انه اذا بطل هذا الحق بأكمله كان ذلك أولى لعمار البلاد لانه واضح لنا ان البلاد لا تحمل ديوناً أخرى بعد الذي استدان على هذا السبيل » . وكانت حكومة فرنسا تود لو يبقى فرمان ١٨٧٣ على حاله ولكنها رأت فتوراً من انكلترا في هذا وكانت قد فازت بمرادها في مادتي الوراثة والمعاهدات التجارية وهما ذات أهمية كبرى فوافقت على نزع حق الاقتراض وعقد الديون من الخديوي

ان الانباء بالقادم أمر عسير ولا سيما في باب السياسة فحكومة انكلترا

وقتل الامراء عادة قديمة فان ياهو أحد ملوك بني اسرائيل لما ارتقى العرش قتل بني أخاب جميعهم وعددهم مئوبون رجلا (ملوك ٤ ص ١٤١٠ - ١١)

لم تقدر على الانباء يومئذ بأن عمل الاصلاح في مصر سيصبح محالاً بعد قليل أو أمراً عسيراً بسبب هذه القيود التي اقترحتها في سنة ١٧٩١ وهي تظنها يومئذ من موجبات السعد والنفع العام . ولكن الاقدار قضت بحدوث هذا وأظهرت ان السياسة الفرنسية كانت مفضية الى تسهيل عمل الحكومة الانكليزية في المستقبل على حين ان انكلترا استعملت كل قوتها في وضع العراقيل امام نفسها وهي لا تدري يومئذ بمصير الامور

ولما انتهت المخابرة بهذه الشؤون صدر الفرمان وتلي في حفلة عمومية في مصر يوم ١٤ أغسطس .

ثم تقدموا بعد هذا الى تقرير الصورة التي يشترك فيها الاوروبيون بحكومة مصر وكان شريف باشا قد كتب عقيب تولية الخديوي الى وكيلي انكلترا وفرنسا يقول انه اذا عين المراقبون حسب ذكره في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ فأموله أن يكون اولئك المراقبون للبحث والتحقيق فقط ولا تكون لهم ساطة ادارية ولا تنفيذية فاجاب القنصلان على هذا الكتاب « ان الحكومتين مستعدتان لقبول الاقتراح باعادة المراقبين وأما خصائصهما وواجباتهما فسيكتب عنها فيما بعد » وعلى هذا فهم اشتغلوا بحل ثلاث مسائل اولها من هما المراقبان، وثانيها كيف تكون علاقتهما بالحكومة المصرية وثالثها كيف يقسم العمل بينهما

والظاهر ان اول هذه المسائل كان أهمها فان العبرة كانت بصفات الرجلين وأخلاقهما اكثر من الوظائف المعينة لهما بمقتضى الدكرية الخديوي . ولا خلاف في ان مركز المراقبين كان محفوفاً بالمصاعب الجمة لانهما فرضت عليهما السيطرة والارشاد مع عدم الظهور بمظهر المرشدين . ولم يكن النجاح

مأمولاً لهما الا اذا اتفقا مع الحكومة المصرية وأحدهما مع الآخر لانه اذا
كثر التداخل الا فرنجي الذي لا يروق للاهالي ولم تظهر فائدة هذا التداخل
في مساعدة مصر على جر المنافع فلا بد من سقوط هذا التدبير مرة أخرى.
هذا غير ان انتخاب انكليزي يكره الفرنسيين أو فرنسوي يكره الانكليز
كان مؤدياً حتماً الى خيبة المسمى من جديد

وقد عين الموسيو بلنير من قبل الحكومة الفرنسية وعرض اللورد
سولسبري على منصب المراقبة بالنيابة عن انكلترا قبلته بعد التردد القليل^١
وأما علاقة الحكومة المصرية بالمراقبين فلم يكن ثمت صعوبة في العمل
برأي الخديوي لانه لما استشارني اولياء الامر واستشاروا الموسيو بلنير
أجبنا ان احوال مصر لا يصلح معها أن يكون في البلاد أوروبيون
يحكمونها رأساً وأنه اوفق لنا أن نعطي سلطة التفتيش والمراقبة والارشاد
وأن نجعل التأثير الشخصي وسيلة في قضاء المراد ولذلك صدر الذكر
بمثل هذا المعنى أي أن يكون المراقبان للنصيحة وتقديم الرأي وأن يحضرا
جلسات النظر ولهما حق اعطاء الرأي على سبيل المشورة ولا حق لهما
بالاقتراع . واتفقوا على انه لا يجوز عزل المراقبين الا بأمر حكومتها وقد
حدث بعد هذه الامور بثلاث سنين حين احتلت البلاد جنود انكليزية ان الناس

(١) كان في عزمي يومئذ ان ادخل مجلس الامة نائباً عن نورفوك واقدم
ساعة الانتخاب فلما قبلت ماعرض اللورد سولسبري عدلت عن هذا العزم . واذكر
اني قابلت المستر غلادستون في ساندزهم سنة ١٨٨٠ وذكرت له هذا الامر فقال لي
اني اصبت كل الاصابة في عدم دخول البرلمان لان جميع المسائل التي يهتم بها حزب
الاحرار حلت وانقضت . ولم يمض الا القليل على هذا حتى اذاع غلادستون بياناً
بشأن استقلال ارلاندا واذهل العالمين

قاموا يتناقشون في من هو المسؤول عما أدى الى الاحتلال أحزاب الاحرار أم المحافظون . والمسألة اليوم من موانع التاريخ لم تكن يوماً من المسائل الجوهرية ولكنه يجدر بي أن أقول أنه لما قام الجدل بين نواب انكلترا بهذا الشأن في سنة ١٢٨٢ أصرّ الاحرار على القول ان سبب الاحتلال كان تحويل المراتبة من عمل مالي الى سيطرة سياسية سنة ١٨٧٩ أي على عهد المحافظين . وقد قال المستر غلادستون في ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٢ « ما هي المراقبة السياسية . اني اؤكد لكم أن هذه المراقبة لم تكن سياسية يومئذ (أي قبل سنة ١٨٧٩) ولم يكن للحكومة دخل فيها لان مجرد اختيار المصريين ان توضع المراقبة الاجنبية على ماليتهم لم يفض حتماً الى التداخل الاجنبي بل انه بقي للمصريين حق التخلص من هؤلاء المراقبين وعزلهم . ولكنكم لما حرمت المصريين من هذا الحق في سنة ١٨٧٩ جعلتم المراقبة الاجنبية شرطاً لازماً في قلب مصر وأقمتم مراقبة سياسية بتام المعنى المراد من هذه الالفاظ » وهي أدلة لا تخلو من الصحة ولكنه سيظهر من الفصول القادمة في هذا الكتاب ان جل التبعة في وقوع الاحتلال راجع الى ما فعلت حكومة المستر غلادستون لا الى تدابير الحكومة التي رأسها اللورد سولسبري قبله

واشتغلوا بعد ذلك بتقسيم العمل بين المراقبين فقد كان الانكليزي منها حسب ذكريتو ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ مراقباً عاماً للإيرادات والفرنسوي للمصروفات . ثم لما عين النظار الاوروبيون كان الانكليزي ناظراً للمالية والفرنسوي للاشغال العمومية فكان الحظ الاوفر من النفوذ في الحالتين للانكليزي وتغيظ الفرنسيون من ذلك فلم يكن من الصواب أو الحكمة

أن نصر على هذا التميز ووجدنا يومئذ أنه إما أن يكون الاتفاق بيني وبين الموسيو بلشير ممكناً أو غير ممكن . فإذا امكن الاتفاق فالتقسيم لا لزوم له ولا يفيد غير جرح العواطف الفرنسية على غير جدوى . وأما إذا لم يمكن الاتفاق فإن سقوط المسمى كان محتملاً لا يؤخره تحديد الوظائف وتعيين الشؤون . وقد تعددت الآراء يومئذ والاقتراحات مثل أن يكون الوجه البحري تحت مراقبة أحد الاثنين والصعيد تحت مراقبة الآخر ثم انتهى الأمر بأن ترك ليحله المراقبان على ما يريدان

وكان أول ما اشتغلنا بحله وضع طريقة المعاملة بين الحكومة وأصحاب الدين أي إشهار الافلاس بطريقة قانونية وكان تقرير لجنة التحقيق قد مهد سبيل التسوية ولكنه تحتم علينا أن نجعل حكمها سارياً على الجميع بلا استثناء . فبعد أن طال البحث والمخاطبة صدر أمر عال في ٢ أبريل ١٨٨٠ بتعيين قومسيون التصفية لتسوية جميع المسائل المالية وتعهدت الدول كلها بتنفيذ قراراته . ثم عين السر رفرس ولسون رئيساً لهذا القومسيون وعين أعضاء صندوق الدين وهم أربعة أعضاء في هذه اللجنة وعين عضو إضافي من قبل فرانسوا هو الموسيو ليون ديروول حتى تكون منزلتها مثل منزلة انكلترا . والحق أن قومسيون التصفية هو لجنة التحقيق السابقة ولكنه وسع مجال سلطته وأضيف إليه عضو ألماني هو الموسيو ترسكوف . وأما المراقبان فلم يعينا في هذا القومسيون لأنهما عدا نائين عن حكومة مصر وأهلها فكان بقاؤهما خارج اللجنة أصوب واللجنة حسب تشكيلها نائبة عن أصحاب الدين . وقد حسبوا أن مساعدة الأوروبيين كانت لازمة للحكومة المصرية بإزاء هذه اللجنة الأجنبية

وعلى ذلك اعتدلت مصالح الحكومة كلها وسويت المشكلات . وحكم
البلاد خديوي جديد . وقررت حدود العلاقة بين الخديوي ونظاره على ما
يرضى الفريقين . وعين لرئاسة الوزارة رجل اشتهر وامتاز بمحاربة المساويء
على عهد اسماعيل باشا . ووضعت حدود العلاقة بين السلطان والخديوي على
طريقة تضمن حقوق الخديوي من المبالغة في التداخل التركي . وظهر ان
اشراك الاوروبيين في حكومة مصر يبشر بالنتائج الحسنة وانه تم على طريقة
توافق رغائب الخديوي . وانتهى الامر بتعيين لجنة لها سلطة تامة على تسوية
جميع المسائل المتعلقة بحكومة مصر وأصحاب الدين . فما بقي غير ان يرى الناس
كيف تسير الحكومة على هذا الترتيب . وبقي كثير من المصاعب يلزم تدليلها
ولكن الحالة على الجملة كانت أحسن طالعا من كل زمان مرّ في تاريخ
مصر الحديث



الفصل العاشر

المراقبة الثنائية

من نوفمبر ١٨٧٩ الى ديسمبر ١٨٨٠

* *

بدء المراقبة -- علاقة المراقبين أحدهما بالآخر -- علاقتها بالحكومة المصرية -- تأجيل دفع الوبركو -- دفع فائدة الدين الموحد باعتبار ٤ في المئة -- مشروع مالي عرضه المراقبان -- ميزانية سنة ١٨٨٠ -- اصلاح النظام المالي -- ثقة الناس بسير المراقبة -- تقارير عن حالة البلاد -- قانون التصفية -- الخطر العسكري

* *

كتبت الى السر ادورد مالت في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وهو يومئذ قنصل انكلترا الجنرال في مصر « ان البدء فيما أظن حسن على وجه الجملة فاذا بقينا على هذه الحالة ستة أشهر امكنتنا أن نهض بالبلاد من وهدتها ونصلح الامور . ولكتبي اسأل الله الا يحدث مدة هذه الاشهر انقلاب في الوزارة أو حادث آخر غير منتظر مما يكثر وقوعه في الشرق لئلا يهدم كل شيء ويحملنا على معاودة العمل من جديد . وقد كان يلزم لنا مرور الزمان واستقرار احوال السياسة على وجه معلوم وهما أمران بجوهريان لبلوغ الغاية ولكنه لم يتم لنا غير الشرط الاول الى زمان قصير

دامت وزارة رياض باشا سنتين تقريباً وقد كتب عنها أحد العارفين الواقفين على الحقيقة قائلاً « انها مع كل ما ظهر من عيوبها كانت أحسن

وزارة رأيها مصر من قبل ومن بعد « وكان لهذا النجاح في سيرها الى حين سببان أولهما ان المراقبين كانوا على أحسن آيات الود والصفاء وثانيهما انها وفقا الى طريقة للمعاملة بين المراقبة والوزارة المصرية

ذكرت من قبل ان القوم تفاوضوا في قسمة العمل بين المراقبين من قبل تعيينها ثم انتهوا بتفويضي والموسيو بلنير ان تقسم العمل بيننا على ما يحلو لنا فخلينا هذه المشكلة على أهون سبيل لاننا لم نحاول أن نحل مشكلة على الاطلاق بل اننا اشتركنا في العمل معاً وكنا أبدأ في اختلاط حيي فلم يكن لاحدنا عمل خص به أو دائرة ينحصر ضمنها ذلك العمل : ولكن موادة الحكومة المصرية كان أمراً أدق وأعسر فان رياض باشا كان تام الاستقامة ونياته محمودة ولكنه لم يكن كفواً لتسوية جميع المشاكل المالية التي طرأت يومئذ بلا معاونة ومساعدة. كان عالماً بحاجته الى مساعدة الاوروبيين ولكنه كان يأبأها وينفر منها مهما كان شكها وأسلوبها. وكان الرجل مصلحاً اعترض اعتراض أهل البسالة على مساوي اسماعيل باشا ولكنه لم يعمل الى الاعتراف بان الاصلاح يلزم فيه مساعدة أوروبا وارشادها فهو لم يسر على معنى المثل القائل « ان الذي يطلب الغاية يرضى بالواسطة » ولم يعد ذلك من القواعد السياسية فلم يكن بد للمراقبين في هذه الحالة من تحمل الاعراض عنها وانكار النفس أي انها تحتم عليها ان بديرا حركة الاعمال من وراء الستار فيتواريان ما يمكن التواري عن الناظرين

وكان من الضروري ايضاً ان تدرك الحكومة المصرية والامة المصرية

(١) كتاب الخديوين والباشوات ص ١٣٤ . كتب هذا سنة ١٨٨٤ أي قبل أن تأتي الاصلاحات التي أدخلت على عهد الاحتلال الانكليزي بشيئ يذكر

ان وجود المراقبين يفيدهما بعض الفائدة وقد قضت الواجبات والحق عليهما أن يكونا بمثابة الحاجز الحصين بين الحكومة ودائيتها لان الحكومة المصرية كانت بلا قوة على مقابلة الضغط الدائم تاتيه الدول الاوروبية في مصلحة اصحاب الدين وبلا علم في طرق هذه المقاومة . فلذلك اتبعت انا والموسيو بلنير خطة الانضمام الى الحكومة المصرية والدفاع عنها كلما اراد الدائنون أن يعتدوا على حقوقها . وكنا نؤمل أن ننال الثقة بهذه الخطة ونتقي مخاوف الوزارة والامة المصرية أيضاً من الاوروبيين لاننا اذا نلنا هذه الثقة سهل علينا أن نجعل الحكومة تعمل برأينا واستعملنا نفوذنا في ما يعود بالخير على البلاد والدائنين

وقد ساعدتنا الفرص على العمل بهذه الخطة فمن ذلك انه استحق دفع أقساط كبرى من الويركو والدين الموحد ولم يكن عند الحكومة مال تدفع منه هذه الاقساط فطابت الينا الحكومة أن نبدي رأينا في الامر بالتلغراف لاننا لم نكن قد وصلنا مصر بعد . وكانت الحكومة تآبى أن تعان عجزها عن الدفع فسألتنا اذا كان عقد قرض جديد يوافق رأينا وكان جوابنا معروفاً خلاصته انه اذا لم يكن في الامكان دفع الجزية أو فائدة الدين يومئذ فان الامر يوجب الاسف ولكن طريقة الزمان الماضي وهي التي تجرت الخراب على البلاد يجب المدول عنها نهائياً . يجب أن يدفع الى عمال الحكومة رواتبهم أولاً فاذا بقي مال للويركو دفع هذا المال وأما فوائد الدين فلا يجوز أن تجبي الضرائب من أجلها مقدماً في حال من الاحوال فاذا استحق القسط ولم يكن المال الموجود كافياً لدفعه دفع قسط منه أو جزء بدل الكل وقد نشر الكتاب الذي أرسلناه من باريس بهذا المعنى وكان من نتائجها

ان دفع الويركو تأخر مدة وأن مبلغ الفائدة عن الدين الموحد لم يدفع على الإطلاق وكان مقدار المطلوب في أول نوفمبر لهذا الغرض ١٩٨٩٠٠٠ جنيه وفائدة هذا الدين يومئذ ٦ في المئة حسب دكريتو ١٨ نوفمبر ١٨٦٦ فلما حل أول نوفمبر السابق ذكره ولم يكن في الخزينة غير ١١٤٧٠٠٠ جنيه وزع على أصحاب الدين فائدة ٤ في المئة فقط

وحال وصولنا الى مصر انجزنا أمراً ذا بال . ذلك أنه جددت مصائب شتى في سبيل تشكيل لجنة لتصفية المسائل الحالية وتسويتها نهائياً وكان الضرر واقعاً على مصر وأصحاب الدين معاً فأشرنا على الحكومة أن تعرض اقتراحاتها على القومسيون المذكور فيما اذا شكل وأن تسير بموجب تلك الاقتراحات بلا تصديق قانوني اذا لم يتم الاتفاق على مثل ذلك القومسيون فقبلت الحكومة اقتراحنا وشرعت في اعداد مشروع معنا لهذا الغاية فلما كان أول يناير سنة ١٨٨٠ عرضنا رأينا في تقرير رفعناه الى الخديوي وقلنا أن الاختبار يدلنا أن العيب الأكبر في كل مشروع سابق لتسوية مسائل مصر المالية كان المبالغة في حسن الظن ولا بد من اجتناب هذا الخطر الآن . وكانت لجنة التحقيق قد عدت فائدة الدين الموحد بمقدار هـ في المئة فرأيت ورأى الموسيو بلنير معي ان الفائدة كبيرة وجعلناها ٤ في المئة فقط . وكان الجمهور قد الف هذا التخفيض فأثر اقتراحنا في السوق تأثيراً حسناً حتى ان سعر الموحد ارتفع من ٥١ الى ٥٦ . وكان لأصحاب الدين ١٦ ٤٠٠٠ جنيه فقلنا في تقريرنا اننا لا نؤمل دفع هذا المبلغ

وتلا ذلك اننا بدأنا باعداد ميزانية عن سنة ١٨٨٠ وكانت لجنة التحقيق

قد قدرت إيرادات مصر بمبلغ ٩٠٦٧٠٠٠ فرأينا ان التقدير جائر ونخفضنا

جملة الإيرادات الى ٨٥٦٢٠٠٠ جعلنا منها ٤٣٢٣٠٠٠ للويركو ونفقات الحكومة والباقي وهو ٤٢٣٩٠٠٠ لفوائد الدين المصري. ثم تناولنا الاصلاحات التي أشارت بها لجنة التحقيق فصدر أمر في ٦ يناير ١٨٨٠ بالغاء ضريبة المقابلة وفي ١٨ منه زيدت الضرائب على الاطيان العشورية ١٥٠ ألفاً في السنة. وفي ١٧ منه ألغى مال الاعناق وكانت جملة ٢٠٥٠٠٠ في السنة. وأعفى المزارعون الذين لا حرفة لهم غير الزراعة من ضريبة الحرف والصنائع. وألغيت الدخولية وأبطلت عوائد الطرق والاسواق والقبان من القرى أيضاً وأما في المدن فبطلت عوائد الدخولية على ١٠٥ أصناف معظمها من الحاصلات الزراعية. وبطلت ٢٤ ضريبة صغرى من مثيرات الاحقاد دفعة واحدة. وتم اصلاح مهم في جباية ضريبة الملح فانهم كانوا جارين حسب أمر صادر في سنة ١٨٧٣ قدر فيه ان كل نفس في مصر تأكل مقداراً معيناً من الملح كل سنة ثم أحصيت الانفس في القرى احصاء تقريبياً وفرضت على كل منها مقادير هذه الضريبة حتى انها أصبحت مثل ضريبة الاعناق يدفعها من اكل ملحاً قليلاً أو كثيراً على السواء ولم تحسب الحكومة حساب التغير الذي طرأ على عدد سكان القرى بعد سنة ١٨٧٣ فلذلك أبطل هذا النظام برمته وجعل الملح صنفاً محتكراً للحكومة

وأبطلت أيضاً عادة دفع الضرائب بالصنف وهي كانت شائعة في بعض نواحي الوجه القبلي وأدت الى مضار كبرى فصار دفع المال الى الحكومة كله بالنقد. ثم تحولنا الى مواعيد دفع الضرائب وجعلناها موافقة للأهالي وأشرنا بتسجيل اسم كل مالك يدفع الضرائب في دفاتر معلومة ومقدار ما عليه من المال وموعد طلب المال منه وربما كان هذا انفع

اصلاح وأهمه فان مقدار الضريبة لم يكن همًا على قلب الفلاح بمقدار هم الموعد الذي تجبى الضريبة فيه . هذا غير ان جهل الاهالي بمقدار ما على كل منهم للحكومة فتح بابًا واسعًا للمظالم والابتزاز . ثم عينت رواتب الصرافين في القرى وكانوا من قبل ذلك يقتضون بعض الذي يجبونه للحكومة . كل هذه الاصلاحات جرت وتمت لان المراقبين والحكومة سارا بالاتحاد والوداد وبذلك فازت المراقبة لانها أحرزت كامل الثقة من الحكومة المصرية . وقد نشأت هذه الثقة عن أن باب أذكر حادثة أدت الى وجودها مع بقية الاسباب . ذلك انه شكلت شركة انكليزية مهمة بين مؤسسيها بعض من أهل الجاه والنفوذ لمشتري سكة حديد المصرية وعرض مندوبو هذه الشركة طلبهم على الحكومة فجعلت الحكومة تتشوق الى الاطلاع على رأي المراقبين في هذا الامر ولا سيما الانكليزي منها فانه لم يخطر لها ان أجنبيًا يسير على غير ما يقدم مصلحة أبناء جلدته في مثل هذه الحالة فلذلك كان عجب النظار كبيرًا حينما قات في المجلس بعد عرض هذه المسألة ان الرأي للوزارة المصرية فاذا هي شاءت ان تأبى طاب الشركة ولا تباع سكة الحديد لم أسألها العدول عن فكرة الالباء . واذا الوزارة أرادت أن تباع تلك المصلحة فاني أدرس دقائق المسألة وأصر على طاب الشروط الموافقة للحكومة . وعلى ذلك أجمع الوزراء في الحال على أن يرفضوا طلب البيع وكنت أتوقع منهم هذا القرار ومن ذلك الحين صاروا يسمعون رأيي ولم ألق صعوبة في العمل بشوري حتى اني كلفت بعد هذا بقليل أن أرى طريقة للتوفيق بين الحكومة ومحل الخواجات جرينفيلد أصحاب مقالة ميناء الاسكندرية وهم كانوا يطالبون الحكومة بتأخرات جسيمة وكانت مسألتهم عسيرة كثيرة العقد ولكنني

وقفت الى حل لها وتسوية أرضت الطرفين في نحو ٤٨ ساعة . وكان امضاء رياض باشا لازماً لتلك المقابلة وقد انتهى تحريرها عند الساعة ٣ بعد الظهر من أحد الايام ووكيل المقاولين يريد السفر في قطار يقوم الساعة ٥ من ذلك النهار بعينه فظننت ان ذلك أمر عسير لان رياض باشا لم يكن قد اطلع على تفاصيل المسألة ولكنتي وعدت بالذي أقدر على فعله وعلى هذا أخذت الكوتراتو اليه وأوضحت له في الحال جملة بنوده فقال لي انه اذا كانت هذه البنود ترضيك فانا عامل بشورك ثم أخذ الكوتراتو ووقع عليه بدون مطالعته .

وقد كتب السير ادورد مالت الى وزارة الخارجية في ٣٠ ابريل ان المراقبين لم يضطروا الى طلب الاعانة من القناصل مدة خدمتهما . وكتب في الصيف من سنة ١٨٠٠ الى قناصل انكلترا في القطر المصري يطلب منهم تقارير عن حالة البلاد فاجاب القناصل كلهم بمعنى واحد « هو ان الناس عامة راضون » بتلك الحالة لان الضرائب كانت تيجي في مواعيدها والفوائد التي يقنضها المرابون خفضت مقدار النصف وارتفعت قيمة الاراضي حتى ان بعضها ضوعف ثمنه وقل استعمال الكرباج

وبين كانت هذه الاصلاحات جارية تغلب أولو الشأن على المصاعب التي اعترضت تعيين لجنة للتصفية فان الاعضاء اتفقوا على رأي بعد المجادلة ثلاثة أشهر وعرضوه على الخديوي فامضاه في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ . وكتب السير رفرس ولسون في ٢٧ ابريل الى اللورد جرانفل الذي خلف اللورد سولسبري في وزارة الخارجية « انه يخشى أن يؤل اختلاف الرأي بين أعضاء اللجنة على مآثر في أثناء البحث الى استمالة الاجماع على تقرير عام فيكون

من وراء ذلك اعتراض وحذر تقللان من قيمة القرار ونفعه ،
ولا حاجة الى الاسهاب في مواضع هذا الخلاف . يكفي أن يقال ان
فريقاً من الاعضاء كان يريد أن تقدر الايرادات تقديراً تراعى فيه
المصروفات بحيث يبقى مقدار من الايراد زائداً ويمكن انفاقه فيما يفيد البلاد
وكان المراقبان مع هذا الفريق من أعضاء اللجنة . وأما الفريق الآخر فانه
راعى مصلحة الدائنين وأراد أن يخفض مقدار المصروفات الادارية ما يمكن
الخفض ثم اتفقوا في الختام على تقدير الايراد لعامي ١٨٨٠ و ٨١ بمبلغ
٨٣٦٢٠٠٠ جنية وجملوه ٨٤١٢٠٠٠ لما يلي ذلك من السنين . وجعلوا جملة
المصروف ٤٥٢٠٠٠٠ ومقدار الفائدة على الدين الموحد ٤ في المئة . وأضافوا
متأخر الديون الصغرى الى جملة الموحد . وأصدروا قراطيس جديدة من الدين
الممتاز بمبلغ ٥٦٠٠٠٠٠ حتى تدفع من الديون السائرة وقسموا أصحاب الدين
السائر ثلاثة أقسام منها القسم الممتاز وقسم أصحاب الحقوق الخصوصية وقسم
الدائنين الاعتياديين فدفعوا الى قسم الممتازين كل مطالبهم واتفقوا على شروط
معلومة مع أصحاب الحقوق الخصوصية خفضوا مطالبهم نحو ٧٠ في المئة .
وأما الباقي فدفعوا اليهم ٣٠ في المئة من مطلوبهم نقداً و ٧٠ قراطيس من
الدين الممتاز فكانت خسارتهم حسب أسعار ذلك اليوم ٨ ٪ في المئة .
وكانت هذه التسوية على الجملة طيبة مصيبة لاعيب فيها غير انهم رهنوا
مقداراً كبيراً من الايراد لهذه الديون وتركوا الباقي تحت تصرف الحكومة
وهو لا يكفي لسد نفقاتها

وعلى هذا تقدمت الاحوال في مصر وأجريت عدة اصلاحات مفيدة
وبطلت بعض المظالم السابقة وتقررت العلاقة بين الحكومة المصرية ودائنيها

على أساس قانوني وصارت فوائده الدين أنسب لحالة البلاد ومواردها ولو
انها ظلت ثقيلة وفيرة . ولكن الجو لم يخل من الكلف السوداء . مثال ذلك
انه وزعت عريضة بين ضباط الجيش مكتوبة بعبارات تثير غضب المسلمين
من الاهالي على المراقبين الاوروبيين وورد في ختامها عبارة فخواها انه ربما
دعت الحاجة الى استعمال السلاح اذا لم يعط المطلوب

وفي خلال هذه المدة أي في يونيو سنة ١٨٨٨ عينت عضواً مالياً في
مجلس الهند الاعلى وخلفني السر اوكلند كولفن مراقباً في مصر . وقد عرجت
على مصر في شهر ديسمبر من تلك السنة وأنا ذاهب الى الهند فظهر لي يومئذ
ان الخطر الاكبر في مصر تولد عن اختلال نظام الجيش ونزوع أفرادها الى
التمرد بعد حوادث ١٨٧٨ . فحذرت رياض باشا من هذا الخطر ونصحته أن
ينصف رجال الجيش ابطالاً للشكوى وأن يشدد في معاقبة كل مغل بالنظام
أو عامل على التمرد فقال لي رياض باشا ان تحذيري لم يكن لازماً لأنه لا خوف
على الاطلاق من جانب الجيش . وظهر بعد ذلك ان مصر سارت في سبيل
الاصلاح وانه لم ينقصها غير الزمن حتى تتوطد دعائم البناء الذي شيد فيها
بالعناء الوفير



الفصل الحادي عشر

تمرد الجيش المصري

يناير الى سبتمبر ١٨٨١

* *

تدمير الضباط — عريضتهم الى رياض باشا — تمرد اول فبراير — عزل ناظر الحرية — غلط الخديوي — تصرف قنصل فرانسوا الجنرال — زيادة التدمير في الجيش — تمرد ٩ سبتمبر — السر اوكلند كولفن — مطالب المتمردين — عزل النظار — تمنع شريف باشا في قبول الوزارة — تعيين وزارة شريف — تعضيد شريف باشا للمراقبة الاورويه — صيرورة عرابي حاكم مصر الحقيقي — في ان الخوف علة سلوكه — الحالة التي اوجدتها الفتنة

* *

كتب السر جون بورنج سنة ١٨٤٠ « ان مركز العثمانيين في مصر حري بالذكور فانهم لهم نفوذاً عظيماً يزيد عن المعتاد وقد نالوا معظم وظائف الدولة وهم والحق يقال اصحاب القوة في كل جرائب البلاد... عددهم قليل ولكنهم يجورون ويظلمون. وأبناء العرب كثار ولكنهم يطيعون ويخضعون » ولكن المصريين زاد عدد العاملين منهم في حكومة بلادهم بعد ان كتب السر جون بورنج هذه السطور غير ان الاتراك ظلوا الى سنة ١٨٨١ هم اصحاب السيادة والحكم كما كانوا في سنة ١٨٤٠. ثم ان الاتراك قلَّ عدد ضباطهم وتقص نفوذهم في الجيش على مرور الايام نقصاً ظاهراً وجعل الضباط المصريون يزيدون عدداً في أيام سعيد وعباس واسماعيل حتى أصبحت كثرتهم خطراً على البقية الباقية من الجراكسة والاتراك

وكان معظم الضباط الذين أُحيلوا على الاستيداع في سنة ١٨٧٨ من المصريين وقد زادت ذمهم وعلت شكواهم لان الحكومة لم تأت في تلك المدة شيئاً لاصلاح حالة الجيش مع انها بذلت المساعي الكبرى في تحسين الادارات الملكية وفازت في بعضها حتى أنضى الامر الى قيام بعض الضباط للشكوى في عريضة رفعوها الى رياض باشا في ١٥ يناير ١٨٨١

وبذلك بدأت حركة اتخذ قيادتها في الحال احمد عرابي وهو مصري فلاح الاصل كان ميرالايء جي الاي ولكن المحرك الاول في حكاية هذه العريضة كان الميرالاي علي بك فهمي قائد ابي الاي وكان هذا الالاي موضع اكرام الخديوي على نوع خاص وهو يحرس القصر . على ان علائق الوداد قرت فتوراً ظاهراً بين الخديوي وعلي بك فهمي في تلك المدة ومن المعلوم ان جفاء الحاكم في الشرق يفضي الى الخطر على الذي يحفوه ذلك الحاكم فلهذا خاف، علي بك فهمي على نفسه وعزم على تقوية مركزه باقامة الدليل على ان الاستخفاف بالمصريين من رجال الجيش فات أوانه وانه لا يمكن لاحد أن يعزله من مركزه أو يبعده عن البلاد بلا وازع ولا حساب

ورد في العريضة التي تقدم ذكرها ان ناظر الحربية وهو عثمان باشا رفقي (لم ينصف في معاملة المصريين من ضباط الجيش ولم يرق أفرادهم حسب الاهلية والقانون فكأنما هم أعداء له أو كأنما الله أرسله ليصب غضبه على المصريين) وقالوا ان بعض الضباط رفقوا من الخدمة العسكرية بلا روية ولا تحقيق قانوني فهم طلبوا أمرين أولهما أن يقال ناظر الحربية من منصبه (لانه لا يصلح لمثل هذا المنصب الرفيع) وثانيهما أن يجري التحقيق عن كفاءة الذين صدرت الاوامر بترقيتهم في الجيش قائلين (انه لا يجوز ترقية

أحد الضباط الا بداعي العلم والاهلية ونحن في ذلك أرقى بكثير من الذين
نالوا الترقيات)

وقد رفع هذه العريضة كل من القائدين (علي بك فهمي وأحمد بك
عراي) بيدها الى رياض باشا . وكان رياض باشا غير عارف بالشؤون العسكرية
لم يتدخل في ماضي أيامه في ادارة الجيش وهو يرى ان ذلك من خصائص
الخديوي ومميزاته فحاول أن يقنع القائدين باسترداد العريضة والعدول عن
تقديمها واعداء إجراء التحقيق فيما شكا الضباط منه ولكن سعيه لم يصادف
قبولاً . ثم مرة أسبوعان والمساعي تبذل في هذا السبيل أيضا وقد عرف
الضباط مدة الاسبوعين ان الخديوي والمحيطين به من الاتراك لم يرضوا
عن عريضتهم بل هم قابلوها بالاستهجان حتى ان رياض باشا جاءته اشارة من
القصر معناها ان التساهل والتردد اللذين أظهرهما في هذه المسألة ربما أوجبا
ربما في ولائه للخديوي ولذلك عزم الوزير على الفصل في هذه المسألة بلا
اهمال فطرحها على مجلس النظار في ٣٠ يناير وهو تحت رئاسة الخديوي .
ومن الغلط البين وسوء التدبير ان تلك الجلسة لم يدع اليها السراوكلندكولفن
ولا الموسيو بلنير . وقد قرر مجلس النظار في تلك الجلسة أن يأبى كل اتفاق
أو تراض مع الضباط وأن يأمر بالقاء القبض على القائدين ومحاكمتها امام
مجلس حربي وأن يجري التحقيق في شكواهما بعد هذه المحاكمة . وعلى ذلك
كتب الامر وأشر الخديوي عليه بطلب القائدين الى نظارة الحربية يوم
١ فبراير

ولما كانت حكومة مصر ممتازة باذاعة الاسرار الرسمية فان القائدين عرفا
على عجل بقرار مجلس النظار فدبرا كل ما يلزم للعمل القادم واتفقا مع بقية

الضباط على انه اذا لم يرجع القائدان بعد ساعتين سار الالايان بكل ضباطهما وجنودهما الى نظارة الحربية وافرّجوا عن القائدين . ثم ارسلت اشارة الى طره بطلب المعاونة من الفرقة العسكرية فيها وطره تبعد ١٠ اميال عن مصر وقد سار القوم على هذه الخطة بلا انحراف فان القائدين طلبا الى نظارة الحربية بدعوى مخابرتهما في شأن موكب كان على وشك المسير احتفالاً بزواج احدى الاميرات فعلا بالامر وذهبا ولكنهما ما عتا ان بلغا نظارة الحربية حتى التى القبض عليهما وبدأت محاكمتهما . وبين هم في هذه المحكمة وصل ضباط الالايين وجنودهما فدخلوا غرفة المحاكمة وعاملوا ناظر الحربية بالاستخفاف والغلظة وكسروا ما في الغرفة من الاشياء واتقدوا القائدين اللذين سارا من فورهما في طليعة الفرقتين الى قصر عابدين وطالبوا الخديوي بعزل ناظر الحربية . وعند ذلك التفّ حول الخديوي جماعة من النظار وكبار الموظفين فأشار بعضهم بالعنف ومقامة المتظاهرين ولكنهم وجدوا انهم ليس لديهم قوة تفيد في المقاومة ولم يبق في العاصمة جنود على الولاء غير اورطة معسكرة في العباسية على مسيرة ساعتين فانها امتنعت عن الاشتراك مع المتمردين بسعي ضباطها الاتراك ولكن اولئك الضباط لم يقدروا على غير هذا اي انهم حملوا الجنود على البقاء مكانهم في ذلك الحين لان اولئك الجنود كانوا عازمين على الامتناع عن محاربة اخواتهم المتمردين فيما اذا امرهم الخديوي ان يفعلوا دفاعا عن نفسه وحقوقه . واما الالاي العسكري في طره فانه زحف على العاصمة حسب الاتفاق السابق ومع ان الحكومة ارسلت اليه الرسل في الطريق تعده بعزل ناظر الحربية وتسأله العدول عن المحي الى مصر فانه تابع المسير وانضم الى الالايين الآخرين

وعلى هذا ظهر ان المقاومة محال فأرسل الخديوي بعد التردد الى القائدين واخبرهما ان عثمان باشا رفيق عزل وان محمود باشا سامي البارودي عين مكانه ناظرًا للحريية فقابل الجنود هذا الخبر بالسرور والبهتاف ثم رجعوا الى ثكناتهم وعاد الامن فاستتب الى حين وبقي البيكان المتمردان في قيادة الالايين بعد ان تشرفا بمقابلة الخديوي وطلبا الصفح عما مضى واعلنا انهما من اصدق الناس ولاء لشخص الخديوي

كانت هذه الحادثة ثانية حوادث التمرد في الجيش المصري وسارت على طريقة الحادثة الاولى لانها بدأت بالشكوى القانونية من امور لم يلتفت اولو الشأن اليها فادى اهمالهم الى التمرد وكانت الخاتمة خضوعاً تاماً لارادة المتمردين . وقد ظهر سوء التدبير في كل ادوار الحكاية وكان معظم الغلط من الخديوي لانه كان يجب عليه ان ياتي أحد أمرين فاما أن يجمع قوة تكفي لسحق الثأرين أو انه يتفق مع الضباط قبل ان تنقلب شكواهم الى ثورة فيما اذا استحال عليه سحقهم بالقوة . ولكنه لسوء الحظ لم يأت احد الامرين بل انه حاول خديعة القائدين واخذهما الى نظارة الحريية لحماكتها مع انه لم يكن عنده قوة تنفذ الحكم عليهما وكان هذا اكبر غلطاته . قال السر ادورد مالت « ان معاملة الضباط على هذه الطريقة كانت اكبر واسطة لنزع الثقة من صدور الضباط بالخديوي وحكومته ولكنها كانت تنطبق على اساليب السياسة الشرقية »

وقد تعلم الضباط المصريون والجنود مرة اخرى من هذه الحادثة انه لا يلزمهم لنيل المراد غير ان يظهروا قوتهم فهم لما شعروا بذلك لم يتأخروا عن التمرد ايضاً جالماً رأوا للتمرد لزوماً . ولكن الذي تم يومئذ بين الخديوي

وضباطه المتمردين بكان بمثابة هدنة بين الطرفين لم تزل فيها الاحقاد والشبهات من الجانبين . كان الخديوي وأعوانه يخافون من حل الاورط المتمردة او ارسالها الى جهة غير العاصمة وكان الضباط يحسبون الحساب لمواقب فعلهم ويخافون مع انهم فازوا تمام الفوز . ونمت في صدورهم المخاوف من الخديوي وسؤ الظن به فجعلوا يقولون انه اذا سنحت له الفرصة النفي العفو الذي اصدره عنهم وقتك بهم . وكانوا يكرهون رياض باشا فوق كرههم للخديوي حتى انهم بدأوا الدسائس والمسااعي بقصد حمل الوزارة على الاستعفاء وكان البارون ده رنغ قنصل فرانس الجنرال مساعداً للضباط في هذه المسااعي كثير الاجتماع بعلي بك فهمي وأحمد بك عرابي فزادت متاعب الحالة وعقدها من تداخله وفعله لان ذلك اضاف دسائس وكيل الدولة الفرنسية الى المشاكل المالية والعيوب الادارية والفتنة العسكرية التي ناءت بها وزارة رياض باشا حتى ان هذا الوزير طلب الاقالة من منصبه ولكنه سئل الا يصراً على الاستعفاء وكتب الخديوي رسمياً الى رئيس جمهورية فرانس يشكو اليه ما فعل البارون ده رنغ فصدر امر الجمهورية بنقله فسافر الرجل من مصر في ٢٨ فبراير . وقد دعا الخديوي كبراء الضباط على اثر ذلك الى قصره وأعرب لهم عن اعتباره الكبير لرياض باشا واطنب في مدح صفاته وكان الجيش قد اعليت رواتب أفراداه وصدر اعلان رسمي بمعاملة كل ضابط بالانصاف سواء كان تركياً او جركسياً او مصرياً فتحسن بذلك مركز الوزارة حتى ان السر ادورد مالت لما قام في شهر مايو لاجازة قصيرة كتب « انه يظن ان الثقة عادة الى الصدور وانه لا خوف على الضباط من الدسائس وانهم جعلوا يقللون الاحتياط الذي عولوا عليه لوقاية

انفسهم ويرون ان الخديوي ونظاره لا يزيدون الفتك بهم»
ولاجة الى الاسهاب في تاريخ الاشهر التالية وهي قليلة . يكفي ان الضباط ما زالوا يسيئون الظن كثيراً بنية الخديوي والنظار لان تقاليد عهد اسماعيل لم تبرح من الذهن على قول السر ادورد مالت فهم رسخ فيهم الاعتقاد ان الخطر على حياتهم قادم وكانوا يزيدون تمرداً من يوم الى يوم حتى ان الحكومة عينت لجنة للنظر في شكاوي الجيش وكان عراي بك أحد اعضائها فكان يخاطب ناظر الحربية بكلام يدل على منتهى الاستخفاف به وعدم الاحترام . وحدث في شهر يوليو ان جندياً من الطوبجية صدمته إحدى العربات في الطريق ومات فحمل رفاقه الجثة الى القصر ودخلوا بها رغمًا عن نهي الضباط فجرت محاكمة الجنود امام مجلس حربي وصدرت الاحكام على زعمائهم . وحدث في هذا الاوان ان تسعة عشر ضابطاً رفوا شكوى من ميرالاي فرقمهم وهو عبد العال فاجري التحقيق في هذه الشكاوي وظهر انها بلا اساس ولذلك صدر امر الحربية باحالة الشاكين على الاستيداع . ولكن الخديوي أمر باعادتهم الى مراكزهم بعد زمان قصير وهاج هذا الفعل سخط القواد لانهم زعموا ان الخديوي كان يساعد صغار الضباط على مخالفة أوامره . وفي هذا الحين أيضاً عزل محمود باشا سامي البارودي من نظارة الحربية لانه كان ذا ميل الى أصحاب فتنة ١ فبراير من الضباط وعين مكانه داود باشا صهر الخديوي فسبب ذلك استياء عظيماً وحدث في دائرة الوزارة شقاق كثير فان رياض باشا قترت علائقه مع الموسيو بلنير وساد بينهما الجفاء . وقيل ان ثقة الخديوي برياض باشا قلت وان سموه كان يميل الى اعادة شريف باشا للوزارة . فظهر من هذا ان

الازمة قادمة بعد قليل ولكن الوزارة كانت مع ذلك تؤمل انقضاء اكبر متاعبها حتى ان السر ادورد مالت كتب « ان ثقة الخديوي وحكومته لم تبلغ حدها من التمام بعد ١ فبراير كما بلغت قبيل حادثة ٩ سبتمبر فان رياض باشا اكد للسامعين في ليلة تلك الواقعة وفي صباح وقوعها أيضاً ان قوة الحكومة تامة وان الخطر من ثورة عسكرية زال وانقضى . والحقيقة ان مخاوف القواد عادت واشتدت لانه شاع في المدينة ان الخديوي نال من شيخ الاسلام فتوى باعدامهم جزاء التمرد والعصيان . ولا أساس لهذه القصة ولكن الناس عامة يصدقونها حتى اصبح شيخ الاسلام في خطر بسبب شيوعها وكان الجواسيس ابدأ يترقبون القواد في منازلهم حتى ان رجلاً طلب مقابلة عرابي بك في منزله فلم يؤذن له بالدخول وعاد من فوره الى ديوان الحكمدارية فثبت لعرابي انهم كانوا ينوون قتله ولهذا هجر منزله وذهب الى منزل رفاقه وهم أيضاً جرى لهم مثل الذي جرى عليه . والذي أرى ان الضباط لم ينفقوا على العمل المشترك وتنفيذه في الحال الا في تلك الليلة لانهم نفذوا الامر في الصباح التالي »

صدر الامر في ٩ سبتمبر الى ٣ جي الاي بالانتقال الى اسكندرية وكان مركزه في العاصمة فحدث هذا الامر فتنة لأن عرابي بك سار الى ميدان عابدين ومعه ٢٥٠٠ جندي و١٨ مدفعاً وكان الخديوي ساعئذ في قصر الاسماعيلية على مسيرة ربع ساعة من عابدين فارسل وراء السر اوكلند كولفن وكان ذلك أصوب ما يمكن فعله في تلك الاحوال . وكان السر اوكلند كولفن من عمال حكومة الهند لم يخالف في ساعة الشدة نفوي العبارة المكتوبة تحت رسم ورن هاستنس في قاعة مجلس كلكتا العام وهي « ان الرجال تظهر في

ساعة الاهوال « آية يمكن أن يقال في كل الانكليز الذين يدبرون حركة الحكومة الهندية . فقد سمت نفس الرجل الانكليزية حين أحس بالخطر وما كان ذلك أول عهده بالفتن والثورات بل انه خبرها وعرف كيف سار أهل وطنه في مثل هذه الاخطار و ذكر فعل لورنس واوترم ونكولسن وأدوردس وغيرهم من أبطال الثورة الهندية فعرف انه لابد من تشجيع الخديوي ودفعه الى الاقدام الذي اشتهرت به الامة الانكليزية فخطب الخديوي باللفظ الصريح . وقد كتب عن هذه الحادثة بعد وقوعها بزمان يقول « ان الخديوي سألني عما يجب ان يفعل فقلت ان يبدأ هو بالعمل ويتقدم سواه فقد قال رياض باشا ان في العاصمة الاين باقين على الامانة والولاء للخديوي فنصحت سموه ان يأتي بهذين الالين وبما يتيسر جمعة من جنود البوليس المسلحة وأن يزحف في طليعة هذه القوة على عراقي حتى اذا قابله أمر بالقبض عليه . فأجابني ان عراقي لديه قوة الفرسان والمدافع فربما أمر باطلاق النار . فقلت ان القوم لا يقدمون على ذلك وانه اذا أبدى الهمة التي أشرت بها وعرض شخصه للخطر فقد يفوز في اخماد الثورة وينتصر على رجالها وان لم يفعل ذلك فقد ضاع الامر عليه . وواقفني في هذا ستون باشا ثم وصل السر تشارلس كوكسون حين كان الخديوي بانتظار العربية فابدى الاستحسان لما قلت ورجع الى الوكالة الانكليزية ليعث منها الخبر بالبرق الى حكومة بلاده

وقال السر اوكلند كولفن في فصول هذه الحادثة أيضاً « ركبت مع الخديوي في عربته الخصوصية وتبعنا نظار الحكومة مع ستون باشا وخمسة

أوستة من كبار الضباط المصريين وسرنا في أول الامر الى ثكنة عابدين حيث خرجت فرقة الحرس المقيمة فيها وأقسمت يمين الطاعة بغاية الحماس . ثم تقدمنا من هناك الى القلعة حيث قوبلنا بمظاهر الطاعة أيضاً ولكننا علمنا فيها ان الالاي المعسكر في القلعة كان قبل وصولنا قائماً بمخبرة عرابي في العباسية بواسطة الاشارات . وعند ذلك رأى الخديوي أن يسير الى ثكنة العباسية وكانت الساعة ٣٠-٣ بعد الظهر ولكتي نصحته أن يعود الى ميدان عابدين ويأخذ الالاي القلعة معه فيضمه الى فرقة الحرس والبوليس العسكري ويقود هذه القوة بنفسه . ولكنه عمل برأيه وسار في العربة الى العباسية فسرنا نصف ساعة وتخلف عنا النظار لانهم عادوا من القلعة رأساً الى مراكزهم حتى اذا بلغنا العباسية عند الساعة ٤ علمنا ان عرابي سار بفرقة الى مصر من قبل وصولنا فرجعنا من طريق طويل ملتف وعند وصولنا الى عابدين دخل الخديوي قصره من باب صغير غير الباب العمومي وعند ذلك طفرت من عربتي ورجوته ألا يبقى داخل القصر في حال من الاحوال وأن يعود ويخرج الى ميدان عابدين فوافقني وسرنا معاً في الحال من ورائناستون باشا وبعض الضباط الوطنيين واثنان أو ثلاثة من الضباط الاوروبيين فوجدنا الجنود محيطة بالميدان من كل جوانبه وقد أبعدت جموع الناس عنه ثم تقدم الخديوي وهو رابط الجاش صوب جمع من الضباط في وسط الجماعة وكان بعضهم على صهوات الخيل وكنت الى جانب سموه فقلت « له حالما يتقدم عرابي اليك مره بأن يسلمك سيفه وأن يصدر الامر الى هذه الجنود بالانصراف » وعند هذا تقدم عرابي ممتطياً جواده فامر الخديوي أن يترجل ففعل وتقدم ماشياً من حوله عدة ضباط وحرس من الجنود شاهر سلاحه حتى اذا قرب

سلم على الخديوي السلام العسكري . فهمست ساعتئذ في أذن الخديوي ان هذه ساعتك . قال اننا بين صفوف النار من أربعة جوانب قلت تشجع . فشاور الخديوي ضابطاً مصرياً كان سائراً عن يساره ثم أعاد عليّ قوله ماذا أقدر أن أصنع مادمننا بين صفوف النار من الجوانب الأربعة فقد يقتلوننا . ثم نظر الى عرابي وأمره أن يغمد سيفه فاطاع عرابي الأمر . وسأله بعد ذلك ان مامعنى هذا كله فاجاب عرابي بك بسر د ثلاثة مطالب قائلاً ان الجيش جاء في تلك الساعة نائباً عن الشعب لينفذ تلك المطالب فما هو تراجع الا بنيل المطلوب . فالتفت إليّ الخديوي وقال أسمع ما يقول . قلت انه لا يتلاءم بمقام الخديوي أن يباحث الضباط في مثل هذه الامور واقترحت عليه أن يعود الى القصر ويترك لي البحث مع القواد ففعل برأيي وبقيت نحو ساعة حتى وصل السر تشارلس كوكسون وأنا أوضح للقوم جسامه الامر وسوء العقبي عليهم وأنصح لهم أن يأمرؤا اجنود بالرجوع الى ثكناتها قبل أن تفوت فرصة الزمان »

وأما الوجوه الثلاثة التي قال السر اوكلند كولفن ان عرابي طلبها فهي (١) أن يعزل جميع الوزراء (٢) أن يجمع مجلس نيابي (٣) أن تزداد قوة الجيش الى ١٨٠٠٠ . وقد بدأ السر تشارلس كوكسون عند ذلك يخبر التأثيرين ورضي الخديوي ان يعزل الوزراء على شرط أن يرجأ الطالبان الاخران ريثما يستشير الباب العالي وقبل عرابي بهذا . وعلى ذلك بدأوا يفكرون في من يكون رئيس الوزارة القادمة فعرض الخديوي اسماً أو اسمين لم يقبلها عرابي ورفاقه ثم قال الخديوي انه قابل باعادة شريف باشا الى الوزارة فصاح الضباط والعساكر عند ذلك صياحاً شديداً بطلب البقاء للخديوي ثم طلب عرابي بك

أن يؤذن له بمقابلة الخديوي ليرفع الى سموه ايات الخضوع فاذن له ذلك مع بقية القواد ومن ثم انصرفت الجنود الى ثكناتها على غاية المرام من السكون والنظام

وقد لقوا صعوبة في حمل شريف باشا على قبول الوزارة لانه أبى أن يكون معيناً للوزارة بأمر جيش متمرّد . وتعب السر تشارلس كوكسون والموسيو شكوكز (قنصل فرانسا الجنرال) والسر اوكلند كولفن في اقناعه بالعدول عن هذا الرأي الذي لم يكن تظاهراً كاذباً ففازوا بمراحم ورضي شريف باشا أن يخبر رؤساء الحركة العسكرية في أمر تشكيل الوزارة وكان اتفاق الطرفين في أول الامر عسيراً لأن شريف باشا تعهد برئاسة الحكومة ودفع الضرر عن زعماء الثورة على شرط أن تسافر الفرق المتمردة الى المواضع التي تؤمر بالمسير اليها ولكن المتطرفين من الضباط كانوا قد نالوا الاغلبية فلم يخافوا شر التداخل التركي وكان الناس يومئذ يبحثون في كيفية وقوعه حتى انه ظهر لبعضهم ان الاستانة جرأت المتمردين وحشتم على مداومة الحركة ولذلك رفض الجيش شروط شريف باشا فعدل الرجل عن تشكيل الوزارة

ولما علم الخديوي بما تم أعلن « انه مستعد لتضحية كل شيء في سبيل الامن العام » ولكن الاحوال انفرجت قليلا على حين غرة في ١٣ سبتمبر وجاء الفرج من موضع غير منتظر ، ذلك ان عرابي كان قد دعا نواب البلاد وأعيانها للاجتماع في مصر فلما اجتمعوا ظهر انهم يدركون حقيقة الحالة اكثر من أصحابهم العسكريين لانهم حينما سمعوا بمتابع شريف باشا في تشكيل الوزارة ذهبوا اليه وألحوا عليه بان يستمر في عمله ووعدوه بحمل العسكرية

على الخضوع التام لامره اذا هو فعل ذلك . والظاهر ان القواد العسكريين
أثر فيهم تصرف النواب هذا أكثر من كل أمر سواه لانهم رأوا ان الرأي
العام لم يكن ناصراً لهم فاضطربوا و أصحابه أن يخضعوا من غلوائهم ويقللوا
الشروط فعرضوا أن يخضعوا تمام الخضوع لاوامر شريف باشا بصفته وزير
الخليوي ولكنهم طلبوا أمرين أولهما أن يعاد محمود باشا سامي البارودي
الى الوزارة وثانيهما ان ينفذ القانون العسكري الذي اقترحه قومسيون كان
منعقداً في ذلك الحين . قال السر تشارلس كوكسن « ان شريف باشا قبل
هذين الامرين بغاية التردد والتنع والكنه حفظ لنفسه الحق فيما يخص الطلب
الثاني بالامتناع عن تنفيذ أهم الشرط وهو أن تزداد قوة الجيش الى ١٨
الف جندي »

وقد ظهر من هذا الحادث المهم ان الخليوي كان له خصمان أولهما
جيش متمرد أقلقه خوف العقاب وثانيهما حزب من الاهالي ولدته ألعيب
اسماعيل باشا وتحرشه بالمبادئ الدستورية وكان لهذا الحزب بعض الافكار
والامال الوطنية وهو يكره أن تصير الحكومة المصرية حكومة عسكرية
مستبدة . ولو أحسن التدبير والسياسة يومئذ لا يمكن للخليوي أن يستفيد
من هذا الانقسام في قوى الامة وأن يمنع انضمام الحزبين أحدهما الى الآخر
لانه اذا اعتقد النواب ان نيل مطالبهم يتوقف على الاتحاد مع الحزب
العسكري ضاعت سلطة الخليوي ضياعاً تاماً وأصبح تشكيل وزارة من
الامة تحكم الحزب العسكري ضرباً من ضروب المستحيل

يروى عن بسمارك أقوال سياسية كثيرة منها قوله « ان السياسة
فن تعرف به طرق التكيف بكيفية الزمان وأحواله وأساليب الانتفاع من

جميع الاحوال حتى التي لا ترضي منها « ولو ان الخديوي سار على الحكمة الموضوعه في هذا القول يومئذ لكان فعله من ايات الصواب ولكنه خالف حزب الامة والحزب العسكري على السواء مع ان مصلحة بيته ومصلحة بلاده كانت تقضي عليه بمسالمة حزب الامة حتى يستعين به على ايقاف الحزب العسكري وصدده. ولكن الخديوي لم يلاحظ ذلك نظر في العواقب حتى يعرف كيف يستفيد من فرص الزمان

وقد عينت الوزارة الجديدة في ١٤ سبتمبر وأكدت حكومتها انكلترا وفرنسا لشريف باشا انهما تعضدانه ووعدتاه أيضاً بناء على طلبه بانه اذا عاد الجيش المصري الى الطاعة والسكون فانكلترا وفرنسا تتوسطان لدى الباب العالي في منع احتلال الجيش العثماني لمصر « وتبودلت الكتب الاعتيادية بين الخديوي ووزيره تضمنت القواعد التي يجب أن تسير الوزارة الجديدة عليها وفي جملتها أمر واحد حري بالاعتبار . ذلك ان شريف باشا لم يكن ميالاً الى تداخل الاجانب في مصر ولكنه عرف ان تداخلهم قد يعود بالخير والنفع ولهذا ورد في كتابه الى الخديوي قوله « ان تقرير مبدأ المراقبة كان موضع النقد والملام في بدء أمره من عدة جوانب ولكنه ساعدنا مساعدة كبرى على اعادة المالية الى حالة حسنة وكان عضداً صحيحاً لحكومة سموكم فمن الضروري أن نبقى المراقبة على شكلها هذا كما وضعت في دكرينو ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ « وأجابه الخديوي على ذلك بما يأتي : - « لا بد من التفاهم التام بين المراقبة وحكومتى فالمراقبة يجب ابقاؤها وتقويتها »

وعلى ذلك بدأت الوزارة الجديدة عملها بكل ما أمكن من المساعدة

الاجنبية في تلك الاحوال . ولكنه لم يرتب أحد مع كل هذا في ان أصحاب الامر الحقيقي كانوا يومئذ زعماء الحركة العسكرية فان عرابي كان قد بلغ منزلة سفراء الدول وجعل يخاطبهم ويخبرهم كأنه من طبقتهم حتى انه أصدر منشوراً في ٩ سبتمبر أمضاه باسم « الميرالاي أحمد عرابي النائب عن الجيش المصري » أكد فيه لقناصل الدول انه ورفاقه « سيستمرون على حماية مصالح الرعايا التابعين للدول المتحابة » فكان في هذه الالفاظ دلالة واضحة على ان الرجل عرف قوته وعزم على تنفيذ ارادته بتلك القوة

على انه لا خلاف في ان عرابي ظهر بتلك الحالة وهو قائد جيش متمرّد على أميره وجعل يكتب بعبارات لا تصدر الا من الخديوي أو أحد وزرائه ولم يكن له دافع الى كل هذا غير خوفه من غضب الخديوي وانتقامه . وقد ورد في تقرير السر تشارلس كوكسون « ان الضباط لم ينظروا في كل تلك الحركة الا الى مصلحتهم وسلامة انفسهم » . وكان هذا رأي السر ادورد مالت أيضاً فان كل حركة أبدّاها الضباط وكل كلمة قالوها نشأت عن خوفهم وحساب الشر لانفسهم حتى انه ورد في المنشور الذي وزعه عرابي على وكلاء الدول « انه من يوم رجوع الخديوي الى مصر مازالت الدسائس قائمة متزايدة وما زال التهديد متوارداً علينا في السر والعلن حتى انهم انتهوا بالسعي في القاء بذور الشقاق بين رجال العسكرية ليسهلوا الغرض الذي يريدونه وهو أن ينتقموا منا ويهلكونا . فنحن في هذه الحالة نرى اننا مكرهين على الدفاع عن ارواحنا ومصالحنا » . وقد بلغ السر ادورد مالت من « وجيه مسلم تحدث ملياً مع عرابي » ان عرابي يرى القيام للعمل واجباً بحكم الاضطرار والدفاع عن النفس . وقال عرابي مرة بعد هذا انه يعتقد ان

جماعة من الجراكسة تعاقدوا على قتله وقتل كل ذي رتبة كبيرة من المصريين في اول اكتوبر من سنة ١٨٨١ . قال — « وقد سمعنا انهم أعدوا ثلاثة صناديق من الحديد ليغرقونا بها في النيل » . ولا حاجة الى القول ان الذين تغلب عليهم هذه الافكار يمكن استجلابهم وليس يعسر على المرء أن يقودهم ويسكنهم في أول الحركة ولكنه يجب في تسكين خواطرم أن يثبت لهم ان حاكمهم صادق القول لا ينوي الغدر سواء جرت معاملتهم باللين أو بالعنف . هذا غير ان طرق الاحكام التي سادت في مصر الى عهد قريب وحكاية ناظر المالية على عهد اسماعيل باشا الخديوي (وقد وردت من قبل) ووجود سوء الظن في صدور الشرقيين عامة واعتقادهم ان كل أمر للحكومة ينطوي من تحته دسيسة وهو اعتقاد صحيح في معظم الاحيان — كل هذا كان يجب أن يحمل الخديوي على العلم بأن أقل اشارة توجب سوء الظن بصدقه وتحمل على الاعتقاد بغدره تعود بالشر وتذهب بكل ولاء وخضوع من صدور المحكومين . كان الحذر التام لازماً في هذه الحادثة لانه لو تصرف الخديوي بالعزم والشرف وسخط على كل دسيسة أو مؤامرة في قصره وأظهر انفة واقداماً لسهل عليه أن يسكن مخاوف ضباطه ويحملهم على الخضوع الصحيح . وكان رياض باشا مدركاً لحقائق تلك الحالة وعارفاً بالخطر القادم لانه من أهل الفطن السياسية ولو انه لم يلم بكل اطراف المسألة فهو حذر الخديوي ورجاه ألا يقول كلمة ولا يأتي حركة توجب الارتياب في مقاصده ونياته . ويغلب على الظن ان الخديوي لم يكن عازماً على الانتقام

(١) من كتاب التعليمات التي وضعها عرابي للمنحامي عنه . ورد في مجلة القرن

التاسع عشر في شهر ديسمبر ١٨٨٢

من أولئك الضباط بطريقة دبرها وان طبيعته الشريفة كانت تأبى قتلهم على مثل ما شاع عنه في ذلك الاوان ولكنه فاه بالعفو عن الضباط المجرمين ثم جعل يظهر السخط منهم والاستياء على طرق شتى فكأنما طبيعة الشرقي لا تقبل أن يعفو العفو الخالص التام وأن يكتم على ما في نفسه حتى اذا مكنته الفرص القادمة من اعتبار العفو موقتاً فعل بما في الضمير . وقد ترك رجال معيته يتحدثون ويشغلون بالدسائس حتى ثبت انه عازم على الانتقام حتى هاجت مخاوف الضباط المتمردين وكثرت الريب في صدورهم وما زالت حاشية الملك مضرة به مؤثرة تأثيراً سيئاً في شؤونه في كل قطر شرقي . وقد ذكر عرابي في منشوره الى قناصل الدول دسائس يوسف باشا كمال وكيل الخديوي ، ابراهيم اغا تونجي الخديوي على نوع أخص وقال انهما كانا يبدران بذور الشقاق . وجملة القول ان اميال الامة المصرية . دسائس الاجانب يمكن أن تكون في جملة الاسباب التي ولدت فتنة ٩ سبتمبر ولكنه لا ريب في ان السبب الاكبر الذي ولدها ذكره عرابي أي الخوف

وقد كانت هذه الحادثة ثلاثة حوادث التمرد في الجيش المصري وكان المتمردون كل مرة يزيدون اعتقاداً بقوة نفوسهم ورضوخ الحكومة لهم في كل مرة أوضح من خضوعها في المرة السابقة . سكنت حادثة التمرد الاولى بتضحية وزير مكروه من العامة هو نوبار باشا الذي كان الخديوي يريد ابعاده عن المناصب . وفي المرة الثانية عزل عثمان باشا رفيق وزير الحرية ارضاء للمتمردين . وفي المرة الثالثة نال المتمردون شروطهم ومطالبهم بحمد السيف فلم يهدأ لهم بال الا بعزل جميع الوزراء وبذلك تفاقم الشر وجل الخطب ولم يبق أثر للطاعة العسكرية وسلب الخديوي كل آيات القوة والسلطة وكان أقل

حادث كافياً لظهار حقيقة الوزارة وهي ان الوزراء باقون في مناصبهم مادام
الجيش ساكناً على بقائهم فما مرّ زمان حتى وقع الحادث المقدور



